د. غالب الفريجات

على طريق التنمية السياسية



دار ورد



على طريق
التنمية السياسية

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٤/١٢/٢٩٦٩)

٣٢٣ر٥
الفريجات، غالب
على طريق التنمية السياسية/غالب الفريجات . عمّان :
دار أزمنة ، ٢٠٠٥.
(١٩٦) ص.
ر.أ.: (٢٠٠٤/١٢/٢٩٦٩).
الواصفات:/التنمية السياسية//الأنظمة
السياسية//النشاط السياسي//السياسة//الأردن//
الاستقرار السياسي/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل ٢٠٠٤/١٢/٢٨٨٤

ISBN 9957-09-211-1 (ردمك)

على طريق التنمية السياسية: غالب الفريجات
الطبعة الأولى : ٢٠٠٥

أزمنة للنشر والتوزيع
تلفاكس : ٥٥٢٢٥٤٤
ص.ب : ٩٥٠٢٥٢
عمّان ١١١٩٥ الأردن
شارع وادي صقرة، عمارة الدوحة، ط ٤
E.mail:Elias@Farkouh.Net

تصميم الغلاف: أزمنة (الياس فركوح)
فرز وسحب الأفلام: Dots
الترتيب والإخراج الداخلي: أزمنة (إحسان الناطور، نسرين العجو)
الطباعة: مطبعة الروزنا
تاريخ الصدور: آب٢٠٠٥

دراسات

د. غالب الفريجات

على طريق

التنمية السياسية




الذخيرة العربية

د. غالب عبدالمعطي فريجات

باحث وكاتب وأستاذ جامعة

ولد في مدينة الطفيلة/جنوب الأردن ١٩٤٥

أنهى دراسته الثانوية في مدارس الطفيلة ١٩٦٤

بكالوريوس لغة عربي/جامعة بيروت العربية ١٩٧١

دبلوم تربية/الجامعة الأردنية ١٩٧٤

ماجستير/إدارة التعليم العالي/جامعة بتسبرغ/أمريكا ١٩٨٣

دكتوراه إدارة وتخطيط تربوي/جامعة بتسبرغ/أمريكا ١٩٨٦

صدر له:

التخطيط التربوي في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٩

التربية والتعليم في الأردن. واقع ومؤشرات مع آخرين ١٩٩٢

تدريب المعلّمين في الأردن مع آخرين ١٩٩٢

التعليم والتدريب المهني في الأردن ١٩٩٣

الإدارة والتخطيط التربوي، تجارب عربية متنوّعة ٢٠٠٠

آفاق وتطلعات نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان٢٠٠٢

التعليم الأساسي وكفايته التعليمية ٢٠٠٢

التربية القومية سياج الأمة وعنوان وحدتها ٢٠٠٣

أبحاث ودراسات ومقالات عديدة منشورة في الصحافة والمجلات الأردنية والعربية

مخطوطات في طريقها للنشر

التربية وتنمية المجتمع

قضايا تربوية

التخطيط التربوي وتنمية الموارد البشرية



بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

الى انسان هذا الوطن المسكون بالقلق والامل على حياته ومستقبل اطفاله ، والى انسان هذه الامة الذي يتجرع الهزيمة تلو الاخرى لكنه ما زال يؤمن ان هذه الامة عصية على الهزيمة ، وان مستقبلها آت لا محالة .

المؤلف





الفهرس

الفصل الثالث

استراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية

الفصل الرابع

الواقع السياسي:الاحزاب السياسية في الاردن

الفصل الخامس

الاعلام ودوره في الحياة الديمقراطية



المقدمة

قبل سنوات لم تكن لهفة العالم عن الحديث عن الديمقراطية بهذا المدى الذي نشاهده ، وعاشت كثير من الدول في غيبوبة سياسية حقيقية دون ان يشير اليها احد في مجال انتهاك حقوق الانسان و الديمقراطية ، وهو ما يعني غياب الحديث عن الحريات الحقيقية على مسرح الاحداث السياسية العالمية ، وان كانت المنظمات الدولية منذ اكثر من خمسين عاما قد اصدرت مواثيق حقوق الانسان ولكن لم يتلهف احد الى تطبيقها او مراقبة هذا النظام السياسي او ذاك في مجالات مثل الديمقراطية ، و الحرية ، والانتخابات .... الخ

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، بدات الدعوات المتزايدة عن الديمقراطية وحقوق الانسان ، والحريات الحقيقية ، وقد انطلقت هذه الدعوات من الغرب العدو الرئيس للاتحاد السوفيتي ، وكان ذلك من واشنطن بحكم انها ورثت الزعامة الدولية واصبح العالم يعيش في ظل احادية القطب الواحد ، ولقد كانت الولايات المتحدة تطلق على الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي محور الشر ، وحالما انهار هذا المحور اخذت صيحات الديمقراطية وحقوق الانسان تتعالى ، ولا تخفي الوجه السياسي من وراء الصيحات.

الغرب وبزعامة الولايات المتحدة ، وهوالراسمالي العقيدة على الرغم ان فيه ومضات من الديمقراطية وحقوق الانسان ومفهوم الحريات الحقيقية ، ولكن على مسرح التطبيق و بشكل خاص باتجاه الاخر لم يكن ديمقراطيا ، بل عدوانيا امبرياليا ، يسعى للهيمنة على مقدرات الشعوب واخضاعها لمصالحه السياسية و الاقتصادية، ضاربا بكل عبارات الديمقراطية وحقوق الانسان عرض الحائط ، ولهذا نجد الولايات المتحدة تاريخيا تساند الانظمة الديكتاتورية وتعادي الانظمة الوطنية والديمقراطية ، لذا علينا ان لا ننخدع بكل الهلوسات الاعلامية الصاخبة التي تاتي من الغرب في هذه المجالات ، وهذا لا يعني ان لا نتلمس الطريق باتجاه الديمقراطية ، التي تعطي لشعبنا القدرة على استثمار كل طاقاته وابداعاته في عملية التنمية الشاملة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على ان تكون لنا طريقنا الخاص الذي نقوم بتعبيده بايدينا مع رفض

السماح للاخرين بان يفرضوا علينا اجندتهم الخاصة بهم .

الوطن العربي ومن خلال النظام العربي الرسمي قد وصل الى حالة التكلس التي تدعو الى الشفقة على الوجهين سواء الوجه الرسمي او الشعبي ، فالرسمي يتشبث بالسلطة ولا يرضى الا عن اولئك الذين يسبحون بحمده من جيوش الانتهازيين والمنافقين ، والشعبي قليل الرغبة في التضحية من اجل الحصول على حقوقه السياسية بسبب حالة القمع التي يواجهها من الانظمة الرسمية بواسطة اجهزتها الامنية ، ولكن هذا لا يعني ان لا تناضل طليعة المثقفين والسياسيين ومؤسسات المجتمع المدني في احقاق الديمقراطية وحقوق الانسان واشاعة الحريات الحقيقية في صفوف المجتمع ، لذا على الاحزاب السياسية والنقابات المهنية دور كبير في تحمل هذه المسؤولية وان تعي ان امامها طريق طويل من التضحيات ، لان المستقبل لن يكون الا للشعب ، ولابد من ان يأخذ دوره في رسم الحياة وان يكون اللاعب الاول والاخير على مسرحها ، وان تزول والى الأبد حالة الفردية والمزاجية وغياب دولة القانون والمؤسسات .

مفهوم التنمية السياسية في الوطن العربي بدا ياخذ مداه ولكنه مازال يحبو ببطء شديد بحكم القبضة الحديدية من الاجهزة القمعية، وقد بدات بعض النظم العربية تاخذ به كشعار اعلامي دون الرغبة في التطبيق العملي ، فالذين يناط بهم طرح وتطبيق هذا المفهوم يحتاجون الى تنمية سياسية، وقد يكونون اميين سياسيين مما يوحي ان هذا المفهوم لا يمكن ان يرى النور على ارض الواقع، خاصة وان طرح هذا المفهوم وتطبيقه ياتي من الاجهزة الرسمية وبمعزل عن مؤسسات المجتمع المدني وحركتها .

التنمية السياسية تحتاج الى عقول سياسية منفتحة تؤمن بان الشعب مصدر السلطات، وان الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات هي حقوق لهذا الشعب وليست منة من احد ، وبغير هذا الايمان تبقى السلطات السياسية تتصرف بابوة قاسية تدفع بالمزيد من الاختناق وحالات الاحباط التي ستصل الى طريق الانفجار ، وهذا الانفجار قد ياتي على الاخضر واليابس ، ونحن نتمنى ان لا نصل الى اي من حالات الاختناق او الاحباط لان الوطن لنا جميعا ونحن جميعا نسير في مركبه.

هذا الكتاب يتناول خمسة فصول هي على النحو التالي :

الفصل الاول : الديمقراطية في النظريات العالمية ، تناولت فيه الحديث عن الديمقراطية في النظام الراسمالي ، والشيوعي ، والفكر القومي التقدمي ، والطريق الثالث.

الفصل الثاني : مؤشرات التنمية السياسية ، تناولت فيه الحديث عن التنمية السياسية،افكار وتطلعات، الدفاع عن الوطن ، في الانتماء الوطني ، التنمية السياسية هدفها الانسان وهو

اداتها ، المشاركة الساسية ،اشكاليةالمشاركة في الحياة السياسية ، الامن السياسي، حرية التعبير، قانون الاحزاب ، قانون الانتخابات .

الفصل الثالث : استراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية ، لقد اشتمل هذا الفصل على

الرؤية الملكية ، البرلمان ،الحكومة ، الاحزاب ، القضاء ، الحريات العامة، الاستقرار،الانتماء ، الشباب، المرأة ، والحوار الوطني.

الفصل الرابع : الواقع السيا سي /الاحزاب السياسية في الاردن ، لقد اشتمل هذا الفصل على مفهوم الحزب السياسي، تطور الحياة الحزبية في الاردن ، الاحزاب الساسية في الاردن الواقع والطموح ،الانفتاح السياسي واداء الاحزاب ،الاحزاب السياسية والممارسات الديمقراطية ، الاحزاب السياسية ودور المرأة .

الفصل الخامس : الاعلام العربي ودوره في الحياة الديمقراطية ، اشتمل هذا الفصل على الاعلام العربي/ عناصره والفاعلون فيه ، وسائله ووظيفته ، دوره في تنمية المجتمع ، الحياة الديمقراطية / الديمقراطية والحرية ، الديمقراطية والانتخابات ، الديمقراطية والاحزاب ، دور الاعلام في الحياة الديمقراطية / الاعلام والحرية ، الاعلام والانتخابات ، الاعلام والاحزاب .

لقد اشتمل كل فصل من فصول الكتاب على خلاصة ورؤية اجمالية ،

ان هذا الكتاب جهد متواضع على طريق خدمة الانسان العربي ، الذي يتوق الى الحرية الحقيقية والديمقراطية ، ويناضل من اجل حقوق الانسان ، هذا الانسان الذي يحمل على كتفيه غبار السنين وعتمة الظلمة ، التي اسدلت ستارها ولكن ما زال قلبه ينبض بالامل لانه يعي ان له دورا في صنع الحياة على هذه الارض الطاهرة التي حباها الله وانسانها بالتكليف السماوي العظيم ، راجيا ان يكون في هذا الجهد المتواضع فائدة للقارئ العربي.



الفصل الأول

الديمقراطية في النظريات العالمية

مقدّمة

١. النظام الرأسمالي الديمقراطية

٢. النظام الاشتراكي الديمقراطية

٣. الديمقراطية في الفكر القومي

٤. الطريق الثالث

خلاصة ورؤية إجمالية

المراجع




الذخيرة العربية

مقدمة :

ناضلت البشرية على مر العصور من اجل الانعتاق والتحرر ، لكي ينعم انسانها في ظل نظام يسوده العدل والمساواة ، وفي عصرنا الحاضر اصبحت الديمقراطية هي هاجس الجميع وملاذُ الجميع ، كثيرون من الناس يرون فيها البلسم الشافي لجميع امراض البشرية المزمنة والطارئة ، كيف لا والنظام السياسي يحملُ على كتفيه مسؤولية قيادة المجتمع نحو تحقيق اهدافه.

ان الديمقراطية التي تحققُ رغبة الاغلبية في المساهمة في إدارة شؤون المجتمع والعمل على تحقيق المساواة للجميع بين يدي القانون ، لم تعد مجموعة من القوانين والانظمة او نصوصاً مثبتة في الدساتير، بل تجاوز كل هذا الى نمط حياة وممارسة سلوكية في المفردات الحياتية للفرد والمجتمع في السلطة أو خارجها ، ولم يعد مقبولاً رفع شعار المطالبة في الديمقراطية عندما يكون الفرد خارج السلطة ، ويرفض التفكير فيها او التنكر اليها عندما يكون له الدور في ممارسة الحكم والديمقراطية لا تتجزأ في النظر الى الاخر، سواء أكان هذا الاخر الذي تختلف معه في الرأي ضمن حدود الدولة او خارجها، فلا يجوز ان تطبق الديمقراطية في داخل بلد ما ويمارس ذات البلد العدوان ، باتجاه البلدان الاخرى ، والا كان ادعاءً مزيفاً في الاخذ بمفهوم الديمقراطية، كما يحصل في الاعتداءات المتكررة من قبل الدول الغربية، التي ترفع شعار الديمقراطية لنظام الحكم ، على غيرها من الدول في العالم الثالث .

ان الديمقراطية ترتكز على الحرية والعدالة والمساواة، ذلك يعني التحرر من الظلم والاستبداد وامتلاك حرية الارادة لدى الانسان؛ كي يفعل ما تمليه عليه ارادته بعيداً عن الكره او الاجبار، في ظل القوانين المنظمة لمصلحة المجتمع مصلحة الجميع الحرية التي تجعل من الانسان ان يحقق ذاته ويعبر عن امكاناته ، ويحكم نفسه بنفسه ، ويعيش آمناً على يومه وغده ، آمناً على رأيه ورزقه [1] وعلى جانب الحرية هناك العدالة في توزيع الثروات ، بحيث تختفي صفة الاستغلال لجهد الفرد الانسان البدنية والعلمية ، واخيراً المساواة بين جميع الافراد المجتمع امام القانون ، وليس هناك من هو فوق القانون ، وحتى تتحقق المساواة لا بد من الامن الاقتصادي ، وتكافؤ الفرص وان

يتمتع الفرد بعائد عمله ، والمساواة تشمل المساواة امام القانون والمساواة السياسية، والمساواة في الفرص.

ان الديمقراطية ليست مجرد اجراءات ومؤسسات سياسية ، انما هي قيم واتجاهات وتفكير وسلوك، كالاهتمام بمشاعر الاخرين وارائهم واقتناع كل فرد بان الاخر يختلف عنه ولكن ليس ادنى او اقل منه ، وان الصراع حول المبادئ يجب ان لا يصل الى العنف [٢] .

ان الديمقراطية لا بد وأن تعتمد على توفير الآليات ،التي من شأنها ايجاد الحلول للصراعات السياسية والاجتماعية من خلال قنوات للتعبير ومسارات الحوار في شتى المجالات، وفي جميع وسائل التعبير بعيدا عن العنف والاكراه وضمان التعبير السلمي في المجتمع ، مما يدفع الى تفعيل الاعلام والتعليم والعمل على خلق قنوات اتصال بين أطراف الحكم والجماهير ، وبين أفراد المجتمع فيما بين فئاتهم وطبقاتهم من أجل خلق انسان يؤمن بالديمقراطية ، ويمارسها ممارسة حياتية على كافة الأصعدة ، كل ذلك نابع من دوافع داخلية ذاتية لا خارجية فوقية .

إن الدولة الديمقراطية حقا هي تلك التي تربط فيما بين الديمقراطية السياسية التي تتضمن التمثيل الشعبي ، والانتخاب ، والمجالس التمثيلية ، والفصل بين السلطات ، والمواطنة والمعارضة ، والعمل الجماعي ، وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني ، وما بين الديمقراطية الاجتماعية تلك المتمثلة بالعدالة الاجتماعية في توفير المستلزمات الضرورية لحياة المواطن بعيدا عن مضاربات المضاربين وتحكم أصحاب رؤوس الأموال .

يقول الجابري : الديمقراطية في هذا العصر سياسي اجتماعي اقتصادي يقوم على ثلاثة أركان:

حقوق الإنسان في الحريّة والمساواة وما يتفرّع عنهما، كالحريات الديمقراطية والحق في العمل وتكافؤ الفرص..... إلخ.

دولة القانون والمؤسسات السياسية والمدنية التي تعلو على الأفراد.

تداول السلطة بين القوى السياسية المتعددة داخل مؤسسات الدولة على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية .[٣]

إن من فضائل الديمقراطية انها الاكثر قدرة على تقييد السلطة الحاكمة ، وإمكانية متابعة ممارساتها ومراقبتها ومحاسبتها ، وتوفر للفرد والجماعة الحصانة اللازمة من جبروت السلطة الحاكمة وتجاوزاتها في التدخل في الشؤون الخاصة للمواطنين ، او عند التجاوز على حقوقهم وحرياتهم السياسية ، وتقف في طريق السلطة الحاكمة في التحكم بأرزاق الناس واعناقهم .

أولاً : النظام الرأسمالي

لا تعبر الرأسمالية عن نفسها بنمط فكري واحد منسق ، وانما بمجموعة من النظريات تلتقي كلها عند تبرير حرية رأس المال ، والدفاع عن قدسية الملكية الخاصة ومشروعاتها المطلقة ، وتبرير القهر الاستعماري للشعوب الأخرى ، وقد تعرض الوطن العربي للاستغلال الاقتصادي للرأسمالية الأجنبية ، من خلال سيطرتها على ثرواته واتخاذ أسواقه منافذ لتوزيع سلعها ، ورافق ذلك كله غزو ثقافي ، أريد منه أن يمتص الوحدة الحضارية للأمة ، ويشوه نظرتها لتراثها ، وتجعلها مقلدة فاشلة للنظم الغربية ، وتهدف الراسمالية الى تجريد الأغلبية الساحقة في المجتمع من مصالحها واستئثار قلة من الناس (الرأسماليين) بكل المصالح في المجتمع .

١. الديمقراطية :

جاء النظام الديمقراطي الحديث يمثل حصيلة تاريخية لعوامل فكرية واجتماعية وتاريخية العوامل هذه كناية عن مصدرين فكريين ، انتهل منهما النظام اياه ، وعن اوضاع تاريخية تطورت في ظل تأثيراتها ، أما المصدران فهما المنظومة الفكرية الليبرالية الحديثة لعصر « الانوار « وما تلاه ثم منظومة الافكار الاجتماعية الاشتراكية منذ منتصف القرن التاسع عشر، فيما تعني بالاوضاع التاريخية مجمل التحولات الاجتماعية والسياسية، التي عرفتها الديمقراطية الغربية بتأثير نضالات طبقات اجتماعية اخرى؛ لتصحيح علاقات النظام السياسي الديمقراطي.[٤]

خمسة مداميك يقوم عليها النظام الديمقراطي وهي :

١. الدستور وهو النظام الاساسي للدولة المرجعية العليا للكيان السياسي، وفي الحقيقة ان غياب هذه الوثيقة، او حضورها لا يفسر نوع النظام السياسي .

٢. حرية الرأي والتعبير ، حق الافراد والجماعات في التعبير عن آرائها، ويقع ضمنها حرية الصحافة ، حرية البحث العلمي والحق في الاختلاف على مستوى الافراد والجماعات .

٣. التعددية السياسية على اعتبار انها التعبير المادي المباشر عن حرية التعبير .

٤. النظام التمثيلي ، المحلي والوطني (النيابي او التشريعي) .

٥. تداول السلطة من قبل الذين رشحهم الفرز الانتخابي .[٥]

ان النظام الديمقراطي يقوم بتنظيم حقوق الافراد وتنظيم علاقات مؤسسات المجتمع بعضها مع بعض ، وان الحد الادنى لهذا النظام ينبغي ان يشتمل على :

اعتبار الفرد مواطن له حقوقه في حرية الاعتقاد والتعبير والاجتماع وانشاء المؤسسات المدنية كالاحزاب والنقابات والجمعيات .

حق المواطن في العدل والمساواة وتكافؤ الفرص .

حق المواطنين في اختيار من يحكمهم وعلى جميع المستويات ، اختياراً حراً ومباشراً ومراقبتهم ومحاسبتهم وعزلهم .

تنظيم المجتمع على اسس قانونية ، دستور ، قوانين معبرة عن ارادة الشعب ، مع سيادة القانون امام قضاء مستقل .

الفصل بين السلطات، التشريعية ، التنفيذية ، القضائية، وتفاعلها مع بعضها البعض .

تداول السلطة سلمياً ومن خلال انتخابات دورية عادلة . (٦)

لقد ارتبطت الديمقراطية او تصالحت مع الامبريالية ، بعد ان انشأت مفهوم المواطنة الشاملة الذي يشمل عملية تنظيم العلاقات الحقوقية بين الافراد وعلاقة الفرد بالدولة ، وقد دامت عملية تطور النظرية الديمقراطية الليبرالية وممارساتها ما يقارب القرنين من الزمن ، وفي الحالة الاوربية التي تطورت فيها الديمقراطية تدريجياً وتوسعت فيها المشاركة بالتدريج؛ لتعمم على فئات اوسع من السكان؛ وتعمقت عبر ارتباط المطالب النقابية والطبقية والتسوية بالمطالب الديمقراطية ، وغدت الطبقة الوسطى الجديدة بعد اندثار الطبقة الوسطى القديمه وتحولها الى برجوازية كبيرة وطبقة اجراء، وتعميم القراءة والكتابة والصحافة ، وقد رافق هذه العملية توسع المشاركة الديمقراطية وشمولية مفهوم المواطنة عملية تنشئة سياسية تدريجية، وعملية تعويد احترام قواعد اللعبة الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون . (٧)

ان المشاركة السياسية هي المظهر الرئيسي للديمقراطية، كنظام يسمح لاوسع مشاركة من جانب المواطنين بصورة مباشرة او غير مباشرة في التأثير في عملية صنع القرارات السياسية ، واختيار القادة السياسين ، الا ان تحقيق المشاركة السياسية على الصعيد العملي يتطلب توفر مؤسسات سياسية؛ ليتم تنظيم وخلق درجة عالية من الانخراط في العمل السياسي في اطار المؤسسات والمنظمات السياسية . (٨)

ان التحول الى الديمقراطية هو تحول عالمي شهدته مناطق عديدة ، وبعكس الرغبة في مشاركة اوسع الجماهير كجزء من احباطها من النظم المركزية ، التي صادرت الديمقراطية لصالح التنمية ، فلم يكن الحصاد بمستوى التوقعات والامال ، كما يعكس الرغبة في توظيف هذه المشاركة لضمان الحفاظ على الهوية في مواجهة عصر ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة والعولمة الذي هدد السيادة والثقافة والجماعة . (٩)

ان تقييد السلطة الحاكمة ، اضافة الى متابعة ممارساتها المختلفة ومراقبتها ومحاسبتها ، هو من

أهم سمات الديمقراطية الليبرالية ، ومن الفضائل المجربة للديمقراطية الليبرالية انها توفر للفرد والجماعة تلك الحصانات اللازمة ، وتلك الضمانات الواقية من تعسف السلطة الحاكمة او تماديها في التدخل في الشؤون الخاصة للمواطنين ، او في اختراق حقوقهم وحرياتهم الاساسية.[١٠]

ان الديمقراطية الليبرالية ذلك الترتيب المؤسسي يتم من خلاله وصول الافراد او الجماعات الى السلطة عن طريق تنافس على الاصوات ، ويتم تعريفها ايضاً على انها ذلك الاجراء لاتخاذ القرار الذي يتميز بانه الحل الوسط «المنصف» بين المطالب المتنافسه للحصول على السلطة، ويتمثل شرط الانصاف بتوافر شروط ضرورية، من بينها معاملة الاقلية من قبل الاكثرية بقدر متساو من الرعاية والاهتمام ، احترام الحقوق والحريات الاساسية للافراد، إفساح المجال امام المواطنين للمشاركة في صناعة القرار والتأثير في اتخاذه ، الديمقراطية الليبرالية نظام حكم الاغلبية ، اغلبية تتمخض عنها انتخابات دورية حرة وسرية وعامة ، اغلبية ليس بوسعها ان تفرض ما تشاء وان تشرع ما تهوى ، اغلبية تواجهها اقلية محصنة بالحقوق والحريات ، وهي كنظام حكم قائمة على مبدأ سيادة القانون بفصل بين السلطات الثلاث، وهي قائمة على اعتبار الحرية قيمة اولية، وهذه الحرية ليست مطلقة، بل مقيدة ، ومنسجمة مع مبدأ المساواة امام القانون ، والديمقراطية الليبرالية تفترض وجود التعددية ،وهي محايدة في مجال الاهداف والقيم والعقائد، لكن ليس كذلك في مجال الوسائل والافعال ، وهي قائمة على الفردية ، حيث الفرد هو القيمة العليا وانه الهدف النهائي، وما الدولة الا وسيلة لتأمين حقوق الافراد والموازنة بينهما ، وكذلك تحقيق المصالح المشتركة ، او النفع العام .

والفرد كائن حر ومستقل وعقلاني يملك حقوقاً ،ويتعاون مع الاخرين من اجل تحقيق مصالحه، والمصلحة المشتركة .[١١]

ان الديمقراطية التي هي تحكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب تمثل الشعار الرأسمالي للديمقراطية ، والواقع ان الاساس الفردي لفلسفة النظام الرأسمالي تحول دون ان يقدم هذا النظام مفهوماً حقيقياً للديمقراطية، واذا كان الاساس الفكري للنظام الرأسمالي هو ان للفرد الحق المطلق الطبيعي في تحقيق مصالحة الخاصة بطريقته الخاصه، وان مصلحة المجموع ستحقق حتماً وطبيعاً وتلقائياً دون تدخل او توجيه من خلال تحقيق كل فرد مصلحته الخاصة، فالانانية بمعانيها القانوني والاجتماعي والاخلاقي هي اساس الحياة الرأسمالية، هذا في الاعتبار ان الاراء تعبير عن مصالح مادية أو غير مادية ، فان الديمقراطية تنطوي على سيادة مصلحة المجموع على مصلحة الفرد ، أي انها قائمة على اساس فكري جماعي ، ولا شك في ان التناقض واضح بين الاساس الفردي للرأسمالية ، والاساس الجماعي للديمقراطية .[١٢]

ان كل النظم السياسية التي يقال لها « ديمقراطيات « قائمة على اساس ان مصلحة الجماعة تتحقق تلقائياً عن طريق محاولة كل واحد ان يحقق مصالحه الخاصة، غير ان اكثر ما طرحته الرأسمالية جدية ؛لضمان الشرعية وسيادة القانون هو سيادة الشعب ، وافضل وسيلة لهذا ان نترك الناس ان يقولوا ماذا يريدون من خلال الاستفتاء، فاذا كانوا من الكثرة بحيث لا يستطيع كل واحد منهم ان يقول ما يريد في شأن القانون ، فليختاروا من بينهم من يتحدث باسمهم ويعبر عن ارادتهم من خلال النظام النيابي ، وعندما يختلفون لا يكون امامهم الا خضوع الاقلية لرأي الاغلبية ، فيسند الى الاغلبية مهمة وضع القانون على ان يكون للاقلية دائماً الحق في ابداء رأيها ومحاولة اقناع الاغلبية به، وحتى نضمن ان يظل القانون متفقاً مع الغاية الاجتماعية ، فينبغي اعادة النظر في تحديد الغاية الاجتماعية ، التي يجب ان يستهدفها التشريع من حين الى حين بالانتخاب الدوري، ولما كان الشعب هو الذي حدد غايته من خلال ممثليه فان هؤلاء يشكلون الهيئة التشريعية، وعن طريق الاغلبية يتم اختيار الحكومة (السلطة التنفيذية) ،التي تكون مسؤولة امام هؤلاء الممثلين (البرلمان) ثم يقوم بجوار البرلمان سلطة أخرى محايدة يحتكم اليها في تتطبيق القانون (السلطة القضائية)، وزيادة في الضمان ينبغي ان يتم كل هذا على وجه علني وتحت رقابة الشعب نفسه ، وذلك باطلاق حرية الرأي والاجتماع والنقد وتشكيل الجمعيات والاحزاب والصحافة ، ومنع تعرض الناس للعسف ، او الاكراه . [١٣]

ثانياً: النظام الاشتراكي :

الماركيسة اللينينية نظرية جعلت من العمل العنصر الحاسم في حركة التاريخ ، فطبيعة وسائل الانتاج تفرض نمطاً معيناً في العلاقات الانتاجية ، وهذه تفرض بناءً مادياً خاصاً ، يعبر عنه بالقاعدة المادية ، وتبعاً لطبيعة القاعدة المادية يتشكل ما يسمى البناء الفوقي ، وهو يشمل البنى السياسية والاجتماعية والفكرية ، ويفترض الجدل الماركسي ان المجتمعات قد تطورت تبعاً لتطور وسائل الانتاج ، من المشاعية البدائية الى نظام الرق الى النظام الاقطاعي الى الرأسمالية ، التي ستتحول الى الاشتراكية فالشيوعية ، ولقد رفضت الماركسية كلاً من الدين والقومية معتبرة الاول افرازاً اقطاعياً ، مستندة في ذلك الى حالة الدين كتبرير للاستغلال في العصور الوسطى .

اما موقفها من القومية ، فقد استندت فيه الى كون الدولة القومية ارتبطت في اووبا ، في عصر النهضة ، بصعود البرجوازية وظلت غطاء للتناحر الدولي . [١٤]

١.الديمقراطية :

الديمقراطية الشيوعية تقول بعكس الديمقراطية البرجوازية ، ان الافكار السياسية هي انعاكس للاوضاع الاقتصادية ، فالترتيب الاقتصادي هو الاصل ، والوضع السياسي في البلاد هو الفرع ، آراء الناس السياسية تنبع من اوضاعهم الاقتصادية ،وحتى يتم القضاء على الاستغلال فلا بد من ازالة الطبقات ، ويزول فيه الاستغلال ، لا بد وان يقوم الحكم او النظام السياسي على اساس ديكتاتورية الطبقة العاملة ، هي طبقة المستقبل وهي الطبقة التي يسير لمصلحتها التاريخ ، وكذلك لها الحق في أن تقيم دكتاتورية في الحكم ، وبما ان الحزب الشيوعي هو الذي يمثل الطبقة العاملة لذلك هو الذي يجب ان يحكم باسمها ، أي ان النظام السياسي هو نظام حكم الحزب الشيوعي ، وهو نظام الحزب الواحد .[١٥]

لقد حكم ماركس على الديمقراطية البرجوازية ، أي على الشكل الديمقراطي ، بان يقبر مع الرأسمالية لكي يكون التنظيم الديمقراطي :

داخل الحزب الشيوعي .

داخل الطبقة العاملة .

داخل المجتمع الشيوعي .

ان ديكتاتورية الطبقة العاملة تمارس على من ليسوا من الطبقة العاملة ، وحيث لا تمثل الطبقة العاملة الا جزء من الشعب دون الاغلبية، والطبقة لا تمارس سلطاتها بنفسها ، فهي تمارس السلطة من خلال الحزب الشيوعي قائدها وطليعتها الذي يمثل (التنظيم والنظام والطاعة)؛ ومن خلال ذلك يعمد الحزب بسلطاته الى لجنته المركزية والتي ينوب عنها في الممارسة سكرتيرها الاول.[١٦]

لم يكن موقف الماركسية على عهد مؤسسيها ماركس وانجلز سيئاً للغاية من النظام الديمقراطي ومن منظومة الحقوق السياسية التي يقررها ،كانت لديهما ملاحظات اعتراضية على التفاصيل من دون الاسس (نوع الفئات والطبقات التي تتمتع بتلك الحقوق)، ومع الفكر الاشتراكي إغتنى النظام الديمقراطي بمضمون الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي كانت جوهر النظام الاشتراكي.[١٧]

ان الديمقراطية الشعبية الاشتراكية ماهي الا نظام الحزب الواحد بلجانه الشعبية ومؤتمراته المقصورة على الاعضاء الشرعيين للحزب الشيوعي والمنتسبين الى طبقة العمال، ان هذه الصيغة

لم تتسع لتشمل المواطنين بالكامل، بل لجأت الى التمثيل كما هو معروف بالتمثيل النيابي في الغرب.[١٨]

ان لينين يستنكر انه يجب على البروليتاريا قبل أي شئ ان تكسب الاغلبية في الانتخابات التي تجري تحت نير البرجوازية ، وفي ظل نير عبودية الاجر ، وعليها بعد ذلك ان تنتزع السلطة ومعنى ذلك استبدال الصراع الطبقي والثورة بالتصويت في ظل النظام القديم والسلطة القديمة ، اذ يعني ايضاً قبول الثورة باللسان وخيانتها بالفعل ، وتجب الافادة ان النظام البرلماني كشكل من اشكال النضال الا ان دوره محدود ، فالمسألة الاساسية هي مسألة جهاز الدولة ، وهي بالتحديد تحطيم جهاز الدولة القديم (واساساً القوات المسلحة) واقامة جهاز دولة جديدة .

ان العنصر الاساسي في جهاز الدولة البرجوازي هو القوة المسلحة لا البرلمان ، وما البرلمان سوى حلية وشعار للحكم البرجوازي . والخيار بين النظام البرلماني او عدمه ، واعطاء البرلمان سلطة اعظم ام اقل ، واستخدام قانون انتخابي أو آخر ، دائماً ما تمليه حاجات البرجوازي ومصالحه ، وان تحقيق الاشتراكية بواسطة الطريق البرلماني فهو امر مستحيل تماماً ، ولا يعدو ان يكون قولاً اكثر خداعاً . [١٩]

دائماً ما كان رأي الماركسيين اللينيين انه ينبغي للحزب البروليتاري في ظروف معينة ان يساهم في النظام البرلماني، وان يستخدم منبر البرلمان لكشف الطبيعة الرجعية للبرجوازية ، ولتعليم الجماهير، مما يساعد على حشد القوى الثورية ، ومن الخطأ رفض الافادة من هذا النوع القانوني، على أن لا يفكّر ان النضال البرلماني عوضاً عن الثورة البروليتارية ، وبديلاً لها ، او تراوده الاحلام بان الانتقال الى الاشتراكية يمكن تحقيقه بواسطة الطريق البرلماني ، وعليه ان يركز الانتباه طوال الوقت على النضالات الجماهيرية [٢٠] قال لينين : (على حزب البروليتاريا الثورية ان يساهم في الشؤون البرلمانية البرجوازية بغرض توعية الجماهير ، هذه التوعية التي يمكن حدوثها اثناء الانتخابات وفي الصراع بين الاحزاب في البرلمان ، الا ان قصر الصراع الطبقي على الصراع البرلماني او اعتبار الصراع البرلماني ارقى اشكال النضال واحسمها ، معناه بالفعل الهروب الى جانب البرجوازية ، والسير ضد البروليتاريا ، [٢١] واستنكر لينين محرفي الاممية الثانية لتخليهم عن مهمة الثورة ، مهمة الاستيلاء على سلطة الدولة ، لانهم حولوا الحزب البروليتاري الى حزب انتخابي ، الى حزب برلماني ، حزب ملحق بالبرجوازية واداة للحفاظ على ديكتاتورية البرجوازية).[٢٢]

لقد ادرك ماركس فحوى الديمقراطية الرأسمالية ، اذا قال في تحليله لخبرة الكومونة :

يسمح للمظلومين مرة في كل عدة سنوات بان يقرروا مَن من ممثلي الطبقة الظالمة سيمثلهم في

البرلمان ويستحقهم ، ولكن التطور الى الامام في اتجاه ديمقراطية اوفى في اتجاه الشيوعية يتم عبر ديكتاتورية البرليتاريا ، ولا طريق له غير هذه الطريق ، لانه ما من طبقة اخرى او طريق اخر لتحطيم مقاومة المستثمرين الرأسماليين . ديمقراطية من اجل الاكثرية الكبرى من الشعب ، وقمع بالقوة ، أي استثناء من الديمقراطية للمستثمرين ، لظالمي الشعب ، هذا هو التغير الذي يطرأ على الديمقراطية اثناء الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية ، وعلى ذلك نرى ان الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي هي ديمقراطية بتراء ، زائفة ، هي ديمقراطية للاغنياء وحدهم ، للاقلية ، اما ديكتاتورية البروليتاريا فهي تعطي الديمقراطية للشعب للاكثرية ، بمحاذاة القمع الضروري للاقلية، للمستثمرين ، والشيوعية وحدها هي التي تستطيع أن تعطي الديمقراطية كاملة حقاً ، وبمقدار ما تتكامل بمقدار ما تزول الحاجة اليها فتضمحل من نفسها [٢٣] ، للديمقراطية اهمية كبرى في نضال الطبقة العاملة ضد الرأسماليين ، في سبيل تحررها ، ولكن الديمقراطية ليست غير مرحلة من المراحل في الطريق من الاقطاعية الى الرأسمالية ومن الرأسمالية الى الشيوعية ، ان الديمقراطية تعنى المساواة ولا حاجة لتبيان مدى اهمية نضال البروليتاريا من اجل المساواة ، وشعار المساواة إذا ما فهم هذا الشعار فهماً صحيحاً بمعنى القضاء على الطبقات، ولكن الديمقراطية لا تعني غير المساواة الشكلية ، والديمقراطية هي شكل للدولة ، نوع من انواعها ، ولذا فهي ككل دولة استعمال للعنف حيال الناس بصورة منظمة ، ودائمة ، هذا من جهة ولكنها من الجهة الاخرى تعني الاعتراف الشكلي بالمساواة بين المواطنين ، الاعتراف للجميع بحق متساو في تحديد شكل بناء الدولة وفي إدارتها . [٢٤]

ان دكتاتورية البروليتاريا على البرجوازية ، سيادة لا يحدها قانون ، وهي تستند الى العنف ، وتتمتع بعطف وتأييد الجماهير الكادحة والمستثمرة ، ومن هنا فان ديكتاتورية البروليتاريا لا يمكن ان تكون الديمقراطية « الكاملة « الديمقراطية للجميع للاغنياء والفقراء على حد سواء . ان دكتاتورية البروليتاريا يجب ان تكون دولة ديمقراطية بطريقة جديدة لاجل البروليتاريا وغير المالكين بصورة عامة ، وديكتاتورية بطريقة جديدة ضد البرجوازية ، ففي النظام الرأسمالي لاتوجد ولا يمكن ان توجد « حريات « حقيقية للمستثمرين ، لسبب واحد على الاقل ، هو ان القاعات والمطابع ومستودعات الورق .... الخ الضرورية لاستخدام هذه الحريات هي امتياز للمستثمرين ، وفي النظام الرأسمالي لا يوجد ، ولا يمكن ان يوجد اشتراك حقيقي للجماهير المستثمرة في ادارة البلاد لسبب واحد على الاقل هو ان الحكومات في ظروف الرأسمالية ، حتى في ظل اكثر الانظمة ديمقراطية ، وهي ديمقراطية الاقلية المستثمرة ، الحقيقية للمستثمرين ، واشتراك البروليتارين والفلاحين اشتراكاً حقيقياً في إدارة البلاد ليست ممكنة الا في ظل ديكتاتورية البروليتاريا . ان الديمقراطية في ظل ديكتاتورية

البروليتاريا هي ديمقراطية بروليتارية ، هي ديمقراطية الاكثرية المستثمرة ، ديمقراطية قائمة على الحد من حقوق الاقلية المستثمرة وموجهة ضد هذه الاقلية . ان ديكتاتورية البروليتاريا لا يمكن ان تكون نتيجة تطور المجتمع البرجوازي ، والديمقراطية تطوراً سليماً ، فهي لا يمكن ان تكون الا نتيجة هدم جهاز الدولة البرجوازية ، والجيش البرجوازي ، وجهاز الادارة البرجوازية ، والشرطة البرجوازية .(٢٥)

ترتكز ديمقراطية الحياة الاقتصادية ، وكما هو الحال بالنسبة للحياة السياسية على المطالبة بالاستقلالية وبمسؤولية الجميع ، وعلى فكرة تجاور بين العامل وبين عمله ، وهي مجاورة تضمن الحرية ، كما تضمن مردودية العمل سواء بسواء. ان الاشتراكية القائمة على الادارة الذاتية انما تعني بناء مجتمع يقوم على مراكز مستقلة : على الصعيد السياسي ، بنية مؤلفة من مجالس في الاحياء، في البلديات ، وفي الاقليم ، المسؤولة عن ادارة نفسها بنفسها، وعلى الصعيد الاقتصادي ،بنية من التعاونيات من تبادل العمل ، من مجالس العمال ومن اللجان ٠ ان الاشتراكية تسعى للقضاء على كل علاقة ترتبط بالسلطة باعتبار هذه العلاقة علاقة سيطرة، ولذلك فانها تسعى لتحريك عمل جماعي اكثر مما تسعى لتحريك انظمة .(٢٦)

يرى ماركس في العوامل الاقتصادية الاسس التي تقوم عليها جميع المؤسسات الاجتماعية والاخلاقية والسياسية والثقافية ، فالانسان اذن بطبيعته النسبية يستند الى انواع الانتاج ما ينتج وكيف ينتج؟، هو كائن اجتماعي اقتصادي ، وبالتالي تحدد شروطه الاقتصادية طبيعة وتركيب مؤسساته الاخرى ، فخلاص الانسان اذن هو سد هذه الاحتياجات الاقتصادية .(٢٧)

ثالثاً: الديمقراطية في الفكر القومي :

ان الفكر القومي العربي التقدمي قد طرح الديمقراطية الشعبية كبديل عن الديمقراطية الغربية الديمقراطية البرجوازية ،بسبب المجتمع المتخلف الذي يحتاج الى ثورة جذرية لتغييره بواقع صحيح متقدم ، والحكم الديمقراطي الصحيح في مثل هذه الظروف هو الحكم الذي يمثل الفئة الثورية والذي يتجه لتحقيق افكار الثورة؛ لانها تمثل مطامح الشعب ورغباته، ومقياس ديمقراطية الحكم هو مدى تمثيله لهذه الافكار ، وممارسة الديمقراطية تعني ان تستطيع الفئات والطبقات الثورية في المجتمع ان تعبر عن رأيها وان تحقق مبادئها واهدافها عن طريق السلطة السياسية في البلاد ، ولا ديمقراطية لاعداء الثورة، الذين لا يمثلون غير مصالحهم الانانية الضيقة .(٢٨)

ان الديمقراطية الشعبية لاجل ان تكون صحيحة تتطلب توفر شرطين اساسيين هما:

ان تكون المنظمات التي تستلم الحكم ذات انظمة ديمقراطية في داخلها .

ان يتم اطلاق حرية الجماهير الكادحة والفئات الوطنية المخلصة لتعمل وتتفاعل مع الثورة.

ان الحكم بظل الديمقراطية الشعبية هو حكم الشعب ممثلاً بالحزب او الاحزاب الثورية والمنظمات الشعبية ومتفاعلاً مع الجماهير الثورية ، والديمقراطية الشعبية تعيد الاعتبار للطبقات الفقيرة المسحوقة من الشعب، ويعمل على زيادة احترامها وفتح ابواب الحكومة امامها وايصال حقوقها المهضومة واشعارها بالكرامة واحترام النفس والمساواة مع الغير ، بالاضافة الى ذلك فان الديمقراطية الشعبية تسعى الى اشتراك جماهير الشعب بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد الديمقراطية الشعبية هيكل الحكم والاجهزة؛ التي من خلالها يمكن ممارسة الديمقراطية بمؤتمرات الحزب او جبهة الاحزاب الثورية لوضع السياسة العامة للبلاد؛ وان يكون في الدولة سلطة تنفيذية مكونة من وزارة فنية ورئاسة دولة ، تواجد المجالس الشعبية في المناطق، وحكم محلي له صلاحيات واسعة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المحلي ، ومراقبة جهاز الدولة، ان تكون هناك مؤتمرات دورية للمنظمات الشعبية تناقش فيها الاوضاع العامة واوضاع القطاعات التي تمثلها ، قيام مجلس وطني يتمثل فيه الحزب او الاحزاب المشتركة في الحكم والمنظمات الشعبية ، تنظيم الصحافة المحلية والمتخصصة والوطنية.

ان الديمقراطية الشعبية تقوم على مجموعة من الافكار الرئيسية تتمثل في مبدأ احترام الحرية الفردية ، جواز استخدام العنف ضد اعداء الشعب الى جانب الاقناع والتوعية والتثقيف ، محارية البيروقراطية عن طريق اطلاق حرية الصحافة ونقد الجهاز الاداري ، ان الديمقراطية الشعبية السياسية ملازمة للتحويل الاشتراكي وليست لاحقة له ، ومع مبدأ توجيه مناهج التعليم ووسائل الاعلام .[٢٩]

ان الديمقراطية الشعبية ذات صلة وثيقة وكبيرة بالرأي العام ، لأن احترامه والاهتمام به ، مع كونه منهجاً ذا فروض مبدئية وقواعد ، يستند في الاساس الى اصول الخضوع لإرادة الشعب واحترام قيمة الانسان ، ان احترام رأي الانسان على الطريق الذي نقوده فيه ، وليس الطريق الذي ننساق اليه ، بالاضافة الى كونه واجباً مبدئياً ، فهو ضرورة عملية وسياسية ملحة ، لان التوجه والتطور العام الحاصل في العالم هو توجه وتطور لصالح الديمقراطية ، ومن الطبيعي ان تتطور الامور بهذا الاتجاه لان التواصل بالحياة العامة للناس ، واحترام رأي الشعب صار ملموساً ، ويمثل اهتماماً متزايداً من عموم شعوب العالم ، ومنه تستمد السلطات مشروعيتها.

ان الديمقراطية تشكل ركناً مهماً من الاركان التي يقوم عليها التنظيم الحزبي وهي شرط جوهري واساسي في تكوين الحزب وفي كل ممارسة حزبية حية ، ان اعتماد الديمقراطية ، كمبدأ من مبادئ تنظيم العلاقة في الجهاز الحزبي ، يعبر عن مدى اهتمام الحزب بها وبدورها الفاعل في حياته ، فهذه الصيغة هي التي تحدد العلاقات وتنظمها داخل الجهاز الحزبي، اذ هي تتيح الفرص امام الحزبيين لان يطرحوا ما لديهم من آراء وملاحظات ، ويشاركوا في مناقشة سياسات الحزب، وليشاركوا من مستويات محددة في رسم خطط الحزب، وكذلك تنفيذ برامجه في سبيل تحقيق اهدافه ان الحزب الثوري بمثابة كيان حي ، تنظيم هيكلية خلايا متماسكة حية متحركة، وتنظيم حركتها وتوجهها صيغ محددة من العلاقات ، وتمكنها من اداء دورها على صعيد العمل داخل الحزب وفي وسط الجماهير ، ولا يمكن لحركة الحزب ان تنتظم وتستمر بغياب هذه الصيغ أو بغياب الممارسة الديمقراطية ، كذلك الحزب الثوري ، لا يمكن لحركته ان تستقيم وتستمر باتجاه تحقيق اهدافه دون اعتماده على الصيغ الديمقراطية .[٣٠]

ان الديمقراطية لا يمكن ان تتحقق في حياة الشعب الا عندما تتحقق في حياة الحركة الثورية بشكل سليم ، وفي المقابل سيكون لتوفير العلاقات الديمقراطية داخل التنظيم الحزبي ومقدرته على ممارستها بشكل جيد أثر فاعل على تواصله مع الجماهير ، وتطوير علاقته بها ، ودفعها باتجاه العمل الايجابي البناء، ومن اهم مظاهر الممارسة الديمقراطية في حياة الحزب الانتخابات، التي تفرز القيادات الحزبية، والتقارير لتأمين التواصل بين قواعد الحزب وقيادته التنظيمية، او ثقافية النقد لغاية التقويم والارشاد والاصلاح.

ان الديمقراطية داخل الحزب مطلوبة لكي ينسجم الحزب مع افكاره، وكي تشارك قواعد الحزب في عملية بنائه ، والمركزية داخل الحزب مطلوبة من اجل تشديد فعاليته ورص صفوفه وتمكينه من الارتفاع الى مستوى تأدية مهماته ،فالديمقراطية المركزية على الصعيد العلمي تعني : انتخاب القيادات انتخاباً ، مبدأ محاسبة القيادات في المؤتمرات ، خضوع الاقلية لرأي الاكثرية ، خضوع القيادات الدنيا للقيادات العليا ، مبدأ نفذ ثم ناقش.[٣١]

ان مسألة حق ممارسة الديمقراطية لا تحدد بالكفاءات الخاصة ، وان عدم كفاءة الجهة المعنية بممارسة الديمقراطية يجب ان لا تعطل ممارسة الديمقراطية، وكذلك فان الكفاءة الاعلى والتضحية الاكبر في الشعب وفي الحزب يجب ان لا تكون مبرراً للتفرد والتسلط ، او الممارسة الفردية البديل عن الجماعية ، وعموم الممارسات والصيغ الديمقراطية .

ان الفهم الثوري للمسألة الديمقراطية لا يلغي الدور ، او الصلاحيات القيادية او العلوية لتحتل ثقلها الخاص في حالات الضرورة، على ان لا تبتعد عن الاصول الصحيحة الدائمة والثابتة في

الديمقراطية وصيغ وروح العمل الجماعي ، وعلينا الفهم انه لا يوجد تناقض بين الديمقراطية وبين القوة المشروعة ، والديمقراطية لا تضعف او تفقد الهيبة والسيطرة المشروعة، اذ لا يوجد تناقض بين ممارسة الديمقراطية وبين السيطرة الادارية المركزية ، وفق التوازن بين المركزية والديمقراطية ، والديمقراطية تقوي العلاقة بين الناس، وصيغتها في الاساس في القوة هي الاحترام، اذ تأخذ القوة النابعة عن الديمقراطية صيغة الالتزام العالي في تنفيذ الاوامر بدقة وبحماسة كبيرة، ولا تكون القوة في هذه الحالة شخصية ، وانما هي حالة وقدرة مبدئية وموضوعية، وهذه هي قيمة اساسية نتيجة التفاعل والعلائق الديمقراطية بين الاعلى والادنى.(٣٢)

ان الديمقراطية مشكلة شغلت الناس وهي بالغة التعقيد في وطننا ، حيث انتصار الشعوب في معارك التحرر من الاستعمار كانت مقدمة لتصدي المتحررين لمسؤوليات بناء الحياة رخاء وحرية، من واقع متخلف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بدون رصيد من الخبرة ببناء النظم الاجتماعية ، وبشكل خاص التقاليد الديمقراطية ، وبهذا فليس لنا في الوطن العربي تقاليد ديمقراطية نظرياً او تطبيقياً ، أي لنا الحرية الكاملة ان نبدأ حياتنا الديمقراطية من البداية دون عبء من تراث الماضي ، ودون تعصب موروث .

ان الديمقراطية هي اسلوب الشعب في ادراك مشلاته ، وحل تلك المشكلات ، وتنفيذ الحل بالعمل، لهذا يكون الاساس الاول للديمقراطية حرية التعبير والشكوى، والعلم بمشكلات الناس دون قيد ، وان يكون في مقدور أي انسان في المجتمع ان يقول ما يريد وان يعلم ما يريد دون خوف او تضليل ، وان للانسان دائماً حلول جماعية محددة ، وتثور مشكلة أي الحلول ينفذ بالعمل ، ولا مقياس للاختيار بطريقة ديمقراطية الا الحل الذي يرضي حاجة الاغلبية من الناس ، وعلى هذا تكون الديمقراطية هي اسلوب المجتمعات الحرة في حل مشكلاتها ،أي اسلوب المجتمعات الحرة في التطور على اساس حرية الرأي للجميع ، حرية العقيدة للجميع ، عمل الجميع في تنفيذ رأي الاغلبية .(٣٣)

تعتبر التنظيمات الجماهيرية بكل ما تتضمنه من اجهزة في خدمة اراء اعضائها وبكل انواعها واتساعها لكل الناس قمة الشكل الديمقراطي لحرية المعرفة ، كما تلعب وسائل الاعلام والتعبير دوراً اساسياً بقدر ما تكون في خدمة كل الاراء ، وبعد المعرفة بكل المشكلات ، يأتي الحل، لهذا لا توجد ديمقراطية الا اذا اعلنت الاراء والمبادئ وعرضت على الشعب ليتحدد حل الاغلبية ، ان الديمقراطية اسلوب المجتمع في حل مشكلاته وتنفيذ رأي الاغلبية بواسطة الحكومة ، وهكذا تصبح الديمقراطية وممارستها على اوسع نطاق، الطريق الوحيد الى التطور السليم (المعرفة الصحيحة للمشكلات ، والمعرفة العلمية للحلول ، والعمل المثمر الذي يحل مشكلات

الناس).[٣٤]

ان الديمقراطية تحسم الخلاف في اخر مراحل العمل بان تلزم الاقلية تنفيذ رأي الاغلبية، وذلك بقوة الردع التي تتضمنها القاعدة القانونية وتقوم على تنفيذها سلطة الدولة ، وهكذا ينحصر الخلاف في الديمقراطية في معرفة المشكلات وحلولها؛ أي في حرية الرأي والعلم، وهما للجميع اغلبية واقلية ، ولا يبقى امام كل صاحب رأي الا طريق واحد لتحقيقه، هو ان يثبت لغيره من خلال الحوار الديمقراطي ان رأيه هو الذي يتفق مع الحقيقة الاجتماعية ، وبذلك تعود الديمقراطية فتؤكد ذاتها كطريق وحيد الى التطور في ظل الدولة الشرعية ، لن يشعر الناس ابداً انهم شركاء في مصير مجتمعهم ومستقبل حياتهم بشكل فاعل الا اذا شاركوا فيه فعلاً، وليس هناك من طريق الا الديمقراطية ، وبالديمقراطية تتاح افضل السبل لردع البيروقراطية الجهاز الاداري للدولة من خلال اطلاق حرية الشكوى والرأي، وممارستها على اوسع نطاق وبدون خوف.

الديمقراطية شئ جوهري وحق شرعي ينبغي ان يمارس كاملاً ،وتتنافى الديمقراطية مع الحكم الفردي ، وفي ممارسة الديمقراطية لا يجوز التعالي على الشعب او عدم اشراكه في تحضير القرار، والديمقراطية الصحيحة هي التي تفتح المجال للتجدد وتتيح تصحيح الاخطاء، فالروح الديمقراطية تستدعي التحرر الذهني من التعصب والتطرف تجاه الاراء المخالفة.

ان الديمقراطية تستوجب المبادئ التالية :

حرية الكلام وحرية الاجتماع وحرية الاقتصاد .

مسؤولية السلطة التنفيذية امام التشريعية .

انتخاب حر للسلطة التشريعية .

حرية تشكيل الاحزاب في اطار اتفاق على المبادئ القومية الاساسية .

حرية تأليف النقابات.

وتعتمد الديمقراطية على المبادئ الاقتصادية والاجتماعية الاتية :

قيمة المواطن تقاس بعمله وتفانيه في خدمة الامة العربية .

تحريم استثمار الانسان لجهد الاخرين .

اشراك العمال في التسيير والارباح .

ملكية الدولة للمواد الطبيعية الكبرى ووسائل الانتاج الكبرى ذات النفع العام ولوسائل النقل الكبرى.

توزيع عادل للاراضي الفلاحية.

وجرى التأكيد على ان التنمية لا بد من ان تكون اشتراكية لتعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية وبين الانتاج والاستهلاك ، وان التنمية تستهدف اساساً الانسان ، بحيث يكون اكثر سعادة واعلى مهارة واقدر على الانتاج وتحقيق انسانيته .[٣٥]

رابعاً: الطريق الثالث :

لقد تعرضنا للحديث عن النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، وكان حديثنا عن الفكر القومي التقدمي لوضع خاص ، لاننا كأمة لا بد وان يكون لنا خصوصيتنا ،ولن نكون مسخاً لهذا النظام او ذاك، كيف لا ونحن اصحاب رسالة عظيمة حبانا الله بها من بين سائر الامم وكلفنا بها نحو العالم ، ولقد كنا وما زلنا قادرين على ان نقدم للعالم وللانسانية عصارة جهود فكرية قادرة على خدمة البشرية في كافة المجالات.

لقد هيمن الصراع الايدولوجي في القرن العشرين بين الاشتراكية والرأسمالية ، واخذ الكثير يتساءل، هل هناك امكانية نظرية ، ووسيلة عملية لاجراء نمط طريق ثالث يأخذ في الاعتبار الجوانب الايجابية والسلبية في كل ايديولوجية بالاضافة الى الخبرة التاريخية السابقة لكل من الفكر الاشتراكي والرأسمالي ، ولقد اقدم مجموعة من علماء السياسة والاجتماع البارزين ، ونخبة من السياسين الطامحين الى التعامل بشكل إيجابي مع حقائق العصر، واهمها ضرورة فتح الاسواق وتطبيق مذهب الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي ، في نفس الوقت الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال الاهتمام الشديد بالبعد الاجتماعي للتنمية ، بصياغة شبكات للامان الاجتماعي والرعاية الشاملة .[٣٦]

لقد كان المنظر الاول للطريق الثالث في بريطانيا هو عالم الاجتماع الانجليزي انتوني جيدنجز ، وكان توني بلير قد اعتمد على هذه الاسهامات النظرية لكي ينشئ حزب العمل الجديد ، وفي الولايات المتحدة الامريكية ان الحزب الديمقراطي الجديد الذي اسهم في تأسيسه الرئيس كلينتون وآل تورم وغيرهما هو الذي يدعو الى الطريق الثالث ، ولقد ركز كلينتون في برنامجه السياسي تركيزاً شديداً على برامج الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية ، واهتم اهتماماً خاصاً بفئات الفقراء والمهمشين والاقليات والحد من البطالة الى حد كبير ودفع التقدم الاقتصادي في البلاد ، ويرى البعض ان صيغة الاشتراكية الديمقراطية وهو النظام السائد في البلاد الاسكندنافية ، ليست

سوى المحاولة العملية للجمع بين الاشتراكية والرأسمالية ، والطريق الثالث هو محاولة جديدة لتجاوز البديلين السابقين وهما الديمقراطية الاشتراكية والاقتصاديات الليبرالية الجديدة، وخصوصاً بعد سقوط الثنائيات التي ملات فضاء القرن العشرين، والدعوة الى حل المشاكل الدولية من خلال حوار الحضارات والموجه المتدفقة للديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان بعد سقوط الشمولية.[٣٧]

ان الافكار السياسية المتغيرة ، وتغير طموحات الناس وتراكم الخبرة كلها عوامل تأتي وراء الاتجاه ناحية الطريق الثالث اكثر من العولمة بذاتها ، وان عدم قبول الاتحاد السوفيتي لما وجه لتجربته من انتقادات عنيفة في مجال جمود التخطيط المركزي ، ومخالفة حقوق الانسان والافتقار الى ابسط مظاهر الديمقراطية ، والمشاركة الشعبية وما انتجت الرأسمالية من مجتمعات تتميز بسيادة حكم القلة الثرية ، التي تتحكم في البشر وزيادة دوائر الفقر واتساعها عاماً بعد عام، كل هذه ادت الى التفكير بالطريق الثالث كفلسفة جديدة ، طريق وسط يحاول التأليف الخلاق بين ايجابيات الرأسمالية وحسنات الاشتراكية، ويمكن القول ان البراجماتية كمذهب نفعي يمكن ان تكون وصفاً اساسياً للطريق الثالث، بمعنى تركيزه على التوجه العلمي للسياسات القابلة للتنفيذ ، والقادرة بفعالية على احداث التغيير ودفع التطور الاجتماعي، والفكرة السياسية المحورية للطريق الثالث ان الدولة يقع على عاتقها مسؤولية ضمان حصول الناس على سلع معينة، ولكن ليس عليها ان تكون هي بذاتها التي توفر هذه السلع للناس.[٣٨]

ان هناك حزباً بريطانياً ناشئاً اسمه الطريق الثالث، وقد طرح برنامجه للانتخابات العامة عام ١٩٩٧ م، وقد قسم برنامجه الى ستة فصول على النحو التالي :

توسيع دائرة الملكية ، الديمقراطية الحقيقية ، التعدد الثقافي ، الهوية القومية ، منع الجريمة ، والواقعية الخضراء ، ويدعو الطريق الثالث الى توسيع مشاركة العمال ، وتدعيم العلاقات بين مكان العمل والمجتمع الاوسع، وتتمثل السياسة المقترحة بهذا الصدد في ثلاثة امور :

.١ ان يصبح العمال اعضاء في الشركات التي يعملون فيها من خلال صناديق تنشأ لصالحهم، مما يسمح لهم بالمشاركة في التصويت وفقاً لعدد اسهمهم .

.٢ ان يكون هناك ممثلين عن العمال والمستخدمين والمستهلكين يحضرون اجتماع الجمعيات العمومية للشركات.

.٣ يجب ان يقوم محاسب اجتماعي بتقييم كيف قامت الشركة بتحقيق اهدافها الاجتماعية المقررة ، ويتجه الطريق الثالث الى تشجيع الملكية التعاونية ، والتي هي صورة من صور توسيع دائرة الملكية في المجتمع ، والطريق الثالث يشجع الاعمال الصغيرة للرجال والنساء ، وبهذا يمكن

القول ان الطريق الثالث يريد سد الفجوة بين اصحاب الاعمال والعمال، وتجنب سياسات المواجهة من اضرابات واعتصامات ، وذلك بالاشتراك الايجابي للعمال في إدارة شركاتهم من خلال زيادة ملكيتهم لاسهم هذه الشركات ، كل ذلك من خلال ان تكون المشاركة جدية لا شكلية.(٣٩)

منذ القدم كانت طموحات الانسانية تتركز في قضيتي الحرية والعدل، غير ان المشكلة هي ان الحرية بدون توفير الحد الادنى من العدل تفقد معناها على ارضية الواقع ، كما ان تحقيق العدل مع مصادرة الحرية يمكن ان يؤدي الى العبودية الانسانية ، ان العديد من الاراء عبرت عن عدم رضائها عن عملية التمثيل السياسي التي هي محور الديمقراطية في المجتمعات الديمقراطية الغربية، والنقد السياسي الموجه هنا ان من ينوب عن الامة تبعد به الشقة عن التمثيل الحقيقي لمصالح الناخبين ، واخذ الاتجاه في ان الحل يكمن في توسيع دائرة التشاور مع الناس قبل اصدار التشريعات الجديدة على ان يكون هذا التشاور حقيقياً ، بالاضافة الى ذلك العمل على تدعيم الاجتماعية المستقلة وخلاصة القول ان التجديد الديمقراطي الذي يدعو اليه الطريق الثالث يندرج تحت ما يطلق عليه « الديمقراطية التشاركية « التي تلعب فيها مشاركة الجماهير دوراً بارزاً على حساب فكرة التمثيل السياسي والانابة التقليدية .(٤٠)

خلاصة ورؤية اجمالية

نتحدث عن الديمقراطية وحقوق الانسان كمفهوم سياسي، ودون ان نعي أن السلوك الديمقراطي هو جزء من الشخصية الانسانية، وقد نجد انفصاماً في هذه الشخصية فيما بين الدعوة النظرية والممارسة العملية في دائرة العلاقات الاجتماعية ، التي تبدأ بالاسرة وتنتهي بالمجتمع ، لذا يجب علينا ان نعتمد تماماً على دور التنشئة الاجتماعية في الدوائر المختلفة الاسرة ، المدرسة، رفاق اللعب ، النادي ....، الخ فالديمقراطية قيم واتجاهات وتفكير وسلوك تتأتى من خلال التربية والتنشئة مع مشاركة جميع المؤسسات السياسية في هذه التربية جنباً الى جنب مع بقية مؤسسات المجتمع ، حتى يتمكن الانسان من بلوغ القدرة على الفعل بكامل ارادته ، ولا يقف في طريق هذه القدرة او يحد منها الا المصلحة العامة ، التي هي مصلحة المجتمع حيث ان الانسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بدون وسط اجتماعي ، ولا بد لجميع اعضاء هذا الوسط من التعاون في سبيل مصلحة الجميع.

ان ما سبق يقودنا الى مفهوم الحرية ، التي هي جزء مهم في تحقيق الديمقراطية، والحرية المقصودة تندرج في ثلاث مجموعات كبرى من الحريات :

حريات محورها التحرر من السيطرة الاجنبية ، حريات محورها التنظيم الداخلي للمجتمع

(الحريات السياسية) ، والحريات الشخصية ، لسنا هنا في معرض التفصيل في موضوع الحريات، الا ان الملاحظ انها تتداخل تحت مفهوم الديمقراطية وحقوق الانسان، فآية ديمقراطية ، وما هي نوعية حقوق الانسان اذا كان هناك ما يمنع من توفر أي نوع من هذه الحريات؟ ، السيطرة الاجنبية، الحريات السياسية ، الحريات الشخصية ، لهذا فان الحرية مبدأ الديمقراطية وهدفها اذا اضفنا الى مبدأ الحرية مبدأ الاشتراكية بمفهوم العدالة الاجتماعية، فان الفهم الصحيح للديمقراطية بجناحيها الديمقراطية السياسية ، والديمقراطية الاجتماعية قد اكتملت صورته ، واخذت الديمقراطية كل ابعادها على طريق تقدم الفرد والمجتمع.

الديمقراطية هي تجربة الانسان بما هو انسان ،وهي تحد للفرد والمجتمع على البقاء، لان النظم السياسية والاجتماعية اذا كانت غير قادرة على هذا التحدي فانها غير جديرة بالحياة، ومن ثم نجد ان ذلك يعجل في زوالها ، لعدم قدرتها على الصمود ، ولانها تجربة انسانية فهي خاضعة الى الفحص والمراجعة والتصحيح ، ولا بد ان يكون ذلك جزء من صميم الديمقراطية نفسها ،وذلك لان المجتمع والحياة لا تخضع لقانون السكون والجمود فهما دوماً متحركان نحو التطور ، وقد يعتري المسيرة الديمقراطية بعضاً من الاخطاء ،فأفضل علاج لهذه الاخطاء هو المزيد من الديمقراطية، لان ذلك هو الطريق القادر على تصويب هذه الاخطاء، والا كان البديل هو الاستبداد الذي يأتي على انسانية الانسان ويسحق آدميته.

سؤال طرحه ويطرحه الكثيرون ما العمل ؟

نحن امة تزخر ثقافتنا الدينية والدنيوية بالكثير مما يمكن ان نستخلص منه نموذجاً خاصاً بنا وليس عيباً الانتفاع بتجارب الاخرين دون استنساخها لان التجارب الديمقراطية لا تستورد ، وان لكل مجتمع خصوصيته ، لا بد من الاعتراف بهذه الخصوصية ، مع التأكيد على انسانية الانسان، واحترام آدميته لان الله سبحانه وتعالى قد كرمه وجعله افضل مخلوقاته ، وأولى بنا ان نسعى دوماً على تكريمه من خلال احترامنا لحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اطار مصلحة الامة والمجتمع، مما يعني علينا الاعتراف بان هناك اختلاف في الرأي المرئي والمسموع والمقروء، الى جانب حقه في الامن والعمل والتعليم والصحة في اطار دستور يحتكم اليه الجميع، والايمان بمبدأ تداول السلطة ، حيث من حق الاكثرية الوصول الى السلطة بالطرق

السلمية ، مع الاخذ بعين الاعتبار حماية الاقلية من هيمنة الاكثرية والسماح للاقلية بابداء الرأي دون اكراه أو ملاحقة ، وان تؤخذ بجريرة آرائها.

اخيراً ان الديمقراطية الحقيقية ونيل الانسان لحقوقه في أي مجتمع لن يكون من خلال دستور مطرزة كلماته بالافكار والمبادئ والحقوق الديمقراطية ، وانما من خلال ممارسة الناس العملية لهذه الافكار والمبادئ والحقوق ، فالديمقراطية في النهاية ممارسة ، والحقوق تنتزع انتزاعاً ولا تمنح.



المراجع

١ د: يحيى الجمل «الحرية والمذاهب السياسية المختلفة» مجلة عالم الفكر ، المجلد الاول ، العدد الرابع ، يناير ١٩٧١م .

٢ د: مصطفى احمد تركي«السلوك الديمقراطي »مجلة عالم الفكر،المجلد الثاني والعشرون العدد الثاني ، اكتوبر ١٩٩٣م.

٣ د. محمد عابد الجابري ، الديمقراطي وحقوق الانسان مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، تشرين الثاني ١٩٩٤م.

٤ عبد الاله بلقيز «نحن والنظام الديمقراطي» مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٣٦)، ١٩٩٨،/١٠ ص ٧٤ .٧٥

٥ المصدر السابق ، ص ٧٧ ٧٨ .

٦ علي محمد فخرو «حول الديمقراطية في البلدان العربية» مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٣٦)،١٩٩٨/١٠ م ص ٨٢ .

٧ عزمي بشاره«التحول الديمقراطي ، التدين الشعبي ، نمط التدين الجماهيري» مجلة المستقبل العربي ، العدد«٢٣٦». ١٩٩٨/١م ص ٨٦ .٨٧

٨ حسين علوان البيج «الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة» مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٣٦) ، ١٠/ ١٩٩٨ م ص ٩٦ ٩٧ .

٩ هبة رؤوف عزت «الاسلام والديمقراطية (جون اسبتوزيتو ، وجون فول) الله في الغرب : الحركات الاسلامية في امريكا وأروبا في باب كتب وقراءات «مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٢٣)، ١٩٩٧/٩م، ص١٥٩.

١٠ سعيد زيداني «إطلالة على الديمقراطية الليبرالية» المستقبل العربي العدد (١٣٥) ص ٥ .

١١ المصدر السابق ،ص ١٠ ١٦ .

١٢ عصمت سيف الدولة «نظرية الثورة العربية» الأسس ، جدل الانسان ، الحرية أولاًوأخيراً »دار المسيرة ، بيروت ١٩٧٩ م ، ط١ ، ص ١٩٧ ١٩٨ .

١٣ د: عصمت سيف الدولة «الطريق الى الديمقراطية او سيادة القانون في الوطن العربي» دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ، ١٩٧٠ ط١ ص ٤١ .

١٤ سلسلة الوعي القومي ١ في الفكر العربي ، دار العروبة ، لندن ، ١٩٩٠ م ص .١٦

١٥ سعدون حمادي ، آراء حول قضايا الثورة العربية ، دار الطليعة ، بيروت ، ،١٩٦٨ط١ ص ٢٥٨ ٢٥٩ .

١٦ عصمت سيف الدولة ، نظرية الثورة العربية ، مصدر سابق ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

١٧ عبد الاله بلفيز «نحن والنظام الديمقراطي» مصدر سابق ص٧٦ .

١٨ ناتاليا لودرس م موراليس ،«السلطة والشعب» المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الجماهيرية ط١ ١٩٨٧ م .

١٩ نظرية لينين حول الثورة الاشتراكية والوقت الراهن « مجلة «الشيوعي» السوفياتية ، العدد ١٣ عام ١٩٦٠ م .

٢٠ المصدر السابق .

٢١ انتخابات المجلس التأسيسي وديكتاتورية البروليتاريا «مجموعة المؤلفات الكاملة» ، المجلد (٣٠) .

٢٢ «لينين الدولة والثورة» موسكو ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ط ٢ ص ١١٨ ١١٩ .

٢٣ المصدر السابق ص ١٣٣ .

٢٤ المصدر السابق ص ١٣٤ .

٢٥ ي.ف ستالين «أسس اللينينة حول مسائل اللنينة» الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت لبنان ، بدون تاريخ .

٢٦ شانتال مليون دلسون «الافكار السياسية في القرن العشرين » ترجمة د. جورج كتوره المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٤ م ، ط ١ .

٢٧ ملحم قربان «المنهجية السياسية» منشورات دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٣ م ط١ .

٢٨ سعدون حمادي ، اراء حول قضايا الثورة العربية ، مصدر سابق ص ٢٤١ .

٢٩ المصدر السابق .

٣٠ المصدر السابق .

٣١ سلسلة الوعي القومي(١) في الفكر العربي « مصدر سابق ص ٢ .

٣٢ صدام حسين ، المختارات ، الجزء الثاني / الديمقراطية «مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٨ م .

٣٣ عصمت سيف الدولة « نظرية الثورة العربية «الأسس ، جدل الإنسان ، الحرية اولاً واخيراً ، مصدر سابق .

٣٤ المصدر السابق .

٣٥ د. جمال الاتاسي :مسائل في النضال الاشتراكي ، الجزء الخاص بالانسان في ظلالاشتراكية من كتاب (في الاشتراكية والتحويل الاشتراكي للمجتمع) دار الطليعة بيروت ، ١٩٨٢م .

٣٦ السيد ياسين «الطريق الثالث ايديولوجية سياسية جديدة « مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٥ يناير ١٩٩٩ م .

٣٧ المصدر السابق نفسه .

٣٨ المصدر السابق نفسه .

٣٩ المصدر السابق نفسه .

٤٠ المصدر السابق نفسه .



الفصل الثاني

على طريق التنمية السياسية

مقدّمة

١. التنمية السياسية أفكار وتطلّعات

٢. الدفاع عن الوطن من خلال حماية حقوق المواطنين

٣. في الانتماء الوطني

٤. التنمية السياسية هدفها الإنسان وهو أداتها

٥. المشاركة السياسية

٦. إشكالية المشاركة في الحياة السياسية

٧. الأمن السياسي

٨. حرية التعبير

٩. قانون الأحزاب السياسية

١٠. قانون الانتخابات



خلاصة ورؤيا إجمالية



مقدمة:

ما من شك ان الديمقراطية لعبة سياسية لا يجيدها الا من تدرب عليها ، ومارسها مع نفسه ، ومع الاخرين وهي بدون شك تفتح الباب على مصراعيه امام لغة الحوار بدل الصراع ، والحكومات الذكية هي التي تستطيع دائما العمل على ايجاد السبل والوسائل القادرة على تغليب لغة الحوار مع اطراف المعارضة لسياساتها، وهي القادرة على ان تسترق السمع لمعرفة الحوارات الداخلية فيما بين اطراف المعارضة ، وانين هذه الاطراف للحيلولة دون وصول هذه الاطراف الى القناعة بعدم الجدوى من لعبة الانتخابات بشكل خاص اياً كان مستواها ، والمراسيم الديمقراطية بشكل عام ، حيث ان الحكومات الذكية هي التي لا تسعى للانفراد بالسلطة ، واتخاذ القرار ، لان مسؤولية الحكم مشتركة ، وخدمة الوطن والمواطن ، وتحقيق آماله وطموحاته مسؤولية جميع الاطراف داخل الحكم وخارجه .

ان الديمقراطية ليست شعارات ، ولا قوانين مفرغة من محتواها ، بل هي ممارسة حياتية تشمل كافة التفاصيل الحياتية اليومية على كافة الاصعدة السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي مطبوعة على جميع المستويات الحياتية للانسان في الاسرة والشارع والمدرسة والمكتب .. الخ ، ولا بد ان تكون في كل مرفق من مرافق العمل الوطني العام .

ان التعددية وقوانين الاحزاب وحرية الصحافة وكل الاشكال ذات الصلة بالنهج الديمقراطي،التي اخذت تبرز هنا وهناك في كثير من الاحيان بدون قناعة من الحكومات، لان التطبيع مع الديمقراطية لا يأتى بقرار، وانما من خلال تربية واعية بالدور والاهمية للنهج الديمقراطي الذي يفرض طبيعة الاعتراف بالاخر ، ولعدم توفرالقناعة لدى الحكومات والاجهزة ذات الصلة بالعمل الوطني، تولد حالات جزر متواصلة من قبل الاطراف الرسمية، كلما شعرت هذه الاطراف ان الاحزاب ومؤسسات المجتمع المد ني اخذت مدا شعبيا يمكن توظيفه في تحجيم دور السلطة الرسمية .

ان الديمقراطية الحقيقية تقر بوجود فعلي للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ،

وان اي خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يكون للسلطة القضائية الحق الشرعي في تولي امر هذا الخلاف ووضع حد له ، وعلينا ان نؤشر على ما يلي :

ان أي حكومه بتكوينها وروحها ومواقفها لابد ان تعبر عن الصفة التمثيلية الشاملة ما امكن للشعب،وعليه ان تأخذ بعين الاعتبار طموحات الشعب وامالە ،وان تكون تحت سلطة المراقبة والتوجيه .

ان أي حكومة اذا ازدادت استهانتها بالمعارضة يفقدها الولاء للشعب والديمقراطية ، ويغيب عنها معرفة الواقع بالوطن من كافة جوانبه ، وبالتالي لا تعي مدى خطورة انتشار جيوب الفقر، وتدني مستوى الخدمات وازدياد حالة التذمر الشعبي من ارتفاع مستوى المعيشة.

ان تفرد أي حكومة بالسلطة يجعلها هدفاً سهلا للخضوع والابتزاز لكافة انواع الضغوط الخارجية .

ان تفرد أي حكومة بالسلطة يغيب العمل السياسي المبني على المشاركة الجماعية وتتشكل مؤسسات عقلية الفرد الواحد ، وتضيع معايير الكفاءة والكفاية ، وتشرد الكفاءات الوطنية من موا قع العمل والانتاج ، وامام هذا الواقع قد تنفجر ازمة حادة فيما بين احزاب المعارضة والتجمعات المهنية والنقابية من جهة وهذا النوع من الحكومات من جهة اخرى في كل المناسبات.

ان واجب الحكومات ان تلجا الى لغة الحوار وليس المناكفة، لان لغة الحوار هي العنوان الحقيقي لقدرة أي الحكومة على التمثيل الحقيقي لاحترام ارادة المواطنين، على الرغم من صعوبة لغة الحوار و سهولة لغة المناكفة ، ولكن نتائج الاخيرة ليس في صالح الوطن والمواطنين ولا تخدم وطنا ولا مواطنين ، لان التفرد في الحكم لا يخدم الا اصحابه ، ولا يعكس بعدا ايجابيا لا للحكم ولا للشعب؛ ان على الحكومات ان تفتح ابوابها امام احزاب المعارضة وكافة المنظمات المد نية في المجتمع؛ لاغناء لغة الحوار، و ليس من مصلحتها ان تدار عملية الحوار فيما بين قوي يملك السلطة واخر محروم منها ، او فيما بين كبير و صغير، بل ان من مصلحة الوطن والمواطن ان يشعر الجميع حكومة ومعارضة انهم يعملون ويتسابقون في العمل للخدمة العامة ، ومن مصلحة الوطن والمواطن ان لا نترك مجالا لاحجام اي فرد او مؤسسة او حزب في الممارسة الانتخابية من المجالس المحلية حتى الانتخابات البرلمانية ، ولا ضير لدى الحكومة التي يكون ديدنها خدمة الوطن ان تفرز الانتخابات النيابية مجلسا نيابيا تتمتع فيه المعارضة بصوت قوي يصب في خدمة الشعب ومصلحة الوطن .

ان العمل الوطني الذي يخدم المصلحة الوطنية يؤكد على ان تسود لغة الحوار فيما بين الحكومة

واحزاب المعارضة والمؤسسات المد نية الشعبية، حتى يتم الوصول الى قاعدة مشتركة من الفهم لمصلحة الوطن والمواطن في كل ما يتعلق بالممارسة الديمقراطية والانتخابات النيابية بشكل خاص لان الوطن سفينة ، للجميع الحق في شرعية ملكيتها ، وليس لاحد الحق في خرقها ، وايا كانت حسابات الحكومة اذا كانت تصب في تجاهل اصوات المعارضة او الا ستخفاف بحجمها وامتدادها الشعبي ، فان ذلك لا يعد حكمة في الحكم ولا يعطيها الحق في السير قدما في تسيير شؤون البلاد لانها تصبح حكومة الطرف الواحد ، والتي هي في الغالب حكومة معزولة عن هموم الشعب ومستقبل الوطن ، مما يجعلها غير مؤهلة لتسيير شؤون ادارتها الخاصة ، فكيف وهي المنوط بها تسيير شؤون وطن ومصلحة مواطنين .

ان كل ذلك مرهون بقرارات وممارسات الحكومة ، فان كانت تراهن على مستقبل افضل وتجربة ديمقراطية حقيقية ، فان ايديها لا بد وان تكون ممدودة لمصافحة الجميع ، لان في ذلك خدمة للوطن والمواطنين ، وهو ما يسعى اليه أي نظام ديمقراطي حقيقي ، ويتمناه أي مواطن يضع الانتماء الوطني نصب عينيه.

١. التنمية السياسية : افاق وتطلعات

تعني السياسة الاخذ بيد الانسان باتجاه تحقيق الاهداف المنشودة على اعتبار ان السياسة هي مرجعية صناعة القرار في شتى المجالات، وهذه تتطلب جهداً ووقتاً يتجاوز برنامجاً حكومياً لفترة محدودة ، لذا فان التمية السياسية حتى تنجح لا بد وان تكون برنامجاً رسمياً ثابتاً ، والانظمة والقوانين ذات العلاقة المباشرة، التي لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار، تشمل الديمقراطية والاحزاب وقانون الانتخابات ، المحكمة الدستورية وحرية الرأي والتعبي، باعتبار هذه الجوانب ذات مساس مباشر في تطوير الحياة الانسانية السياسية ، وحتى تتم صياغة الانظمة والقوانين بشكل موضوعي ،ولا تخدم فئة سياسية محددة على حساب فئات سياسية اخرى، فعلى صانعي القرار السعي لاشراك اكبر قطاع ممكن من المفكرين والمثقفين المستفيدين من جهة، والقطاعات السياسية المتنوعة والمتعددة من جهة اخرى، في وضع تصورتها العامة ، التي تخدم صانعي القرار في صياغة مشروع التنمية السياسية، والذي لا بد وان يخضع بعد ذلك الى عملية حوار يشترك فيه كل قطاعات المجتمع وبشكل خاص مؤسسات المجتمع المدني ، وان تؤخذ ملاحظات واراء هذه المؤسسات بعين الاعتبار عند الوصول الى حالة الصياغة النهائية لمشروع التنمية السياسية بجوانبه المتعددة ومناحيه المتنوعة .

هذه التنمية لا تعني الجانب السياسي او النظام السياسي فقط، بل تتعدى ذلك الى البحث في

الوضع الاقتصادي والحياة الاجتماعية والاوضاع الثقافية والتربوية ، مما يعني شمولية البحث فيما يؤدي الى تطور المجتمع ورقيه ، ولكن في ضوء ضوابط القانون والنظام ، فالقانون هو السيد بدلاً من سيادة الافراد ، واحترام الرأي والرأي الاخر في ظل الحوار الديمقراطي، والايمان بمبدأ تداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع، والحق المقدس في حرية التعبير للانسان المواطن ،مع السعي الدائم لتحقيق مكتسبات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية للمجتمع.

ان كل نموذج سياسي يأتي معه ببرنامج عمل متكامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وهذه ذات اطار محدد، تحميه مجموعة الانظمة والقوانين التي تنبثق عن رغبة الاغلبية من قطاعات المجتمع، فالنماذج السياسية التي عرفها العالم ليست بالنماذج المثلى ، التي لا بد وأن يأخذ بها على انها هي النماذج التي تصلح لكل زمان ومكان ، فلكل مجتمع ظروفه وقدراته ومدى تطور افراده ووعيهم ، ولا تصلح عملية النقل لهذا النموذج أو ذاك ، لان لكل دوله أو أمة هويتها الخاصة بها ، ولهذا جاءت اهمية ببيئة النماذج والتجارب الخارجية ، فان لم تكن صالحة لهذه البيئة ، فمن الصعب رؤية نجاحها عندنا، حتى لو كانت مثالية في التطبيق والنجاح في بيئتها الاصلية.

ان الامة العربية والاردن كجزء من هذه الامة في اشد الحاجة للتنمية السياسية، حيث خطورة التعدي على الهوية القومية من القوى الخارجية المعادية اخذ يظهر بشكل واضح في التواجد العلني للقوى الاجنبية على ارض الوطن العربي ، وما من امة على وجه الارض كالامة العربية جوهرها في الوحدة ، وواقعها في التجزئة، ومع التجزئة يتولد الفقر والتخلف والتبعية ، وهذه امراض تشكل عقبة كاداء في وجه التنمية السياسية الهادفة ، التي تبدأ بالانسان وتنتهي به، لهذا فان الواقع المرير، واقع التجزأة يقف في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، ويمس بشرعية النظم السياسية ذات التوجه القطري، لان هذه الانظمة عاجزة عن تحقيق مكتسبات لصالح الجماهير من جهة اخرى ، مما يفرض على أي توجه نحو بناء تنمية سياسية في أي قطر من اقطار الوطن العربي عدم التغاضي عن كونه جزءاً من امة،لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار ان الوصول الى التكامل مع بقية هذه الاقطار حتمية لنجاح التنمية السياسية ، حتى يتم الوصول الى وضع سياسي واقتصادي واجتماعي وتربوي يتمتع ببنية قادرة على الاستقرار، لان النظرة القطرية عاجزة تماماً عن خلق برامج سياسية واقتصادية واجتماعية ، وهي لا تستطيع حماية أي مكتسبات يمكن ان تحققها في ظل ظروف اقليمية ودولية تسعى جاهدة للسيطرة على حقوق الاخرين بقوة السلاح.

ان الحوار الدائم بين اطياف العمل السياسي اياً كان حجم ولون هذا الطيف او ذاك هو ضرورة

حتمية لصياغة برنامج التنمية السياسية الناجح ، والفهم الصحيح والكامل في حق كل طيف سياسي ان يعبر عن رأيه بشكل صريح ، والعمل على تعبئة الجماهير باتجاه تحقيق اهدافه من خلال قنوات التعبير المشروعة، مع الاخذ في الاعتبار ان الانسان هو القيمة الحقيقية، فلا بد من احترام انسانيته كأنسان ، وبحقوقه المشروعة المنصوص عليها دستورياً وقانونياً ، لان الانسان هو هدف كل تنمية ووسيلتها .

٢. الدفاع عن الوطن ياتي من خلال حماية حقوق المواطنين

ليس مستساغا الحديث الدائم عن شعارات الوطن والمواطنين ونحن دائبو العمل في المسارات المضادة للوطن والمواطنين ، وكأن المواطنين مجموعة رعاع تنطلي عليهم مثل هذه التصريحات المكرورة بمناسبة وبدون مناسبة ، فالامن الوطني يأتى من خلال شعور المواطنين بمواطنتهم في بلدهم ، والمواطنة هذه تتطلب حماية هؤلاء المواطنين من تغول السلطة التنفبذية واجهزتها الامنية العاملة صبحا ومساء في الاتجاه المضاد لحقوق الانسان في الامن و الكرامة والعمل .

تأتي الحكومات وتذهب ولم تجد لاي منها اي رصيد من الاسف على رحيلها ، لدى المواطنين، بل تحمل معها في رحيلها كثيرا من ا للامبالاة ، ان لم يكن الشماتة والازدراء ، والسبب الرئيس في ذلك ان الجهاز الحكومي الذي يناط به تسيير شؤون الدولة يعيد تكرير ذات الوجوه والالوان اياها وليس لها حول ولا قوة ، حيث لا يتم اختيارها بمعايير ومقاييس واضحة ومحددة ، يحكم من خلالها على اداء هذا الفرد العضو في السلطة التنفيذية أو على اداء المجموع الكلي للسلطة التنتفيذية ، ومن هنا فان المواطنين لا يشعرون باختلاف هذه الحكومة أو تلك في الاداء والتنفيذ .

ان أي حكومة لا بد وان تترك اثراً ايجابياً من خلال ما نفذته من خطط وما رسمته من برامج وما بنته من مشاريع تعود على الوطن والناس بالخير ، وان سبل التخطيط العلمي الذي يرسم خطوات سير عمل الحكومات من شأنه ان يترك اثاراً ايجابية في مسيرة الوطن والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،التي تسعى لتوسيع قاعدة المشاركين والمنتفعين ، لان من واجب أي حكومة ان تضع في اعتبارها انها جاءت لخدمة المواطن، وتقديم كل سبل الدعم له في حياته، الى جانب حماية الوطن من اية اثار سلبية سياسية او اقتصادية.

ان نجاح برنامج الحكومة يعتمد على نوعية اعضاء الفريق الحكومي من حيث الكفاءة والكفاية في مجال العمل الذي يقوده ، لانه بمثابة الرأي المدبر والمخطط والمنفذ لمؤسسات المجتمع الرسمية

(الوزارات) وهذه الكفاءة التي يتمتع بها ، والتي بدون شك تنعكس ايجابا على جميع العاملين لديه في هذا القطاع أو ذاك ، وهي تضع في المقام الاول لأنشطتها انها تهدف الوطن بحدوده الجغرافية ، والمواطن في جميع مواقعه الانتاجية ، وطبقاته الاجتماعية ، فمثل هذه الفعاليات والنشاطات للاجهزة الحكومية هي بمثابة تعبير حقيقي عن الانتماء الوطني من خلال السعي الدائب لحماية حقوق المواطنين ، ومفهوم الانتماء الوطني هو تعبير الدفاع عن الوطن ، وهذه تتأتى من خلال الاهتمام الكامل بانسان هذا الوطن ، لان الانسان هو الهدف والوسيلة لاجل بناء الوطن وتقدمه وعزته.

ان التنمية السياسية التي اشبعنا الناس حديثا عنها ، لا تأتي إلا من خلال احترام الراي والراي الاخر، واحقاق الحق ، واحترام معيار الكفاءة والكفاية ، وتشكيل المجالس السياسية ، مجلس الوزراء ،ومجلس الاعيان ، لا تتم الا في ضوء معايير تلتزم بها الدولة ، حتى نكون دولة القانون والمؤسسات ، لا دولة الاجهزة والافراد ، والمزاج الشخصي لهذا المسؤول او ذاك ، لاننا في عالم اصبح فيه كل شيء مكشوف ، ولامجال لاخفاء أي شيء ، فان كنا ننتسب الى الدول التي تطمح بتطبيق الديمقراطية ، فالديمقراطية تعني حكم الشعب من خلال اطلاق قدراته واستثمار كفاءات ومقدرات مواطنيه ، فالوطن يبنى بأيدي مواطنيه ، والا فان النفوس المكبوتة جراء الظلم والضيم في حقوقها ستكون في الخندق المعادي لاماني وطموحات الوطن، ولن تنفع بعد ذلك كل الخطب السياسية في الوطنية والمواطنة ، لان الخبز ضروري لادامة الحياة كما هي الحرية ، فالخبز والحرية وجهان لحالة واحدة ، فليس بالخبز وحده يحيى الانسان ، ولا بالشعارات التي تتحدث عن الديمقراطية والتنمية السياسية تستديم حياة الانسان ، خاصة اذا كانت هناك هوة كبيرة بين الشعارات والواقع.

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ، بداية الانفراج السياسي والمواطن يطمح ان يلعب دوراً سياسياً لخدمة وطنه ، ومع انتشار الاحزاب السياسية أ وصدور العديد من الصحف اليومية والاسبوعية إلا ان المواطن يراوح مكانه ، حيث يبدو عزوفه عن المشاركة السياسية من خلال تدني عدد الاعضاء المنتسبين لهذه الاحزاب ، ومع الملاحظ ان كثرة الاقلام في الصحافة المحلية لا تعبر تعبيراً حقيقياً عن اماني وطموحات الجماهير ، التي تتوق الى الوقوف على حل العديد من المشاكل، وعلى وجه الخصوص المشاكل الاقتصادية والتي اخذت من هموم واهتمام المواطن الشئ الكثير ، لتمنع عليه الانخراط في المسيرة السياسية من خلال التنظيمات السياسية ، وعلى الجانب الاخر، فان الوجوه السياسية الرسمية لم تعد قادرة على اقناع المواطن، على الرغم ان المواطن قد مر عليه الكثير من اسماء لرؤساء حكومات، مع رفع الشعارات الكبيرة بدون ترجمة حقيقية لهذه

الشعارات على ارض الواقع ، مما شكل حالة احباط لدى المواطن وعدم قناعة بالانفراج السياسي، وهذه تشكل خطورة مزدوجة على المواطن من جهة وعلى الدولة من جهة اخرى ، لان المواطن مطالب بالدفاع عن حقوقه ، والدولة بحاجة الى توسيع قاعدة المشاركة، حتى تتوفر اساليب الدفاع عن الوطن من خلال حماية حقوق المواطنيين.

ان الوطن لن يحميه مجموعة المطبلين والمزمرين ، ولا مجموعة المرتزقة والمرتشين ، ولا مجموعة المرعوبين الجبناء ، فالسواعد القادرة على حماية الوطن ، هي التي تقول قولة الحق ، ولا تخشى في هذا الحق لومة لائم ،واياً كانت العواقب ، فان التضحيات التي يقدمها الانسان المواطن هي فداءاً للوطن ومصلحة المواطن.

٣. في الانتماء الوطني

اناس كثيرون يؤمنون ان الوطن بقرة حلوب ، وحالما يجف ضرعها، يبدا بالصراخ والعويل ، وهؤلاء مرتزقة الدولة والنظام السياسي ، فان لم يستمروا في النهب من ضرع الوطن، فهذا الوطن حقيبة يمكن تسويقها لاي مشتر ، حتى وان كان غربي النهر الاشد عداوة للوطن واهله ومستقبل اطفاله ،ولاننا نقع بين طامعين يمثلان الامبريالية والصهيونية التي لا تستقيم لهما حياة الا من خلال الهيمنة واستغلال ثروات الشعوب وتسييرها لخدمة اهدافها ومصالحها ، فان مثل هؤلاء يشكلون خطرا كبيرا على الوطن والمواطنين وعلى مستقبل اطفال هذا الوطن ، اي يشكلون خطرا على الوطن حاضراً ومستقبلا .

ان الانتماء الوطني لا يمكن ان يكون في كثرة الصراخ والعويل ، لان كثيراً من اصحاب الاصوات العالية تجد انهم من المفسدين في الارض في المهمات التي تحملوا مسؤوليتها في الجانبين الفساد الاداري والمالي ، وهؤلاء موجودون في كل مؤسسة ، وفي كل زمان ، ومكان ، ولعدم تعرضهم للمساءلة يدفع بهم الى التمادي في ممارساتهم ، مما ينعكس سلباً على الوطن وحقوق المواطنين.

ان غياب دولة القانون والمؤسسات ، وقانون من اين لك هذا ؟، وعدم المساءلة والتدقيق تجعل من هؤلاء المفسدين اكثر خطورة على الوطن ، وعلى ثقة المواطنين بجدية انتمائهم الوطني ، مما يسهم في تفريغ الوطن من محتواه الحقيقي.

يجب ان لا يسمح لاحد بأن يزاود هؤلاء على الاخرين في الوطنية والانتماء الوطني ، فالناس يملكون حقوقاً متساوية في اوطانهم ، ولا بد ان يكون هناك معايير واضحة ومحددة ترتبط

بمصلحة الوطن حتى تتم مساءلة من يشذ عن هذه المعايير ، ويجب ان لا تترك عملية الاتهام لهذا أو ذاك ، لان من ينصب نفسه قاضياً ليحاسب الجميع، عليه ان يفهم ان ضوابط العمل الوطني والعمل العام متوفرة في حدود ما رسمه الدستور وحددته القوانيين، وانه ليس فوق الدستور ولا خارج على سلطة القانون .

ان حالة التسيب التي تسمح لاي فرد ان يحاسب الناس على صدق انتمائهم تعني ان هناك من يريد استغلال الوطن والتعدي على حقوق المواطنين لتحقيق مكاسب فردية ، وهذه لن تكون الا في ظل فساد اداري ومالي وفوضى في امن الوطن ، لان غياب العدالة في حقوق المواطنين للتمتع بحقوقهم الوطنية لا تشكل خدشاً في وجه الوطن ، بل تحفر اخدوداً في الوحدة الوطنية وشرخاً في الانتماء للوطن لا يمكن الا ان تكون في صف اعداء هذا الوطن ، وفي هذه الحالة فان الحديث عن الانتماء الوطني يعني سفسطة كلامية لا تسمن ولا تغني الوطن عندما تسود الفوضى ، لهذا فان واجب الوطن والقائمين عليه ان لا يتركوا ثغرة ينفذ منها هؤلاء المزاودين، لانهم يسعون لهدم جدران الوطن في الوقت الذي يتحمل الجميع مسؤولية بناء جدرانه، وان تعم ثقافة الانتماء الوطني والطهر السياسي، ويتم تغييب ثقافة التشكيك ولغة التعالي على الوطن والمواطنين .

الانتماء الوطني لن يكون الاعند ما يشعر كل مواطن ان بقعة الوطن هي ملك فؤاده ، وان الحفاظ على هذه الارض هي اهم من الحفاظ على اغلى ممتلكاته ، لانها ملكه وملك ابنائه من بعده ، وبدونها لا شخصية ولا هوية له ، فالوطن هوية المواطن و شخصيته، وهذه تكون عندما يشعر كل المواطنين انهم شركاء متساوون ولا فضل لاحد على الاخر الا بما يقدم من اجل الوطن افضل من الاخرين ، وان هؤلاء النهاشين ، من خيرات الوطن والمواطنين لا انتماء لهم ، ولا هم مواطنون حتى يستاصل الفساد من نفوسهم ويعودون ويعيدون الى الوطن كل ما نهشوه ، وان العطاء الوطني ليس بالموقع السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ، كل مواطن مهم في موقعه في بناء الوطن وتنمية قدراته، وان يكون قادرا على ان يكون مؤهلا للانتماء لهذا الوطن.

ان الانتماء الوطني مهمة يجب تصحيحها في نفسية كل مواطن من خلال شعور هذا المواطن بانه جزء من هذا الوطن، وان لا يترك اي مواطن عرضة لاختطافه بالاتجاه الاخر للانتماء الوطني ، والا فان الوطن والمواطنين والنظام السياسي ستكون في سوق النخاسة لمن يدفع ، وفي خطورة هذا الوضع يتطلب اختيار الاشخاص وبناء المؤسسات التي تسعى الى تعميق الحوار بين المواطنين، لا الى تعميق حالة التشنج من اجل المصالح والمكاسب ، فالشخص المناسب في المكان المناسب يدفع بالناس نحو الرقي والتسامي عن التلاعب بمقدرات الوطن وحقوق المواطنين ، وكذلك هي المؤسسات التي تبنى على قواعد الحب والخير والعدل فيما بين الناس، تسهم في تشييد الجدران

العالية للوطن ،بدلا من اختراقها واختراق الوطن من خلال نفوس ابنائه، التي ضعفت ووهنت بسبب حالات الكبت السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ،من جراء سياسات رعناء ارتكبت موجة التعالي على الوطن والمواطنين، افقدتهم روح الانتماء لوطنهم، وحبهم لمقدرات شعبهم ومصلحة ابناء بلدهم .

٤.التنمية السياسية هدفها الانسان وهو اداتها

من تكون شعار حكومته التنمية السياسية ، ويرتكز برنامج حكومته على التنمية السياسية ، لا بد وان يضع في اول اولوياته ان كل الطرق التي ستشرع لهذه التنمية من انظمة وقوانين تهدف الى الاخذ بيد الانسان المواطن من خلال احقاق الحق ، ومنع الباطل الذي يمس المواطن وحياته ليست السياسية فحسب ، بل والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، وهذا ما يتطلب ماسسة الدولة من خلال بناء المؤسسات ، التي ترتكزعلى النظام والقانون بدلا من شخصنة الدولة القائمة على الامزجة ومصالح الافراد القلة ، الذين يتلبسون حياة المواطن من خلال الاستغلال السياسي والاقتصادي الذي اصبح مستشريا في صفوف الدولة والمجتمع .

ان المواطن الذي يشعر ان حقوقه مهدورة ، واوضاعه المعيشية تضيق كل يوم وتاخذ بكل جهوده المضنية ، التي اصبحت لا تطاق ، يضاف اليها الفاتورة التعليمية والصحية الى جانب الفواتير الخدماتية ، التي لم يعد لاصحاب الدخول المحدودة والطبقات الفقيرة القدرة على مواجهتها ، وكم تكون المصيبة كبيرة جدا عند ما نعلم ان فئة الميسورين في المجتمع ، هي فئة محدودة ، فهل في مثل هذه الاوضاع يمكن لاي برنامج للتنمية السياسية ان ياخذ طريقه الى النجاح.

اما عن فئات المثقفين فحدث ولا حرج ، فكيف لهذا المثقف البائس، الذي لا يكفي دخله تغطية احتياجاته الاساسية من السعي وراء الثقافة ومتطلباتها في غياب المؤسسات الثقافية، التي يمكن ان توفر لهؤلاء المثقفين حدود القدرة على المطالعة والمتابعة ، وانا اتحدى ان تجد واحدا من الباحثين الجادين ، او الكتاب المرموقين من الوفاء بمتطلبات حياتهم اليومية من خلال انتاجهم الثقافي ، حيث القدرة على طباعة وانتاج الدراسات البحثية والاكاديمية هي فوق قدرته وطاقته المادية من جهة ، مع احجام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من شراء الانتاج البحثي والفكري والثقافي .

اما القوى السياسية فانها في حالة وهن وضعف في بنيتها التنظيمية واتساع قاعدة انتشارها

وقصور برامجها ، وقلة مواردها وامكانياتها ، وعزوف الناس عن الانخراط في صفوفها ، مما يستدعي العمل على الاخذ بيدها حتى تتمكن من ممارسة دورها في خدمة الوطن وتعزز توجهاته وطموحاته ، حيث تعتمد الديمقراطية على الرأي والرأي الاخر ، والحياة السياسية لا يمكن لها ان تكون في الاتجاه الصحيح ما دامت قد اعتمدت على عكازة واحدة هي وحدانية الرأي ، فالرأي الاخر هو الواجهة الاخرى لاي عمل وبشكل خاص العمل السياسي ، والقوى السياسية في قوتها قوة للوطن وفي ضعفها ضعف للوطن ، والوطن هو ملك للجميع اياً كانت وجهات النظر والاختلاف فيها.

ان البيئة الصالحة بدون شك تنبت نبتة صالحة ، لذا لا بد من العمل على توفير البيئة الصحيحة حتى تنمو ، وتتمكن شجرة التنمية السياسية من ان تجد التربة والماء والهواء ، فاذا كان المواطن الانسان يعيش في رعب دائم وخوف مصلت على راسه ، وصاحب الحق دائما هو ذاك القابع وراء الكرسي او من بيده الصولجان ، او من يملك النفوذ والتاثير في القرارات السياسية والاقتصادية والامنية ، والسعي للتحكم في مصادر ارزاق عباد الله ، وتثقيف المواطن على ان الارزاق والاعناق بيد الحاكم والسلطان لا بيد الله ، حيث تنزع من نفسية المواطن الخوف الدائم على رزقه وعنقه ، وتدفع به لقول كلمة الحق ، والسعي دائما الى العمل لخدمة االمجتمع ، والانتماء الحقيقي للوطن بعيدا عن المصالح الانانية الفردية وتعظيم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، في التفاني في خدمة الوطن ، والفهم على ان الوطن ملك للجميع ، و ليس مزرعة او اقطاعية لهذا او لذاك، عندها يكون لمجموعة القوانين والانظمة التي تشكل منظومة التنمية السياسية دورها في الرقي السياسي والتقدم الاقتصادي والتكافل الاجتماعي ، والقدرة على معرفة مجريات الاحداث وتطورها في عالم المتغيرات المتسارعة .

ان التنمية السياسية هدفها الانسان وهو اداتها ،فان لم تعتمد على الانسان في منظومة القوانين والانظمة ، وهذا الانسان ليس من اللون الواحد اواللون الذي ثبت انه قابل لان يكون ملائما بيد كل صباغ ، كما هو مثل الكثيرين من اعضاء المجالس السياسية ، وفي الوطن الكثير من الناس الذين لايخافون في الحق لومة لائم ،كما ان المهمة الوطنية الحقيقية وكذلك المصلحة الوطنية تتطلب البحث عن سماع اصحاب الراي الاخر، واحترام هؤلاء وارائهم لرفد العمل الوطني في تجارب متنوعة واراء متعددة، والا فان التنمية السياسية التي ننادي بها تصبح كمن يؤذن داخل اربعة جدران لا يسمع الا الصدى وارتداد صوت هذا المؤذن ، فهو لا يوقض نائمين ، ولا يد فع بمصلين ان يقوموا لاداء فريضة صلاتهم ، وقد ثبت ان الذي يخاف من الراي الاخر هو اكثر الناس وقوعا في الزلل وهو معرض للسقوط في اول امتحان ، وهكذا هي الديمقراطية الحقيقية البوابة

الرئيسة لمفهوم التنمية السياسية، وايا كانت تجارب الاخرين في مجال الديمقراطية فهي ليست بالضرورة تجربة ناجحة يمكن نسخها لتطبيقها في مجتمعنا ، فنحن قادرون على ابتكار نمط ديمقراطي يرتكزعلى احترام الانسان وابداعاته،وقدراته، وان يكون الانسان هو ذاته الاداة الحقيقية لهذا النمط المحلي ،كما ان تراثنا يزخر بالعديد من النماذج والتجارب التي اكدت تجاوب الطبقة السياسية مع هموم وطموحات الطبقات الشعبية، فالشعب اذا كان مصدر السلطات ، فلا بد ان يكون حاضرا في كل ما يقدم اليه .

من هنا نستطيع ان نشكل مسارا ونهجا حقيقيا للتنمية السياسية ، وهذا المسار وهذا النهج هو برنامج لحكومات عديدة اكثر منه برنامج لحكومة واحدة ، حيث ان التنمية السياسية تتطلب اجيالا، ولكن في ظلال منهج سياسي واضح ومبادىء ذات بعد جماهيري وانساني ، لذا فمن المطلوب ان كل حكومة تاتي عليها ان تبني على ما قامت به الحكومة التي سبقتها ، وهذا لن يكون الا في اطار فهم واضح. ان برامج التنمية السياسية تتاتى من خلال خطة طويلة الامد لكي تشمل كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، وتشارك فيها كل قطاعات المجتمع وتتلاقح كل الاراء ووجهات النظر.

٥.المشاركة السياسية

المشاركة السياسية لا يمكن ان تتم الا تحت خيمة النظام الديمقراطي ،الديمقراطية السياسية ، والديمقراطية الاجتماعية ، الديمقراطية التي يسود فيها القانون ، حيث الحاكم والمحكوم تحت سيادة القانون ، والا سيكون حالنا اقل ما يوصف به ، حال التخلف والتبعية ، والمشاركة السياسية تعني مساهمة المواطنين ، ودورهم في اطار النظام السياسي بقصد التاثير في عملية صنع القرار الرسمي(الحكومي) سواء كان هذا النشاط فرديا اوجماعيا ، منظما اوعفويا ، متواصلا او متقطعا، سلميا او عنفيا شرعيا اوغير شرعي ، فعالا ام غير فعال، وهوفعل طوعي ناجحا او فاشلا ، والقصد منه التاثير في انتقاء السياسة العامة وادارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني، وقد تكون مؤيدة او معارضة ، هد فها تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلبي مطالب الافراد والجماعات التي يقومون بها .

في مقدمة انماط المشاركة السياسية النشاط الانتخابي ، العمل الحزبي ، العمل النقابي وهي ترتبط بمبدا التعددية السياسية وحرية الراي والتعبير ، وحرية الاجتماع السلمي ، وحرية الحق في تاليف الجمعيات والاحزاب السياسية ، كل ذلك من اجل الوصول الى ضمان حق الفرد والجماعة في المشاركة في الشؤون العامة في البلاد .

ان الانماط الرئيسية التي اشرنا اليها سابقا ، تتطلب عملا تنظيمياً مؤطرا بالقانون، ولا بد لهذا القانون من ان يخدم المواطن الانسان لا التضييق عليه،فالنشاط الانتخابي يحتاج الى قانون انتخابي عصري، يعالج نظام الانتخاب مثل قانون الصوت الواحد اوغيره من الصيغ الاخرى، والتي تهدف لد فع اكبر قاعدة من المواطنين بالاشتراك في عمليات الاقتراع ، الى جانب مساواة المواطنين على المستوى الوطني، مع مصاحبة عمليات الفرز والاشراف لاصوات الناخبين، والجهة اوالجهات المشرفة على هذه العملية، حيث ان مخرجات العملية الانتخابية تؤدي الى ولادة اهم سلطة من سلطات الدولة الثلاث، وهي السلطة التشريعية المنوط بها مراقبة اعمال السلطة التنفيذية من جهة وسن القوانين وصياغة الانظمة من جهة اخرى، مع مراقبة السلطة التنفيذية في عمليات ادائها الخاصة بتسيير اجهزة الحكومة، والتي هي على تماس يومي مع مصالح المواطنين.

اما العمل الحزبي ،والعمل النقابي ، فهما نشاطان لازمان لترجمة التعددية السياسية على ارض الواقع ، وهذه سمة من سمات المجتمعات العصرية ، حيث التعددية السياسية عنوان مرحلة التطور الاجتماعي في عالم اليوم، وهي توسيع قاعدة المشاركة السياسية من قبل المواطنين بشتى مشاربهم السياسية والمهنية،وان النشاط السياسي الشمولي لم يعد مقبولا في هذا العصر وفي تطور المجتمعات نحو جذب اكبر قاعدة ممكنة من المواطنين للمشاركة في صياغة القرار السياسي ، والذي لم يعد حكرا على مجموعة او فئة سياسية او مهنية محددة ، بل اصبح حق مشروع لكل مواطن من خلال النشاط السياسي او المهني اليومي الذي يمارسه .

لم تعد المشاركة السياسية ترف بل هي واجب على كل مواطن ان يؤدي دوره من خلال هذا الواجب ، فالمواطنة الحقيقية هي في المشاركة الايجابية في التاثير على مسيرة الحركة السياسية الوطنية، والنظام السياسي الذكي والحكومة التي تسعى لجعل قراراتها ذات تاثير في حياة المواطنين ، هي تلك التي تسعى الى مساعدة المواطنين على اداء دورهم من خلال الانتخابات النقية النزيهة ، التي تفرز حقيقة ممثلين عن الشعب لاداء دورهم السياسي والمهني في ان تنتظم بعمل مؤسسي حزبي اومهني ،لان ذلك يساعد على دفع هذه القوى السياسية والمهنية على المسابقة في اداء الدور، الذي لا يخدم اعضاءها والمنتسبين اليها فحسب، بل الوطن بكل فئاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل هذه المشاركة التي تقف وراءها حكومة لا يهمها صياغة القرارات وانتزاع القوانين بقدر ما يهمها ان تسترشد ببوصلة الجماهير الشعبية، ولن تكون هذه البوصلة الا من خلال التنظيمات السياسية والمهنية ، حيث الحكومة التي تسعى لمعرفة توجهات الراي العام من اجل العمل على كسبه من خلال خدمته ، هي حكومة بلا شك تعبر عن تطلعات

مجموع الشعب وتحظى باحترامه وتقديره ، وهو غاية كل حكومة تريد ان تترك اثرها الايجابي في نفوس الناس وهو غاية المراد لكل حكومة وطنية .

ان الوطن بحاجة ماسة جدا للعمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسة ، الديمقراطية لا يمكن لها ان تقوم بدون مشاركة شعبية حقيقية، وهذه المشاركة بدون قانون انتخابي عصري يهدف لفرز ممثلين حقيقيين لتطلعات جماهير الشعب من جهة، ويحرص على اداء الحكومة ومراقبة هذا الاداء، والقدرة على تصويبه في حالة الابتعاد عن المصلحة العامة للناس ، كما ان الوطن بحاجة ماسة جدا على اعطاء الحرية المسؤولة لتشكيل التنظيمات السياسية والمهنية، وهي المعبر عن الراي الاخر الواجب الاصغاء اليه و تقديره واحترامه وحمايته ان كان يمثل الاقلية من هيمنة الاكثرية ، والا فان كل ما نتحدث عنه فيما يتعلق بمفهوم التنمية السياسية ما هوالا كلام لا يسمن من جوع ، وسنبقى نؤذن لا لجموع المصلين حتى يتقدموا الصفوف ، بل لبيع تجارة كاسدة ، لان هذه التجارة لا تجد من يلتفت لشرائها ، وبهذا نكون قد اضعنا على انفسنا وعلى الوطن مراحل مهمة في تاريخ الوطن، لكي نقدم له ما يجب ان يكون ليصل الى المواقع المتقدمة التي يصبو اليها الوطن ، نعم المشاركة السياسية حق لكل مواطن، وعلى الدولة ممثلة بالحكومة ان توفر البيئة الصالحة لتوسيع قاعدة المشاركة، من خلال اعطاء المزيد من الحرية واضفاء طابع الد يمقراطية، من خلال القوانين ذات الصلة، لاعتماد المنهج الد يمقراطي كمنهج حياة سياسية، وان تكون الديمقراطية حق مشروع للوطن والمواطنين، وليس منة من هذه الفئة او تلك ، لان الاوطان لا تعلو جد رانها الا من خلال الحركة الفاعلة للشعوب، وهذه لا يمكن لها ان تكسب اوطانها الا من خلال ان يتوفر لها اكبر قاعدة من المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية .

٦. اشكالية المشاركة في الحياة السياسية

اشكالية المشاركة في الحياة السياسية ، هي المشكلة القائمة في ذاتية الحياة السياسية ، وهي تعني وضع العقبات في طريق الحرية ، حرية الفرد ، والشعب ، والحزب والنقابة ، وفي اختيار الفرد لممثلين في المجالس النيابية ، وحق الاكثرية في السلطة مع احترام راي الاقلية .

ان الاشكالية يمكن اختصارها في جانب غياب الاد راك والوعي الناجمة عن مجموعة من العوامل ، مثل الامية، والتعتيم الاعلامي ، والاحباط ، وفتور الحوافز ، ومعوقات الممارسة مثل الحكم العسكري والاحكام العرفية ، وحالات الطوارئ ، واختلال التوازن في البيئة الاجتماعية، وهيكلية النظام الاداري.

مما سبق تبد واشكالية المشاركة في الحياة السياسية لها مؤشرات عديدة في العمل السياسي ، فالجماهير محدودة التمتع بالحريات على اختلاف انواعها والحريات السياسية بشكل خاص على الرغم من وجود مجلس نيابي ، واحزاب سياسية وتنظيمات نقابية مهنية ، ورغم اقرار الدستور بالحقوق والحريات ، والمصادقة على المواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان، يضاف الى ذلك تدني مستوى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، مع غياب الايمان بمبدا تداول السلطة فيما بين الاقلية والاكثرية .

ان التفاعل المؤسسي هو سمة النظام الد يمقراطي، هذا النظام الذي يسمح للافراد والجماعات الوصول الى السلطة عن طريق صراع تنافسي على الاصوات، مع توفر شروط معاملة الاقلية من قبل الاكثرية بعدد متساو من الرعاية والاهتمام ، واحترام الحقوق والحريات الاساسية للافراد ، وافساح المجال امام المواطنين للمشاركة في صناعة القرار والتاثير في اتخاذه .

ان ماسسة العمل السياسي القائمة في ضوء ضوابط واسس ومعايير محددة وواضحة ، تكسب النظام السياسي الشرعية السياسية، وان التنظيم للعملية السياسية يبرز العديد من المزايا من اهمها:

قانونية العملية السياسية

عقلانية العملية السياسية

عمومية العملية السياسية

استقرارية العملية السياسية

وبشكل اكثر توضيحا ، فان العملية السياسية تعمل وفق احكام واسس وضوابط ومعاييرللاداء والمراقبة والمحاسبة ، وان المناصب والمؤسسات تعتمد معيار الكفاءة والمهنة ، واعتماد اعتبارات المواطنة مكان الاعتبارات والامزجة الشخصية ، وان العمل السياسي ، عمل منظم لا يعتمد على وجود هذا الشخص او ذاك ، يضاف الى كل ذلك ، فان العمل المؤسسي يستطيع ضمان المصالح الخاصة والعامة ، وان الطريق الى المجتمع العادل لا يمكن ان يمر الا من خلال نظام حكم تنتفي فيه السيطرة على ارزاق الناس واعناقهم ، واحترام حقوق الاقلية ، وتطبيق مبدا سيادة القانون.

منذ البدء في الاحتكام الى الديمقراطية كنظام سياسي ، اي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وفي ضوء ما سبق من وصف لمعوقات المشاركة في الحياة السياسية ، فان الحكومات المتعاقبة لم تتقدم كثيرا ، وبالحد الذي يشكل مؤشرا واضحا على ان الوطن في مصاف تلك الدول التي تعتمد

على دولة المؤسسات والقانون ، فما زالت ممارسة اجهزتنا السياسية تراوح مكانها، وتعتقد ان الشكل الذي تبنته، والخالي من المضمون والمحتوى الديمقراطي المطلوب هو نهاية المطاف ، وكأني بها تردد وكفى الله المؤمنين شر القتال.

ان العملية السياسية بمضمونها الصحيح لا يمكن لها ان تكون الا من خلال المشاركة السياسية ، و هذه لن تتم في ضوء المعوقات والعراقيل التي تسد الطرقات والمنافذ ، التي من خلالها يمكن للانسان المواطن ان يؤدي دوره ، مع وجود حوافز للانسان ، حتى يتخلص من امراض الخوف من السلطة والتي ورثها بسبب غياب الحياة الديمقراطية لمدة تصل الى ثلاثة عقود على اقل تقدير .

ان التعددية السياسية والتنوع السياسي ، وحرية الراي والراي الاخر ، والاعتراف بالاحزاب السياسية ، وحقها في العمل الشرعي والعمل االنقابي والمهني، ودوره في تنظيم اعضائه والانتخابات التشريعية والمحلية والمشاركة الفعلية فيها ، وتوفر اللامركزية ، تساهم في فتح قنوات المشاركة السياسية امام المواطن، وتمكنه من المشاركة في عملية صناعة القرار السياسي وتنفيذه، وفي هذه الحالة فاننا نضع اصابعنا على الديمقراطية السليمة.

ان غياب المؤسسات عن العملية السياسية يفسح المجال لبروز العديد من المظاهر مثل الفساد المالي ، الترهل الاداري ، سوء الاختيار او التمثيل ، شخصنة اتخاذ القرار، غياب او تعطيل المشاركة الشعبية الفعلية ، واذا تمعنا جيدا في هذه المظاهر العيوب نجد انها بارزة امامنا بروز الشمس ، حيث الفساد الاداري والمالي ينخر مؤسسات الدولة وبشكل خاص القطاع العام، ومستوى اداء المجلس النيابي من خلال تدني مستوى اعضائه يؤكد على سوء الاختيارو التمثيل، ولا زالت كثيرا من القرارات السياسية تعتمد اعتمادا كليا على المزاج الشخصي للرجل الاول في المؤسسة ، بالاضافة الى ان المواطنين يوما بعد اخر يزداد حجمهم في الانضمام الى فقدان الامل في العملية الد يمقراطية، لانهم اكتشفوا انها ديمقراطية شكلية وليست ديمقراطية حقيقية ، وهم غير متحمسين لاداء دورهم في تفعيل المشاركة عندما تتطلب العملية السياسية ذلك ، لانهم فقدوا الثقة وتقلصت الامال التي كانوا قد توقعوها بعد عودة الحياة البرلمانية ، والاعلان عن تبني النظام الديمقراطي في الحياة السياسية .

ان المهمة العاجلة امام البرنامج الحكومي الجاد في العمل على اعادة الثقة الى المواطنين نحو دفعهم للمشاركة السياسية تتمثل في فتح قنوات المشاركة ، والعمل على بناء مؤسسة القانون والنظام مكان مؤسسة الافراد ، وان يخضع الجميع ، جميع المواطنيمن للقانون حيث يكون القانون هو السيد فوق الجميع ، مع الاخذ بعين الاعتبار انه التعجيل في قطف الثمار لن يكون في صالح سيرة العملية السياسية ، حيث ان المواطن يحتاج الى بيئة ملائمة حتى يشعر بان كل

هواجس الخوف من اداء دوره لن تكون الا في الاتجاه المضاد لمصلحته كمواطن وللمجتمع ، وان اي دور يقوم به لن تكون له نتائج سلبية عليه وعلى حياته ، عند ما يشعر بزوال التهديد في رزقه وقوت اطفاله ، وهذا يتطلب تحجيم دور الاجهزة الامنية القمعية التسلطية التي يخشاها المواطن ويرتعد من سماع ممارساتها في حق الوطن والمواطن.

٧. الامن السياسي

ليس بالخبز وحده يحيا الانسان بل بالديمقراطية ، وهذه لا معنى لها بدون حرية ، وهذه ايضا لا يمكن لها ان تكون بدون امن ، فالامن حاجة ماسة لحياة الانسان ، في ظله يمكن له ان يستخدم كل طاقاته من اجل الابداع ولاجل خدمة نفسه ومجتمعه، اذن فالامن هو الصفحة الثانية للحرية التي يعشقها الانسان ، والامن هنا يكمن في السلام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، حيث لابد للانسان السياسي ان يعرف تماما انه في خلافه مع الاخر في الوجهة السياسية لا يعني له ذلك نفي هذا الاخر ، بل مقارعة هذا الاخر بالحجة والبرهان ، وكما قيل قد اختلف معك، ولكني على استعداد ان ادفع حياتي دفاعا عنك، وفي الجانب الاجتماعي ، فالسلام الاجتماعي بين الافراد والجماعات وكذلك ما يطلق عليه صراع الطبقات ، لا يبرر باي حال من الاحوال ان يدوس فرد او جماعة او طبقة على مصالح الاخرين بالقوة ، وانما يتم ذلك من خلال مقدار ما يملكه اي طرف من قدرات على سرد الحجج والبراهين لتاكيد وجهة نظره ، وانه الاصوب ، والعمل على زعزعة القناعة لدى الطرف الاخر بما لديه من قرائن وادلة على ما يملك من حجج وبراهين لدعم وجهة نظره في هذا الشان اوذاك ، وكذلك في المجال الاقتصادي ، فالاستغلال مرفوض والجشع والاتيان على حقوق الاخرين بدون وجه حق مرفوض .

ان العيش في ظل اجواء وممارسات غير ديمقراطية ، وبشكل خاص فان أي حكومة تستخدم اساليب غير ديمقراطية في تحقيق هيمنتها السياسية يعكس اثاراً سلبية على الافراد والمتجمعات ، وكذلك هو الحال في الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، يؤدي كل ذلك الى فساد اداري ومالي واخلاقي ايضا ، ويوما بعد اخر يستشري هذا الفساد ،ومع انتشار الفساد الاداري والمالي والاخلاقي تتدنى مسؤولية المراقبة والمحاسبة ،مما يعكس اجواء سلبية على حياة المواطنين، واضراراً بالبلاد وسمعتها السياسية والاقتصادية ، فالبلاد لا تتمتع بموقف سياسي ثابت لانها لا تملك نظرية سياسية واضحة ومحددة تقف في مهب الريح ، حيث انها سريعة التأثير لاية ضغوطات داخلية أو خارجية، قد تستخدم في حال توفرت الفرص الملائمة لجماعات الضغط لانتزاع تنازلات تعود على المواطنين وحياتهم بالضررأمام حالة الفساد الاداري والمالي

والاخلاقي ، فان أمن المواطن عامة والسياسي على وجه التحديد تكون في خطر ، حيث السياسي وبشكل خاص ذاك الذي امتهن السياسة كمبدا اخلاقي، يؤمن بان الوطن والامة لا بد وان يرتقيا الى مصاف الدول والامم المتقدمة ، وهذا المبدأ الاخلاقي ان تأثرت وتيرته وفعاليته في صفوف العاملين في الحقل السياسي، بفعل الضغوط التي يواجهها هؤلاء العاملين، سواء اكانت ضغوط اقتصادية أو اجتماعية ليست في صالح الوطن والمواطنين ، لان الوطن يحتاج الى مجموعات عمل سياسي تتمتع بالطهارة السياسية، في الوقت الذي لا بد من العمل على تحصين هذه المجموعات من عمليات الوقوع في ممارسات تحرفهم عن نيل وتحقيق الاهداف الوطنية النبيلة، التي يطمحون الى تحقيقها من اجل الناس كل الناس المتفيئين في ظلال الوطن .

ان الامن السياسي يهم جميع ابناء الشعب وتنعكس ايجابياته على كل المواطنين ، ويسعد الوطن في جو بيئة تمتاز بالامن السياسي ، لان سياسة القمع والتنكيل بحياة الناس وحقوقهم لم تعد سياسة مجدية في التعامل مع ابناء المجتمع، الذين تزودوا من العلوم والمعارف و يملكون من المخزون الثقافي ومن الوعي والادراك لمفهوم المصلحة العامة، ما يجعلهم في المكانة التي تؤهلهم ان ينظروا الى المصلحة العامة ذات اعتبار متميز على المصالح الخاصة ، فالوطن فوق الجميع وللجميع.

ان سياسة الحوار وتلاقح الاراء وتبادل وجهات النظر في جو بعيد عن التشنج والتعصب ، بعيدا عن لغة التهديد والوعيد وعن استغلال مواقع السلطة ايا كانت ، سياسية واقتصادية اواجتماعية اوامنية ، يعكس فوائد جمة تعود على كل صنوف البشر وبشكل خاص الذ ين يعيشون الهم العام والعمل العام ، فالهم العام هو هم الوطن والمواطنين ، والعمل العام هو عمل مؤسسات المجتمع سواء اكانت رسمية او غير رسمية ، تشمل من في السلطة و من في المعارضة لان قارب الوطن ملك للجميع.

يعيش السياسيون في وطننا ، وبشكل خاص في صفوف الاحزاب السياسيةالمعارضة مخاوف حقيقية جراء الممارسات غيرالقانونية ، وفي كثير من الاحيان غيرالاخلاقية ، وهذه الاجواء المتشنجة ، لا تخدم سلطة ولا تبني وطنا ، لان اعضاء الاحزاب السياسة هم جنود للوطن، وهم الاحتياط غير المرئي للسلطة السياسية، عندما تحاول القوى الكبرى ان تجبرها على تقديم تنازلات قاتلة ،أو هي في الاتجاه المضاد لقيم ومبادئ الوطن ولا تخدم الامة ، فليس امام السلطة في هذا الظرف الا ابراز دور المعارضة الوطنية التي لا تستطيع تجاوزها ، والا كانت العواقب غير سليمة.

ان العمل السياسي هم لا يتأبطه الا من يدرك وبعمق انه منتدب لمصلحة الوطن، وفي سبيل ذلك يدفع ضريبة هذا الهم الوطني من حياته وحياة اطفاله، بسبب قصر النظر الذي لدى الطرف

الاخر ممن يملك صناعة القرارفي الوطن ، تدفع بالمعارضة الى النظر دوما نظرة الشك والريبة، وفي حالات كثيرة نظرة العداء للسلطة الرسمية القائمة، لانها سلطة قمعية تهدف الى قتل المعارضة بدلا عن البحث عما لدى المعارضة من اراء ووجهات نظر وطروحات، تجدها نافعة ومفيدة تعود على الوطن بالخير، ويتحول الوطن الى ساحة حرب تاكل من الطرفين الشيء الكثير من الجهد والوقت فيما لا طائل منه ، بل فيما لا يعود على الوطن الا بالسوء ، ولم تع السلطة الحاكمة وصانعة القرار السياسي ان الادوات القمعية الامنية التي تتسلح بها ضد الطرف الاخرهي ادوات دولة وليست ادوات سلطة ، وما دامت الدولة تعني كل المواطنين مؤيدين ومعارضين فلا يجوز استخدام هذه الاجهزة وهذه الادوات ضد طرف اخر من اطراف الدولة .

ان الامن السياسي حاجة ضرورية للانسان السياسي والعامل في الهم العام في الدرجة الاولى، حتى يقدم ما لديه لخدمة الوطن والمجتمع ،لان الوطن هو ملك الجميع ، والمجتمع هو جميع افراد المجتمع بدون استثناء ، والامن السياسي يرفد اعمال القائمين على صناعة القرار السياسي اكثر من سياسة القهر والارهاب ومطاردة المواطنين.

٨. حرية التعبير

احدى المقومات الاساسية في المسيرة الديمقراطية هي حرية التعبير والراي، والا كانت الديمقراطية خالية تماما من الروح، التي لابد وان تتنفس من خلالها فعاليات الافراد والمجتمع، لان نقيض حرية التعبير والراي هو القمع والحجر على الراي وتغييب دورالراي الاخر ، فليس هناك ديمقراطية احادية الجانب تعبر فقط عن راي السلطة الحاكمة واجهزتها واالمتشيعين لها،حتى لو كانت هذه السلطة تملك الاغلبية ، ان للاقلية دور يجب ان تمارسه في ظل الحماية والرعاية والاحترام .

الحريات العامة:

ان الحرية تتجزا الى ثلا ثة اقسام او الى ثلاث مجموعات كبرى من الحريات:

حريات محورها التحرر من السلطة الاجنبية بانواعها ،العسكرية ، الثقافية ، الاقتصادية، والاعلامية.

حريات محورها التنظيم الداخلي للمجتمع ، الحريات الاساسية.

حريات محورها افعال الفرد الحريات الشخصية .

ان الحريات العامة تشمل المجموعات الثلاث السالفة الذكر ، وعند الحديث في أي مجتمع ، لابد من فحص توفرالظروف الملائمة لتحقيق هذه الحريات ، بحيث يقوم الفرد والمجتمع على ممارستها بدون اية معوقات داخلية او خارجية تكمن في وجود عوائق ذاتية ، تراثية ، سياسية ، واجتماعية ، وعالمية .

لا بد ان نضع الثغرات والاختلالات والافتراقات في كل القوانين التي تحكم المسيرة الديمقراطية امام عيوننا لا لنتراجع عن مواجهتها ، بل لكي نفكر كيف ننتصر على هذه المعوقات والعقبات لننتصر عليها ، ليس لصالحنا كافراد ، بل من اجل صياغة وبناء مجتمع ننعم فيه وينعم فيه اطفالنا ، اننا نسعى الى تشخيص هذه السلبيات لا لنعيب على وطننا ومجتمعنا ، بل من اجل النهوض به ، لان الوطن سفينة الجميع و سلبياته تصيب الجميع ، وايجابيته والعمل على تعزيزها لصالح الجميع ومستقبل الجميع.

ان المواطن الحر هو القادر على الابداع في ظل الحرية المسؤولة وهوالمواطن القادرعلى الدفاع عن الوطن في وجه الاعاصير ، التي تهب عليه من اي صوب، والمواطن الذي يعيش اجواء الظلم والقهر واستلاب الحقوق لن يكون بمقدوره النهوض في وجه المخاطر، وقد يكون عونا للاجهاز على هذا الوطن ،حيث الاوطان الحرة تبني بسواعد مواطنين احرار، وليس بسواعد عبيد سلبوا ارادة الحياة على ارض الوطن.

حقوق الانسان:

اكد الدستور ان المواطنين امام القانون سواء ، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات بغض النظر عن العرق ، اواللغة ، اوالدين ، وكفل للمواطنين الحق في الحصول على العمل ، والتعليم ، وتنظيم الاجتماعات ضمن حدود القانون ، وتاليف الجمعيات والاحزاب السياسية ذات الغايات المشروعة .

ان الممارسة الديمقراطية الفعلية تنعكس بشكل ايجابي على ضمانات لحقوق الانسان السياسية، ولهذا تقع على المؤسسة البرلمانية مسؤولية كبرى الى جانب المؤسسة التعليمية وكذلك الاعلامية في تحقيق واداء واجباتها بالشكل الذي لا يسمح لاحد في الانتقاص منها.

لقد مارس البرلمان دوره عبر مهمة الرقابة على مجمل الاجهزة الحكومية ، ووسائل الاعلام ، ودعم ومساندة الهيئات ومنظمات المجتمع المدني العاملة ، ومن خلال لجان المجلس النيابي هناك

لجنة نيابية خاصة بحقوق المواطنين والحريات العامة ، تقوم بمتابعة قضايا المواطنين مع الاجهزةالحكومية الى جانب تعاونها مع المفوضية العليا لحقوق الانسان ، وتقوم باصدار البيانات حول الاوضاع المتردية لحقوق الانسان في بعض من مناطق العالم .

لقد شكل الدستور حجرالاساس في تدعيم حقوق الانسان لان ما ورد في مواده يعد تعبيرا عن حق الشعب بجميع فئاته في ممارسة عملية البناء على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، والمساهمة في صناعة القرار الذي ينعكس على حياة المواطن ، حيث الحق في مخاطبة السلطات العامة ، والحق في تولي المناصب العامة وفق الانظمة والقوانين من خلال معياري الكفاية والكفاءة ، وحق الجماعات في مدارسها الخاصة وتعليم افرادها لما لا يتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع ، بالاضافة الى عدم جواز ايقاف اوحبس المواطن الا وفق احكام القانون ، ونجد في الد ستور ايضا حرمة المساكن وكذلك المراسلا ت والمخاطبات الهاتفية ، وحرية الراي التي تكفل لكل مواطن ان يعبر عن رايه ضمن الحدود القانونية ، وهذه جميعها تصب في مصلحة حقوق الانسان .

لقد قامت الدولة بالمصادقة على مختلف المواثيق المعنية بحقوق الانسان ، كما ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل خططها ، قد جعلت من الانسان هد فها المنشود في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي الى الامام ، ومنذ عودة الحياة البرلمانية الفعلية عام ١٩٨٩ ، فقد تطورت الحياة بالشكل الذي يكون في صالح حقوق المواطن ، حيث تم الغاء الاحكام العرفية ، وقانون الدفاع ، وتم اقرار الاحزاب السياسية ، وتم الغاء مفهوم القرارات المحصنة من المنظومة القانونية ، واقر قانون المطبوعات والنشر ، وقانون الصحافة ، وقانون الانتخاب ، وقد كان الوطن يرفع دوما شعار الانسان اغلى ما نملك.

لقد بين الدستور في المادة السابعة على ان الحرية الشخصية مصونة وانه لا يجوز ان يوقف احد او يحبس الا وفق احكام القانون ، وان قانون اصول المحاكمات الجزائية هو الذي يحكم وينظم اجراءات التوقيف والقبض مع توفر شروط تنفيذ التوقيف والقبض ، وفي ضوء التقارير الصادرة عن المنظمة العربية لحقوق الانسان في الوطن، فان قضايا حقوق الانسان تواجه تحد يات متزايدة في خطورتها وابعادها ، فالحكومات التي تعلن بالتزامها بحقوق الانسان ، وتبدي الاستعداد للتعاون في قضايا حقوق الانسان ، قد اتجهت بعد عام ١٩٩٢ بشكل خاص نحو تجاوز تلك الحقوق تحت عناوين وذرائع امنية مختلفة ، هذا التراجع والانحسار مرتبطان بشكل واضح بسياسات حكومية بعضها معلن وبعضها الاخر غير معلن ، ومعظم ذلك يتم في اغلب الاحيان بادعاء حماية الوطن من تهديدات واخطار خارجية.

ان التاريخ المشهود في حقوق الانسان ، قد مر وما يزال بمحطات ومنعطفات هامة و خطيرة اهمها :

تعديل قانون الانتخاب بموجب قانون مؤقت مخالف للشروط الدستورية بعد حل مجلس النواب وتغييبه عن التشريع .

إمتلاك الدولة لوسائل التعبيرالرسمية وشبه الرسمية مثل الصحف اليومية والاذاعة والتلفزيون، واعتبار وسائل الاعلام ملكا للحكومة ومخصصة للتعبير عن الموقف الرسمي.

التزايد الملحوظ في نشاط الاجهزة من خلال ازدياد عدد الموقوفين رهن التحقيق ،ومنع دخول مواطنين الى البلاد، اوحجز جوازات سفرهم ،او رفض تجد يدها ،ومنع المواطنين من العمل.

العقلية التي تحكم سلوك ونمط تفكير بعض الاجهزة وممارستها لاساليب توقيف بعض الصحفيين ، والتدخل المتزايد لمحافظ العاصمة ، ومنع عقد الندوات ، واستدعاء بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف واراء تم التعبيرعنها مع ان ذاك ليس من اختصاص هذه الاجهزة ، احتجاز الاقارب لحين العثور على المطلوبين .

المطالبة بتفعيل صلاحيات الحكام الاداريين لتجاوزالنظام القضائي والقانوني لصالح اجراءات ادارية.

التوسع في القضاء الاستثنائي المرتبط بالسلطة التنفيذية ، مما يهدد استقلالية القضاء ويعتبر تهديدا جديا لحقوق الانسان والحريات العامة .

اصدار كم هائل من القوانين المؤقتة في غياب السلطة التشريعية.

ان مستقبل الديمقراطية في الوطن مرتبط ارتباطا كاملا باحترام حقوق الانسان، اذ لا ديمقراطية في ظل عدم الالتزام الكامل بحقوق الانسان واحترامها ووضعها فوق اي اعتبار ، وبما لا يسمح لاي مسؤول او جهاز بانتهاكها او المساس بها.

ان الوطن الذي بدا بالانفراج الديمقراطي عام ١٩٨٩ ، بعد انتخابات نيابية للمجلس النيابي الحادي عشر وبعد انقطاع ما يزيد عن العشرين عاما قد مارس فعلا ما بين ١٩٨٩ ١٩٩٢ ، ممارسات ديمقراطية عادت على الوطن والمواطنين بالخير ، لان حالة التأزم التي عاشها الوطن والمواطنين في ظل الاحكام العرفية لم تكن في صالح وطن ينشد الامن والاستقرار ، ولكن فيما يبدو ان الممارسات هذه لها جذورها العميقة جدا ليست على صعيد القوانين والانظمة التي كانت سائدة بل في نفوس اناس كثيرين يتشبثون في السلطة ويتلذذون باستغلالها في الاتجاه المعاكس

لمسيرة الوطن والمواطنين ، فالوطن الذي وقع على جميع العهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان والذي كان يرفع شعارا "الانسان اغلى ما نملك " ، قد فرغ كل المواثيق والشعارات من محتواها ، بحيث اصبح يعيش شكلا ديمقراطيا ومحتوى عرفيا.

ان متابعة السلطة الحاكمة ومتابعة ممارساتها المختلفة ومراقبتها ومحاسبتها وتوفير الحصانة اللازمة للفرد والجماعات من تعسف السلطة ، او تماديها في التدخل في الشؤون الخاصة للافراد، او في اختراق حقوقهم وحرياتهم الاساسية هي مجمل الاهداف والغايات لاي نظام ديمقراطي وفي ذات الوقت هي التعبيرعن حقوق الانسان السياسية التي لا بد وان تتداخل مع حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وهذه لن تكون مجرد عبارات منمقة في الدستور او القوانين ، بل هي تربية وممارسة فعلية ، حيث النص تكمن قيمته الفعلية في الممارسة الفعلية بالتطبيق ، فما هي الفائدة من وراء النص اذا كانت عقلية جاهلة او سلطوية تسعى تطويعه ، ليخدم جل غاياتها واهدافها في استغلال السلطة تحت كافة انواع الذرائع الجاهزة في هكذا عقلية؟.

القضاء :

ان القضاء مأمن الخائفين ، وملاذ المظلومين ، وسياج الحريات وحصن الحرمات ، وفي حقيقته هو النظام الذي يصل به العدل الى كل من اجترأ على الحق ، فهو ايضا القاضي الذي ينطق بالحق مجردا عن الهوى ، والقضاة هم ضمير الامة ، ورمز ارادتها ، واعلاء كلمة الحق والعدل، ان مبدا استقلال القضاء ، قد اصبح جزءا من الضمير الانساني ، وان يكون القضاء سلطة من سلطات الدولة الثلاث ، وليس وظيفة من وظائفها ، وثانيهما ان يكون القضاة متحرّرين من أي تدخل بوعد او وعيد ، بترغيب او ترهيب، او اشراف ، او رقابة ، ان القضاء لا يمكن ان يؤدي رسالته في اعلاء المشروعية وسيادة القانون ، وضمان حقوق المواطنين وكفالة حريتهم ، الا بالقدر الذي يكون عليه استقلاله ، والعدالة لن تكون قوية ومؤثرة وبالتالي مستقلة ، بدون مركز للقاضي يسمح لها بذلك ، بعيدا عن اية ضغوطات ومؤثرات ، والوظيفة القضائية لا تستقيم كحكم نزيه ومحايد بدون استقلال القاضي ،وسمات المجتمع المعاصرانه مجتمع قانوني تسمو سيادة القانون فيه على مرا كز القوى وارادات الافراد ، فضلا عن تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين افراده في اطار القواعد القانونية المجردة المحددة سلفا .

ان القاضي هو اداة النظام القانوني في التعبير عنه، والقضاء هو الحارس الامين للحريات العامة ، التي تمثل قيمة اجتماعية من اغلى قيم المجتمع من خلال تحقيقه للمساواة بين جميع الافراد امام القانون ، برفع الظلم والجور عن الافراد واعطاء كل ذي حق حقه ، واستقلال

القضاء ضمان اساسي لحريات المواطنين وحقوقهم ، وهو ضرورة لا بد منها لحماية سيادة القانون والحرص على تاكيده وحمايته ، وهو علامة من علامات تحضر الامة ورشدها ، ويحقق السلام الاجتماعي في الدولة .

تبدو مظاهر استقلال القضاء في مواجهة السلطة التنفيذية من خلال : ضمانات ادارة القضاء ، ضمانات تعيين القضاة ، ضمانات تثبيت القضاة ، هيبة القضاة ، ضمانات حياة القضاة ، كما تبدو مظاهر استقلال القضاء في مواجهة السلطة التنفيذية من خلال عدم تدخل هذه السلطة في شؤون القضاء ، الذي يتخذ عدة وجوه : القيام باعمال هي صميم اختصاص السلطة القضائية ، التدخل بطريقة اداء القضاء الوظيفية ، مصادرة حق التقاضي، اصدار قوانين تتعلق بقضايا معينة، تشكيل محاكم خاصة ، التدخل في تنظيم القضاء.

قرر الد ستور ١٩٥٢م ، مبدا استقلال القضاء في عدد من النصوص، فجاء في المادة ٢٧ السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ، وتصدر جميع الاحكام وفق القانون باسم الملك، وهذا النص يعتبر القضاء سلطة تقف على قدم المساواة مع السلطات الاخرى، ومن المستلزمات الاساسية لمستقبل القضاء ومستقبل اداء العدل، التركيز على شخص القاضي ، ودوره لحصانة القرار القضائي ، فالقاضي اذا ما اصابه عيب في علمه او في خلقه انعكس ذلك بالضرورة على القاضي وعلى القرار القضائي ، وعلى العدالة وعلى المجتمع ايضا ولتحقيق المستلزمات الاساسية في اداء العدالة لابد من التركيز على شخص القاضي ودوره المركزي في صنع القرار القضائي ، ومن المستلزمات الاساسية لاداء العدالة التي يجب ان تكون من مقومات تكوين القاضي ان يكون القاضي مفطورا على قيم المحاكمة العادلة والاولوية الشرعية.

وجاء في المادة (٩٧) «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون »، وجاء في المادة(١٠١) المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها .»

لا يحق لاي سلطة تنفيذية ان تعبث بالقضاء وباستقلاله ، لان ذلك سيؤدي الى افساده واستشراء الفساد العام بصورة خطره ، وينعكس ذلك على الوطن بحجمه الجغرافي والبشري وامكاناته المحدودة .

يضاف الى ذلك التحقيقات والمضايقات غير القانونية والتوقيفات غير المبررة ، والتضييق على المواطنين في اعمالهم وارزاقهم ، التي تمارس ضد المواطنين من ذوي الفعاليات السياسية والفكرية والثقافية بدون اي سند قانوني .

تحرير القضاة من التسييس والارهاب والفساد ، مما يقتضي وقف اية هيمنة للسلطة االتنفيذية على السلطات القضائية ، وتعزيز استقلالية القضاء والمجلس القضائي ، وسحب كافة سلطات وزيرالعدل المتعلقة بالتدخل في السلطة القضائية وانتداب القضاة .

لا يجوزالحد من ممارسة القاضي لدوره من خلال التدخل ، واملاء القرارات التي تحول بينه وبين اداء دوره في بعض القضايا المفصلية ، فقد اصبح واضحا للعيان ان هذه الممارسات ستؤدي الى وجود سلطة لا يعرفها الدستور ، ولا يعرفها نظام قانوني ديمقراطي ، هذه السلطة لا تعرف الدستور ولا تلتزم باحكامه. ان هذه السلطة قد استولت على كثير من الصلاحيات الممنوحة للسلطات الثلاث ، وتبدو قراراتها لا تقبل دفعا او مناقشة في القضايا الكبرى، التي تدخل في صلب السلطات الدستورية الثلاث وخصوصا السلطة القضائية .

القضاء يجب ان يبقى سلطة مستقلة لا يجوز التدخل في صلاحياته ، ولا يجوز ان تتدخل السلطة التنفيذ ية في تشكيله ، لان السلطة التنفيذ ية بحكم طبيعتها وبنيانها ومسؤليتها تتعارض مع طبيعة وبنيان االسلطة القضائية ورجالاتها .

ان من مستلزمات الاصلاح القضائي ، الاطلاع على تجارب العالم المعاصر، وتشكيل منطلقات محددة لاختيار المؤهلين للقضاء ، واخضاع القاضي لمقاييس ومعايير تشمل عوامل الاخلاق والنزاهة والجرأة والحس العالي بالمسؤولية والكفاءة المهنية ، حيث ان منصب القضاء محاط لدى الناس بالاحترام والتقدير ، وهذا المنصب يفرض على صاحبه ان يؤمن ان رسالة العدل جزء لا ينفصل عن عبادة الله .

ان الوضعية القائمة للقضاء ، تتطلب اتخاذ كافة الاجراءات السريعة والفعالة لاعلاء منصب القضاة ، وابقائه مؤديا لرسالة العدل ، قاضيا بالحق وحاميا لاغلى ما يملك الانسان ، الحياة ، المال، الحرية ، الشرف ، ولن يكون ذلك الا من خلال انتقاء القضاة الذين يتمتعون بالمؤهل الخلقي والعلمي ، وهذا يتطلب البعد عن المحسوبية في التعيين ، وان يتم من خلال سلطة قضائية مستقلة بعيدة عن التاثير والتاثر من قبل اية جهة خارجية وبشكل خاص السلطة التنفيذية وادواتها، لقد آنَ الاوان ان يعمل الوطن على تحقيق مبدا فصل السلطة القضائية عن ارتباطاتها باوامر وتعليمات السلطة التنفيذية والتاكيد على استقلالية القضاء بشكل عملي.

٩. قانون الاحزاب

لقد صدر قانون الاحزاب السياسية ، قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ م في الجريدة الرسمية في الاول من ايلول لنفس العام ، وبهذا القانون فقد اسدل الستار على مرحلة الاحكام العرفية ، التي

استمرت ما يزيد عن الخمسة والثلاثين عاما، كما ان هذا القانون قد وضع حدا لمرحلة العمل السري للاحزاب السياسية الاردنية ، وبهذا القانون فقد تحول العمل السياسي للاحزاب السياسية الاردنية من مرحلة عدم الاعتراف بشرعية النظام الى مرحلة العمل في ظل الدستور والقانون بما يعني ان هذه الاحزاب قد اقرت بشرعية النظام في الوطن .

في المادة الخامسة من قانون الاحزاب قد اشترطت العضوية للمؤسسين ان يكون العضو قد اكمل الخامسة والعشرين من عمره ، ولا ندري ما هو السر في تحد يد هذا العمر؟، وما هي الحكمة في ان يكون العضو المؤسس بهذا العمر؟، ثم ان لا يدعي بجنسية دولة اخرى في حين ان القانون قد سمح للمواطن الجمع بين الجنسية الاجنبية مع حقه بالاحتفاظ بالجنسية الوطنية ، وفي نفس المادة ان لا يكون قاضيا ، فما هي الغاية هل الوظيفة ونوعها تحيل بين الفرد وحقه في ان يكون عضوا في حزب سياسي يعمل في ظل الد ستور والقانون ؟، واذا كان هذا لا يجوز للقاضي كاحد اعضاء السلطة القضائية ، فكيف يجوز للوزير احد اعضاء السلطة التنفيذ ية ؟، وكذ لك للنائب احد اعضاء السلطة التشريعية ، مع ان هناك راي يؤيد ان لا يكون للقاضي اي انتماء حزبي حتى لا يؤثر ذ لك على اداء عمله.

في المادة السادسة ، اشتملت الفقرة (د) شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه بما يتفق مع احكام الد ستور ، فما هي احكام الدستور ذات العلاقة بشروط عضوية المواطن لاي حزب من الاحزاب السياسية؟ ، اذا كان هذا الحزب في اهدا فه ينسجم مع الدستور والقانون وهل تحدد نوعية الاعضاء الذين ينتسبون لهذا الحزب او ذاك خارج النظام الداخلي للحزب نفسه؟، والفقرة (ه) اجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته باعضائه ومباشرته لنشاطاته ، وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لاي من هذه التشكيلات على ان يكون ذلك على أساس ديمقراطي ، كل هذه التفصيلات لا يعني منها غير معرفة حركة الاحزاب من الداخل ، وهذه تنم عن عقلية عرفية بعيدة كل البعد عن الانفتاح الديمقراطي ، لان هذه التقييدات تهدف لعرقلة عمل الاحزاب في الوقت الذي تراه اجهزة السلطة، لان عمل الحزب وحركة اعضائه وخياراتهم وفعالياتهم واختصاصاتهم داخل مسيرة الحزب ، هي شان داخلي خاص بالحزب ،وليس لاحد حق الاطلاع عليها ، وبشكل خاص اجهزة الدولة، ما دام الحزب قبل العمل في ظل الدستور والقانون ، فلا قيد عليه غير مخالفة الدستور اوالقانون .

في المادة السابعة ورد على كل واحد من الخمسة المؤسسين ان يعين عنوانه او موطنه المختار الذي يتم فيه تبليغه الاوراق ...«ما هو المقصود بموطنه المختار ، وهل لاي عضو مؤسس في

حزب سياسي غير الوطن المقيم؟ ، فالمادة الخامسة رفضت ان يدعي احد المؤسسين بجنسية دولة اخرى ، وان يكون مقيما عادة في البلاد ».

في المادة الثامنة عشرة «مقار الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصاله مصونة فلا يجوز مراقبتها او مداهمتها او مصادرتها الا بقرار قضائي لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب ، باستثناء حالتي التلبس والجرم المشهود ، الا بقرار من المدعي العام وبحضوره ، بالاضافة الى ممثل عن الحزب ، فاذا رفض الاخير يثبت ذلك في محضر التفتيش ، الذي يجري حينئذ بحضور شاهدين.في التدقيق بالفقرة الاولى فقد ارتبطت حماية مقار الحزب من التفتيش والمداهمة بقرار قضائي ، فهل السلطة التنفيذية ، واجهزتها الامنية ، اذا قررت القيام بعملية المداهمة والتفتيش ماديا عليها استصدار قرار قضائي؟ ، واما ما ورد في الفقرة الثانية والتي ارتبطت بمخالفة الحزب لقرار مساءلته ماديا وجزائيا بدون تحديد ما هي نوعية المسؤولية المدنية والجزائية.

في المادة الخامسة والعشرين «يجوز حل االحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى يقد مها الوزير اذا خالف الحزب اي حكم من احكام الفقرتين (٢) و(٣)من المادة ١٦ من الد ستور اواخل باي حكم جوهري من احكام هذا القانون ، و يجوز للمحكمة ان تصد ر قرارا بايقاف الحزب عن العمل بناء على طلب يقدمه الوزير االيها».

الفقرة (٢)من الدستور «للمواطنين الحق في تاليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف احكام الدستور».

الفقرة (٣) «من االدستور ينظم القانون طريقة تاليف الجمعيات والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها ».اذا كان الحزب قد تقدم بطلب الاعلان او الاشهار لوزارة الداخلية فهو بطبيعة الحال يكون في سياق الانسجام مع الدستور والقانون ، فكيف يكون الحزب قد خالف اي من الفقرتين السالفتين في المادة ١٦ من الدستور ، ثم ما هو الحكم الجوهري من احكام قانون الاحزاب؟ ، وما هو الحكم غير الجوهري في نظر المادة ال (٢٥)؟، التي ورد ذكرها على الرغم انه ترك امر تقدير ذلك للقضاء ، واخيرا كيف يحق لوزير الداخلية عضو السلطة التنفيذية ان يصدر قرارا بايقاف الحزب عن العمل؟ .

لقد كان قانون الاحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥م اكثر انسجاما مع الديمقراطية من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م ، وفيما يبدو ان لكل مرحلة ظروفها وقوانينها ايضا ، وان الانفتاح الديمقراطي ، كان لذر الرماد في العيون ، بحيث يكون الشكل ديمقراطيا ولكن الجوهرعرفيا ، وهذا ما يبدو من الممارسات اللاديمقراطية في حق الاحزاب والاعضاء المنتسبين اليها ، فالسلطة التنفيذية واجهزتها لا تحتاج الى مداهمة مقار الاحزاب اذا كانت تقوم

باختراق هذه الاحزاب من قاعدة التنظيم الحزبي حتى القمة فيه ، وما يؤكد على ما سبق ، ما جرى في الاعتقالات التي تمت ١٩٩٥ ، والتي اعقبت ارتفاع اسعار الخبز ، كما ان الحكام الاداريين على وجه التحديد يرفضون الموافقة على كثير من النشاطات والفعاليات التي تنوي الاحزاب السياسية القيام بها بالتعبير السلمي عن مواقفها في القضيايا الوطنية والقومية ، يضاف الى ذلك ما يجري بحق التعبير الصحفي والصحفيين من خلال الاستدعاءات المتكررة لبعض الصحفيين للمثول امام المدعي العام او توقيف هذه الجريدة أو تلك عن الصدور .

ان قانون الاحزاب جاء لتقييد العمل الحزبي في اطار وضع هذه الاحزاب على شكل هياكل لا محتوى لها ، مما اكتشفه الناس مبكرا فاحجموا عن الانضمام لعضوية الاحزاب من جهة ، واقعد هذه الاحزاب عن الحركة والقدرة على تمثيل طموحات واحتياجات الجماهير من جهة اخرى ، فراوحت هذه الاحزاب مكانها ، لا بل انها افرغت من اعضائها لانها في نظر هؤلاء لا تجسد الطموح ، الذي يسعون اليه في التعبير نحو بناء الوطن الديمقراطي.

بالاضافة الى ما سبق من ملاحظات فاننا نؤشر على بعض التوصيات ، والتي جاءت في دراسة لاحد المحامين:

النص صراحة في المادة (٣) المتضمنة التعريف على تبادل السلطة والمشاركة فيها .

التخفيف من الاشتراطات التي جاءت في سياق القانون .

اعطاء حق النظر في قرار التاسيس لهيئة سياسية قضائية وتحديدها بمهلة زمنية محددة بدلا من

الاعتماد على راي وزير الداخلية .

قرار حل الحزب يجب ان ينظر فيه من قبل محكمة العدل العليا بهيئتها العامة .

١٠. قانون الانتخابات

بدات تختزل حقوق الانسان في ممارسة الديمقراطية ، على الرغم انها احد القوانين الاساسية لمصلحة الشعب والوطن ، وليس بالديمقراطية وحدها تتحقق حقوق الانسان ، خاصة اذا نظرنا الى افرازات الديمقراطية الغربية كانت ولا زالت في الخندق المعادي لحقوق الانسان العربي بشكل خاص ، اذ تمخض عنها مشروعين مضاد ين لطموحات، واماني الانسان العربي ، تمثلا في حماية التجزاة ، وزرع الكيان الصهيوني.

ان الديمقراطية ليست حالة ظرفية ، او مزاجية يشتاق الى تطبيقها الادنى او المظلوم ، فالديمقراطية منهج وسلوك وحياة يحتاج الى تربية تعمل على تعديل السلوك ، وتؤكد على

التفاعل بين الشعب والسلطة ، وهي افساح المجال امام مشاركة القوى الحية ، والفاعلة في المجتمع لتحمل المسؤولية ، وهي ممارسة يومية تشمل جميع مفردات الحياة ، واسلوب التفكير، والسلوك والتعامل، وهي ليست شكلا قانونيا ، ولاحالة مؤقتة ولامنحة من احد ، وهي تهم الجميع وتطبق على الجميع بدون تمييز ، وهي تعني الاعتراف الفعلي ، والواقعي بالطرف الاخر، وان الحقيقة لا يحتكرها طرف واحد ، وان الاعتراف والحوار في جو من التكافؤ ، والاعتراف المتبادل مبني على الاحترام والرغبة في التعاون .ان تمثيل الشعب الذي هو مصدر السلطات يتأتى من خلال قانون انتخابي يسمح بتمثيل حقيقي لاكبر قاعدة من القطاعات الشعبية، وفيما يلي بعض جوانب قانون الانتخاب:

كل من يرغب بترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب عليه ان يدفع مبلغ خمسمائة دينار غير قابل للاسترداد في اي حالة من الحالات ، ان هذا المبلغ يفترض الاتجاه الى تخفيضه حتى لا يكون عائقا امام ترشيح الكثيرين مما سيخلق عبئا على العديد من الراغبين في ترشيح انفسهم.

«ان الورقة تعتبر باطلة اذا شتملت على اكثر من اسم واحد من اسماء المرشحين» وكذلك «اذا تضمنت الورقة بالاضافة الى اسم المرشح اضافات غير مثبته في طلب الترشيح».

من خلال هذه المادة وهذه الفقرة في ظل نظام الصوت الواحد فان التاكيد هنا على عدم شرعية الغاء الورقة الانتخابية ، حيث يمكن احتساب الاسم الاول في حال تعدد الاسماء ، وفي الفقرة الثانية الخاصة بالاضافات الى اسم المرشح ، فاذا كان الاسم قد ورد صريحا في الورقة الانتخابية ايا كانت الاضافات فما الداعي لحرمان المرشح من هذا الصوت؟ .

ان المعالجة من خلال الحديث عن التمثيل السكاني لن يكون موضوعيا الا اذا اقترن بالتمثيل الجغرافي ، حيث من الممكن ان يكون مجلسا الامة احدهما يمثل النواب حسب الكثافة السكانية، والثاني مجلس الاعيان يمثل المحافظات بشكل متساو ، فيما بين هذه المحافظات ، مما يحقق التوازن بين العاملين السكاني والجغرافي على الرغم ان النص الدستوري يتجاوز على تلك القاعدة عند ما عمد الى تصنيف المواطنين، وتحديد عدد ممثلي تلك الاصناف في مجلس النواب (مسلمين ، مسيحين ، شراكسة ، وشيشان ، بدو) ومثل هذا الوضع غير مقبول د ستوريا ، ويفسح المجال لتصنيفات اخرى تبقى واردة على اكثر من مقياس اذا كان المقصود تمثيل فئات وطوائف واعراق الشعب ، ومن تلك على سببيل المثال(النساء ،العمال، الحرفيون، الشباب،الطلاب ،التجار .. الخ).

ان قانون الانتخاب يعطي للسلطة التنفيذية ، وممثليها من الحكام الاداريين سلطات وصلاحيات واسعة ، وادارة العملية الانتخابية تجعل الباب رحبا امام التدخل والتاثير ابتداء من

عمليات التسجيل وانتهاء باجراءات فرز الاصوات ، واعلان النتائج مرورا بالتعقيدات المتعددة المرافقة للتسجيل ، والاعتراض ، والنقل ، والحصول على البطاقة الانتخابية ، وتوزيع الصناديق، ودور ممثلي المرشحين في الاشراف على العمليات الانتخابية وتقيدهم في عمليات الفرز .

ان قانون الانتخاب لا يواكب التطورات والمستجدات ، ولا يفي باغراض التطور الذي جرى في السنوات الاخيرة ، ولا يتناسب مع طبيعة المرحلة ، فالوطن بات بحاجة الى قانون انتخاب جديد يؤمن له الاستقرار وتبعد به عن التوجهات الفردية التي لا تليق باهمية المؤسسة التشريعية .

وانطلاقا من اهمية ودور السلطة التشريعية والعمليات الانتخابية ، التي توصل الى احاطة تلك العمليات بالضمانات الضرورية لايصال ممثلين حقيقين عن الشعب الى قبة البرلمان ، فان وضع قانون متطور ومتقدم للانتخابات النيابية ، يقتضي تشكيل لجنة عليا مشتركة من ممثلين عن الحكومة والاحزاب السياسة والفعاليات النقابية والفكرية ، لوضع مشروع قانون جديد ، ليعرض على مجلسي الامة في دورة استثنائية ، يكون المشروع هوالبند الوحيد على جدول اعمال الدورة، بعد ان يتم افساح المجال امام كافة قطاعات الشعب وشرائحه في ابداء الراي والمناقشة.

ان السلطة ملك للشعب ، وانه وحده مصدر السلطات ، وان ارادة الشعب يجب ان تمثل تمثيلا حقيقيا لاعطائه الفرصة لصنع المجتمع الذي نتطلع اليه ،والذي يضمن المساواة والعمل بين الجميع دون تمييز .

خلاصة ورؤية اجمالية

الديمقراطية ليست مجموعة انظمة وقوانين فحسب ، بل هي تربية وسلوك لا بد وان تكون مع الانسان منذ الصغر ، في البيت ، المدرسة ، الشارع ، المكتب ، الحزب ، الجمعية ، النادي ، النقابة ....الخ .

ان الديمقراطية نظام سياسي اجتماعي اقتصادي تقوم على حقوق الانسان ودولة المؤسسات وتداول السلطة ، وهذه بدون ادنى شك تتناقض تماما مع حكم الفرد والذي يتجلى في غياب دولة القانون والمؤسسات ،وعدم احترام الراي والراي الاخر، وعدم احترام حقوق الانسان الديمقراطية، كالتعبير وحرية انشاء الجمعيات والاحزاب و حرية التنقل والحق في العمل...الخ.

ان هذه المسؤولية حق وواجب، افرادا ومؤسسات، من اجل اعلاء شان الوطن، وبناء مستقبل اجياله ، ومن هذا المنطلق لا بد من العمل على ما يلي:

١ لا بد ان تسود لغة الحوار الديمقراطي في عملية المشاركة والتقييم والمراجعة ، لوضع الحلول والبدائل ،التي تعود على الوطن بالخير، مما يتطلب اطلاق الحريات العامة ، التي نص عليها الدستور والاعلان العالمي لحقوق الانسامن وكافة المواثيق الدولية التي التزم بها ووقع عليها من خلال الاتي:

وقف عمليات الملاحقة والتضيق التي يتعرض لها الافراد ومؤسسات المجتمع المدني من نقابات ونوادي وروابط، لان المجتمع الديمقراطي لن يكون بدون دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني ،ولان الديمقراطية لن تكون بدون حرية فردية ، وليس هناك مجتمع يحترم نفسه ووطن يستمد بقاءه من خلال الحجر على حرية الراي السياسي للمواطن او التضييق عليه، سواء اكان فردا او منتظما في مؤسسة مجتمع مدني، نقابة ، حزب ، منتدى ، نادي ... الخ.

وقف عمليات ملاحقة الانشطة والفعاليات الوطنية كالاجتماعات والمحاضرات التي تتم بوسائل وطرق قانونية ، فالمواطن الفرد بالتشاور وتبادل الراي مع الاخرين هوعملية اثراء لخدمة المسيرة الديمقراطية ، والعمل على احترام الراي والراي الاخر من خلال الحوار واللقاء في اوسع قاعدة ممكنة من المشاركة الشعبية، حتى تتمكن القيادة من رصد حركة الناس واتجاهاتها ، لتعمل على تعميق مسيرة التواصل فيما بين القاعدة والقمة.

وقف التحقيقات والمضايقات غير القانونية والتوقيفات غير المبررة ، والتضييق على المواطنين ،والعمل على وقف التعدي على الحريات العامة من خلال الممارسات السلبية في ملاحقة المواطنين .

وقف عملية الاستقطاب ، التي اخذت طابع الشللية الممقوتة ، حيث البعض يعمل على استزلام الافراد لتحقيق المصالح الفردية على حساب مصالح الوطن والمواطنين .

وقف الحجر على حرية الراي ، واسقاط الدعاوي على الصحافة والصحافيين ، فيما يتعلق بقضايا الراي.

.٢ العمل على تشكيل حكومة وطنية يشهد لاعضائها بالنزاهة والكفاءة ، تاخذ على عاتقها تصويب الكثير من معوقات المسيرة .

.٣ الانتخابات البرلمانية هي عنوان كبير من عناوين الد يمقراطية ، ولا بد من العمل على حشد كافة الامكانيات لاقناع الناس على المشاركة الشعبية ودفع الاحزاب والتيارات السياسية

وكافة اطياف المجتمع على اخذ دورها الفاعل في هذه المشاركة ، من اجل فرز مجلس نيابي ممثل تمثيلا حقيقيا لارادة الناس ، مما يتطلب العمل على ما يلي:

الغاء قانون الانتخاب الحالي قانون الصوت الواحد والعمل على اصدار قانون انتخابي،تختفي منه كافة المعوقات والعراقيل ، التي تقف في وجه المشاركة الشعبية على صعيدي الناخب والمرشح ، واعطاء السلطةالقضائية الدور الفاعل في الاشراف على جميع اجراءات العمليةالانتخابية.

تعزيز اداء مجلس النواب ، وتوفير كافة الضمانات لعضو البرلمان من اداء دوره ، دون ان يكون هناك اية ضغوط مادية او معنوية من جانب السلطة التنفيذية.

٤.الدستور ، لقد جرت تعد يلات كثيرة على دستور عام ١٩٥٢م ، في غياب الديمقراطية ، وهي تخرق مبادئ الديمقراطية ، وتتعارض مع احكام ومبادئ رئيسية محددة في مواد الدستور الرئيسية ، ولا بد من اعادة النظر في مواد الدستور، بحيث تجعل منه مواكبا للمرحلة الجديدة ، التي يمر بها العالم من التركيزعلى الديمقراطية وتعميق المشاركة الشعبية وتوسيع قاعد تها واحترام حقوق الانسان ، لهذا فلا بد مما يلي:

الغاء التعديلات التي ادخلت على مواد الدستور وبشكل خاص على المادة (٧٣) ، التي ادت الى تغييب الحياة البرلمانية.

انشاء محكمة دستورية لضمان دستورية القوانين والاجراءات والزام كافة السلطات بالتقيد في القرارات الصادرة عن المحكمة .

تضييق الفرص على السلطة التنفيذية في اصدار قوانين مؤقته في غياب البرلمان.

محاكمة الوزراء عن الجرائم الناتجة عن تادية وظائفهم امام المحاكم النظامية ، حسب اختصاصها ، وليس امام المجلس العالي ، وجعل الاحا لة للمحاكمة من قبل مجلس النواب بالاغلبية المطلقة وليس اغلبية الثلثين .

حذف عبارة «وفق احكام القانون» اينما وردت في نصوص الدستور ، حيث القانون يوضع لتنظيم الحق وليس ليلغيه ، او يقيده، كما تفعل الكثير من القوانين التي يتم تشريعها من حيث عدم مواءمتها مع روح الدستور ومواده.

اعادة النظر في دور مجلس الاعيان و تشكيله ، بحيث يتم انشاء مجلسين للامة ، الاول

للنواب يمثلون السكان ، والثاني للاعيان يمثلون الجغرافيا من خلال الانتخابات المباشرة بدلا من التعيين ، فيتم انتخاب النواب حسب الكثافة السكانية و يتم انتخاب الاعيان بالتساوي على جميع مناطق البلاد .

تقييد صلاحيات السلطة التنفيذية فيما يتعلق بحالات اعلان الطوارئ والاحكام العرفية من خلال تحديد المدة ، وجعل الامر خاضعا للرقابة النيابية والقضائية.

الفصل الواضح ما بين العرش والسلطة التنفيذية ، حيث ان الكثير من الاعمال ، والتي لا تنسجم مع المسيرة الديمقراطية في اداء السلطة التنفيذية ، تجد لها مبررا من قبل السلطة التنفيذية، ان هذه توجيهات الملك او تحظى بدعمه وتاييده ، مما يبعد عنها مبدا المحاسبية الذي يجب ان يطبق على كل من هم دون مقام الملك.

٥. العمل على تعزيز دور القضاء وتصويب مسيرته التي لم تعد فاعلة بسبب عبث السلطة التنفيذية باستقلاله واختراقه وارهابه وافساده ، مما يتطلب ما يلي:

وضع حد للفساد مع الاخذ بعين الاعتبار عدم السكوت او التغاضي عن جميع الجرائم التي تمت بسرقة المال العام ، بحيث يتم تطبيق مبدا من اين لك هذا؟.

الامر السابق يتطلب قضاء نزيها بعيدا عن الارهاب والتسيس والفساد الذي تعرض له من قبل السلطة التنفيذية ، بحيث يتم تعزيز استقلالية القضاء والمجلس القضائي ، وسحب كافة صلاحيات وزير العدل ذات المساس بالتدخل في مسيرة القضاء .

٦.التعددية السياسية ، ومبدا تداول السلطة ، الديمقراطية الحقيقية هي التي تؤمن ايمانا حقيقيا بالراي والراي الاخر ، واحترام الاكثرية لراي الاقلية ، مع حق الاقلية في الوصول الى السلطة بالطرق السلمية، ولن يتم ذلك الا من خلال قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها بدون ضغط اواكراه ، او تدخل في الشؤن الداخلية لهذه المؤسسات ، وبشكل خاص الاحزاب السياسية والتجمعات النقابية والمهنية.

٧.الوضع الاقتصادي، هناك تخبط في المسيرة الاقتصادية ، ادت الى كثير من المشاكل ، وحملت الوطن اعباء مديونية كبيرة ، كثير من الناس يتساءلون اين ذهبت كل هذه المليارات ؟، والكل يجمع ان الفساد والعبث بالمال العام وغياب المحاسبة وراء الوضع الاقتصادي المتردي ، حيث ان عملية الاعتداء على المال العام لا تجد رادعا خلقيا او قانونيا للذ ين استمرأوا عملية الاعتداء على مال الوطن والشعب ، وعند طرح الخصخصة ، فقد فتح باب نهب المال العام ، وفي الحديث عن العولمة ، اخذت منحى بيع الوطن ومقدراته بابخس الاثمان لكل ما هو غير

وطني وقومي الاجنبي ، وبرز ما يسمى بالشريك الاستراتيجي ، الذي لا يمثل الا فتح الباب للاستغلال الاجنبي ، ورهن الوطن ، ومقدراته من خلال اختراق امنه الاقتصادي ، كل ذلك قد ساهم في ازدياد رقعة الفقر واتساع قاعدة البطالة ، وما رافق ذلك من غلاء وركود اقتصادي،ادت جميعها الى امراض اجتماعية تهدد بنية الوطن وامنه الاجتماعي.

ان الوضع الاقتصادي المتردي و مشاكل الفقر والبطالة ، تتطلب بناء اقتصاد وطني عماده الراسمال الوطني الموجود في الداخل والخارج، من خلال وضع القوانين التي تخدم المصلحة الوطنية ، مع العمل على ربط البلاد اقتصاديا بالاقتصاد العربي ، بعد ان يشعر الراسمال الوطني والعربي على نظافة الساحةالوطنية من عمليات النهب المنظمة ، والفساد المالي والبيروقراطية المتنفذه في اوساط الجهاز الاداري الحكومي .

٨. الصراع العربي الصهيوني ، والذي ما زال مع احتلال الارض وغياب الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما فيهاحق العودة ، ومع ذلك فان الوطن الذي يمر في ركب التطبيع مع العدو الصهيوني ، الذي يؤدي الى تقديم التنازلات المجانية ، مما يتطلب اعادة النظر في وقف التطبيع القائم مع العدو دون تحقيق الاهداف المشروعة للشعب الفلسطيني ، وعدم جعل الوطن بوابة للصهيونية في اختراق الامن القومي والاقتصادي بشكل خاص ، ومع الاخذ بعين الاعتبار ان عدم تحقيق الاهداف المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، يهدد بتحويل الوطن الى وطن بديل ، تسعى الصهيونية جاهدة في تحقيقه على الارض من اجل الغاء الحق الفلسطيني المشروع ، وتهديد الامن الوطني ، ومن ورائه الامن القومي.

ان ذلك يتطلب ان يراجع الوطن سياساته باتجاه عملية التطبيع ، والحد من النفوذ الصهيوني الامني والاقتصادي على ارض الوطن ، حتى لا يفقد الوطن هويته الوطنية من جهة ، وان لا يكون في قبضة العدو الصهيوني من جهة اخرى ، بحيث يسهم في انهيار كل امال الصمود والتصدي للمشروع الصهيوني التوسعي.

٩. أخيراً فيما يتعلّق باحتلال العراق على أيد القوّات الإمبريالية الأمريكية وإفرازاتها باسم ديمقراطية الدبابة والمدفع، فإنّ سياسة الوطن التي تقف إلى جانب الاحتلال وإفرازاته، هي سياسة ذات أبعاد تدميرية خلقية وسياسية من جهة ووطنية وقوميّة من جهة أخرى، كيف نبرّر الوقوف في وجه النظام الوطني العراقي الذي كان دوماً إلى جانب الأردن والانحياز إلى السياسة الأمريكية العدوانية وإفرازاتها من جهة؟، ثم كيف نقبل أن نتعامل مع الاحتلال الأجنبي لجزء من الوطن العربي ونحن في دستورنا نقول نحن جزء من الوطن العربي والأمّة العربية، ومع ذلك نتعامل مع الاحتلال وافرازاته من جهة أخرى، ونغلف هذه اللغة التبريرية أننا مع الشعب

العراقي، فإذا كانت مصلحة الشعب العراقي مع الاحتلال فلماذا كل هذا الحجم من المقاومة الوطنية التي مرّغت أنف الاحتلال؟.



الفصل الثالث

استراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية





إستراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية

تناولت الاستراتيجية والخطة المحاور التالية :

الرؤية الملكية

الاهداف

الاصلاح السياسي

اليات اتخاذ القرار

الواقع - المشكلات والتحديات

برنامج الاصلاح والتنمية السياسية /الجهات المستهدفة / الاهداف السياسية

اليات المتابعة والتنفيذ

ما يهمنا من هذه المحاور ليس الكلام الانشائي الذي صيغت به ، وانما ما يهمنا هو الاجراء العملي الذي يجب ان يتم على ارض الواقع ، ولهذا فاني من هذا المنطلق سأكتفي بمناقشة ما ورد تحت محور - اليات المتابعة والتنفيذ ، حيث انه يشكل كبد الحقيقة ، وهو بيت القصيد في موضوع التنمية السياسية ، لانه يشمل الارادة الملكية ، البرلمان ، الحكومة ، الاحزاب ، القضاء، الحريات العامة ، الاستقرار ، الانتماء ، الشباب ، المرأة ، والحوار الوطني .

١. الرؤية الملكية

تهدف الرؤية الملكية الى تنمية الاردن سياسياً وارسائه كمجتمع معاصر ، متطور ، متسامح ، منفتح ، قوامه العدل والحق وركيزته العدالة الاجتماعية وجناحاه الديمقراطية والاستقرار .

تعميم الاردن كنموذج حضاري للدولة العربية الاسلامية الديمقراطية، وكنموذج في التسامح

والوسطية وحرية الفكر والابداع والتميز.

بادئ ذي بدء حديثي موجه الى الاستراتيجية وليس ما اقوله من قريب أو بعيد يعني الملك كشخص ، وانما انا اتحدث عن سياسة ، ولهذا فان ما ورد تحت موضوع الرؤية الملكية هو تمنيات ورغبات وهذه لن تتم من خلال طرحها بهذا الشكل ، فهي نتيجة لممارسات تنجم عن تطبيق فعلي في موضوع التنمية السياسية هذا من جهة، ومن جهة اخرى لا يجوز ان نتحدث عن الحالة التي يراد للاردن ان تصل به الرؤية الملكية الى نموذج ، لان النموذج يفرض نفسه من خلال المعطيات الايجابية وليس قبل البدء في تشكيله وتكوينه ، وقد سبق وان رفعنا شعار ان ديمقراطيتنا في الاردن ستكون نموذج وكانت النتيجة ان احداً لم يأخذ بها لانها فشلت على ارض الواقع ، فأقل ما يمكن ان توصف بها الممارسات والسلوكيات الاردنية فيما يتعلق بالديمقراطية هو الديمقراطية المخادعة، التي تظهر للخارج ثوباً مزركشاً ولكنها في الداخل ما زالت تمارس ذات الاساليب قبل هبوب رياح الديمقراطية ، ويصف البعض الديمقراطية الاردنية كالبطة العرجاء التي لا تصل الى ما تريد نظراً للعاهة التي تعاني منها .

فيما يتعلق بالرؤية :

حتى تستكمل مثل هذه الرؤية طريقها في العمل وتكسب ديمومة الاستمرار كان يفترض ان يكون هناك عدد من المستشارين الذين يستشارون حول الملك ، وفي شتى المجالات وصنوف المعرفة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، وان تكون دائماً دراساتهم واستشاراتهم في خدمة الملك ، وان تنطلق احاديث الملك وتتكون صورة الواقع وتشخيصه واستشراف المستقبل في ضوء الاستشارات العلمية ، على ان تتوفر في مثل هؤلاء المستشارين الشجاعة والجرأة في طرح الاراء وان يكونوا مستشارين لا موظفين ، وان يكون لكل منهم امتداده في مجال تخصصه في المعاهد والجامعات ومؤسسات البحث العلمي حتى تأتي دراساتهم واستشاراتهم اكثر نضجاً ، وتعتمد على أوسع قاعدة ممكنة من أصحاب المؤهلات والخبرات لتكون في خدمة الرؤية الملكية .

انا لا اعتقد ان رأي حاكم أو مسؤول يريد ان تكون بلده نموذجاً يحتذى، يرى ضيراً في حشد الطاقات والخبرات والمؤهلات من حوله، لتقديم المشورة له، حتى يخرج قراره اكثر صوابية، وليكون موقع هذا القرار بالاتجاه الذي يشكل البوصلة ليهتدي بها الاخرون، وهم كل المتأثرين في جميع مفاصل الدولة والمجتمع.

بلورة الرؤية الملكية تحتاج الى حشد الطاقات والعمل على تقنين هذه الرؤية حتى تتحول لدى صانع القرار على قدر من الوعي والفهم والقدرة على ترجمتها ليس في صناعته لقراره فحسب ، بل وسلوكه في حياته اليومية لانه كصانع قرار لا يعيش الا من أجل الدولة والمجتمع ، حيث وضع في موقع التكليف لا التشريف ، وحتى لا تذهب الرؤية الملكية كصرخة في واد ، كما يحصل في أن كثيراً من المسؤولين يفشلون في اداء مهماتهم وما يتطلب منهم، لانهم لم يتجاوبوا مع الرؤية الملكية ، ولهذا نعمد الى التغييرات الحكومية على صعيد رئيس الحكومة أو على التعديل الوزاري على صعيد الوزراء ، وفي الحالتين التغيير أو التعديل بمثابة وضع العصي في دواليب العجلة حتى لا تمارس حركة دورانها .

حشد الطاقات يجب ان لا تستثني أي مبدع وأن لا يكون الاختيار خاضع لمعايير الولاء الساذج الذي تأخذ به الاجهزة الامنية ، لان كل المواطنين وبدون استثناء ليس فيهم من لا يحب وطنه ويرغب في خدمة هذا الوطن ،ولكن عندما تشرع امامه الابواب وتفتح النوافذ، وليس هناك من هو عازف عن أداء الخدمة الوطنية، ولكن دون ان ينساق سوقاً بطريقة التعليمات الفوقية أو العرفية، لانه لا يمكن ان نبني وطناً من مجموعة من العبيد ، فالاوطان تبنى بسواعد الاحرار .

مما سبق تستطيع مؤسسة الحكم ان تكون بمثابة العقل الذي يبتكر الافكار ويبرمجها ويراقب قنوات مسارها ، وفي ضوء ذلك توضع معايير التقويم والتقييم لمدى الفاعلية والنجاح لجميع العاملين في كل مفاصل الدولة والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، لاننا نملك حكومة على ارض الواقع تقوم بالتنفيذ ، وحكومة ظل تراقب ما يجري على ارض الواقع ،من الممكن ان تكون لعناصر هذه الحكومة القدرة على رفد التشكيلات الحكومية بالخبرات اللازمة لاداء الدور السياسي، عند فشل هذا العضو او ذاك من تمثل البرنامج السياسي المرسوم ، ومن خلال هذه الالية نتمكن مما يلي :

حشد اكبر قاعدة من الخبرات والمؤهلات حول مؤسسة الحكم.

الخروج بافكار في شتى المجالات اكثر نضجا واكثر قدرة على الديمومة والاستمرار.

خلق منهجية العمل المؤسسي المعتمد على العمل الجماعي ، والبعد عن صيغ العمل الفردي ، وتعزيز النهج المعتمد على معايير الكفاية والكفاءة ، والبعد عن معايير الاجهزة القائم على ان كل مواطن متهم حتى يثبت براءته.

تزويد الدولة دوما بدم جديد من القيادات الشابة ، والقادرة على تفعيل الحياة في مؤسسات المجتمع الرسمية والشعبية .

خلق احساس لدى كل مواطن انه شريك في صنع الحياة على ارض الوطن بدلا من الشعور لدى المواطنين ان للدولة ازلامها وعائلاتها .

.٢شراكة حقيقية وفعالة مع البرلمان

البرلمان هو المؤسسة الرسمية التي يجب ان تنبثق عن طموحات واماني الشعب، وان يتم الوصول اليه بالطرق النزيهة،ومن خلال قانون انتخابي نزيه، يؤكد على توسيع مشاركة اكبر قاعدة ممكنة من الشعب.

ان الطموح يجب ان يتركز على الوسائل القادرة على خلق برلمان حقيقي، وممثل عن حقيقة ما يجول في نفوس منتخبيه ، وهذا يعني وضع قانون انتخاب عصري ، هذا القانون يجب ان يكون حصيلة حوار وطني شامل ، بحيث تشترك في لغة الحوار كل اطياف العمل السياسي بدون تدخل من الحكومة، الى جانب ممارسة مؤسسات المجتمع المدني لدورها في هذا الحوار ، وأنا اعتقد اننا اذا استطعنا ان نضع قانون انتخاب يمثل القطاعات السكانية في المجتمع وبشكل عادل ، يمكن ان نوازن بالتمثيل السكاني التمثيل الجغرافي ،بحيث يشكل النواب حالة التمثيل السكاني حسب الكثافة السكانية ، وان يشكل مجلس الاعيان حالة التمثيل الجغرافي وبشكل متساو لكل المحافظات ، عندها نقطع الطريق على المتخوفين من عملية التمثيل السكاني .

ان الشراكة الحقيقية فيما بين مجلسي الامة والحكومة وكذلك السلطة القضائية تتم بشكل آلي، لان عضو مجلس الامة جاء لمصلحة الامة، وعضو الوزارة جاء ليخدم المجتمع وتنفيذ برنامج حكومي، حظي بموافقة مجلس الأمة، والسلطة القضائية لن تكون في حالة وضع المعايير والضوابط لاختيار عناصر القضاء فيها إلا لخدمة المجتمع .

ان عضو البرلمان يجب ان تتوفر فيه مجموعة من الشروط والمؤهلات التي لا بد للقانون ان يؤكد عليها، لان الوظيفة التي يقوم بها البرلمان هي وظيفة خطيرة ، وقد تكون اكبر واخطر وظيفة في الدولة والمتمثلة بوضع القوانين ، ومراقبة اداء السلطة التنفيذية ومحاسبتها ومساءلتها عن اداء اعمالها ، وهو بذلك صمام الامان في عدم توغل السلطة التنفيذية في ممارسة الصلاحيات المنوطة بها .

إن الاداء البرلماني لا يقاس بمدى خضوعه لهذه الحكومة او تلك ، بل يقاس بمدى ما انجزه من قوانين لمصلحة الشعب ، وبالقدرة على مراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية ، وهذا يتطلب ان تتوفر في المجلس النيابي من خلال مؤهلات أعضائه، من يملك القدرة العلمية والعملية على اداء الدور

في سن القوانين واداء الدور في فهم اداء السلطة التنفيذية ، حيث ان سلطة الشعب تختزل في هؤلاء الاعضاء الذين انتدبهم بالانتخاب لاداء السلطة نيابة عنه ، وهؤلاء يشكلون الرافعة الحقيقية للاخذ بيد هذا الشعب نحو التقدم ، لان المجتمع يتقدم من خلال ادائه السياسي ومدى قدرته ووعيه على دور هذا الاداء ، وعضو البرلمان يجب ان يكون على درجة من القدرة على اداء هذا الدور ، وحتى يتسنى لنا ذلك لا بد ان لايسمح القانون الانتخابي لأي كان في الولوج الى مؤسسة البرلمان الا اذا كان يملك القدرة على الاداء ، حيث على المجتمع ان تتاح له الفرصة للاختيار من بين خيرة ابنائه ، وحتى يكون لهؤلاء الخيرة دور فاعل يجب ان يبتعد دورهم عن الدور الخدماتي المناطقي ، حيث يجب ان تكون هناك عدالة في توزيع الخدمات فيما بين جميع المحافظات ، وسوء التوزيع يدفع النائب الممثل ان يلهث وراء تحصيل هذه الخدمات، ويخضعه لعملية ابتزاز من السلطة التنفيذية المنوط بها توزيع هذه الخدمات على حساب مواقفة النيابية من اداء هذه الحكومة ، ان الشراكة الحقيقية والفعالة من البرلمان تكمن في القدرة على ان تكون مخرجات العملية الانتخابية ذات تمثيل حقيقي للمجتمع ، وأن يمارس هذا المجلس دوره من خلال توفير كل مستلزمات هذه الممارسة ، فهناك الى جانب القانون الانتخابي يجب ان تكون المكاتب الاستشارية ومؤسسات البحث العلمية التي تعمل الى جانب المجلس ولخدمة الاعضاء، حتى يكون هؤلاء الاعضاء على دراية بالمواضيع المدرجة على جدول اعمالهم وبشكل علمي مدروس ، وان تتواصل اعمال المجلس اطول فترة ممكنة من ايام السنة ، وان يحظر على الحكومة استصدار أي قانون في حالة اجازة المجلس ، خاصة اذا كانت اجازة المجلس قصيرة .

لا بد للمجلس ان يكون ممثلاً للاطياف السياسية الفاعلة والعاملة تحت مظلة القانون ، بحيث تكون هذه الاطياف قادرة على تشكيل الحكومات من خارج اعضاء المجلس، ولكن من هذه الاطياف ذاتها ،لانه لا يمكن الحديث عن تداول السلطة في ظل غياب تمثيل حقيقي للاطياف السياسية داخل اهم مؤسسة من مؤسسات الحكم ، ثم ان مبدأ تداول السلطة يسهم بشكل فاعل وكبير على شراكة حقيقية وفعالة مع البرلمان، لان الاطياف السياسية المتصارعة سلمياً تسعى دوماً لتقديم الاداء الافضل والخدمات الافضل لكسب ثقة الشعب.

٣. حكومة متجاوبة واصلاحية

لا بد لاي حكومة ان تكون متجاوبة مع اماني وطموحات جماهير الشعب ، وان يكون لكل حكومة قضية وطنية سياسية او اقتصادية، وواضحة في حدود علاقتها الخارجية، من خلال برنامج واضح المعالم ، تعتمده في برنامجها لتنال ثقة المجلس النيابي عليه.

ان أي حكومة تشغل نفسها في قضايا مماحكات سياسية مع هذا الطرف أو ذاك ومع اطراف سياسية داخلية أو خارجية ، أو تقوم بالتعدي على الديمقراطية في ظل غياب المجلس التشريعي من خلال اصدار القوانين المؤقتة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أو من خلال رفع الشعارات ذات البريق السياسي ، أو من خلال اللجوء لحل مشاكلها الاقتصادية على حساب معيشة المواطن من خلال رفع الاسعار ، أو زيادة الضرائب، في الوقت الذي يئن فيه المواطن من سطوة الفقر والجوع والبطالة ، فان هذا النوع من الحكومات لن تكون موصوفة بالحكومات المتجاوبة والاصلاحية.

ان التشكيل الحكومي لا بد وان يكون في ضوء معايير واسس وطنية ، الى جانب ان تتم عملية الاختيار لاعضاء الفريق الوزاري في ضوء معايير الكفاءة والكفاية ، وممن يملك رؤية واضحة في ادارة شؤون حقيبته الوزارية ، وان تتاح له الفرصة الكافية لاداء دوره المنوط به ، لان الاستقرار الحكومي يعطي دافعية للعمل وقدرة على التخطيط ، واصدار الانظمة والقوانين الملائمة التي تعود على الوطن والمواطنين بالفائدة .

في الحديث عن الشفافية ومحاربة الفساد لا بد ان تكون هناك لغة واضحة بحيث يستطيع المواطن الحكم على هذا الاجراء الحكومي او ذاك ، وعندها تغيب لغة التشكيك والتأويل التي تكثر في غياب الرؤيا وعدم الوضوح لدى المواطن الذي هو رصيد الوطن وعدته ، ويستطيع المواطن كسب ثقته بوطنه وحكومته ، ولا يقع فريسة سهلة للشائعات التي في كثير من الاحيان تستهدف الامن الوطني ومساره السياسي وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى كل عضو في الحكومة كما ان على الحكومة مجتمعه ان تسعى لطرح برامجها ومعالم طريق سياستها امام الجماهير ، وان تكون واضحة في العقبات والمشاكل التي تواجه عدم قدرتها على مواجهة هذه المشكلة أو تلك.

الحكومة التي تأتي ولا تعي تماماً ان المشاكل الحقيقية يمكن تشخيصها بالفقر والبطالة والمديونية والفساد بجناحية ، ولا تضع الخطط والبرامج لمعالجة هذه المشاكل يحكم عليها بالفشل ، لانها تتلهى بالقضايا الجانبية على حساب القضايا الحقيقية ، ومن يريد ترحيل هذه المشاكل للسنوات القادمة ليصطدم بها رئيس وزراء قادم فهو واهم، لان المهمة الملقاه على عاتقه في كتاب التكليف تتطلب منه ان يقدم على الفعل وإلا فليرحل ، وفي هذا يكتسب احترام الناس، فمن لا يتمكن من حل المشاكل التي يواجهها ويعلن عدم قدرته على ذلك خير الف مرة من الفهلوي الذي يوهم الناس انه قادر على حل كل المشاكل وهو مقعد في كرسي الحكم.

لنعد الى الشفافية ، في الشفافية توزن اقوال وممارسات الحكومة بفريقها الوزاري أو بأعضائها

فيما يتم من ممارسات في اداء العمل ، لان الحكومة تخضع لمساءلة مجلس النواب من جهة ولرقابة شعبية من جهة اخرى ، ولهذا فان الحرص على الاداء الواضح يصب في مصلحة الحكومة لاداء دورها ونجاح هذا الدور من اجل تنفيذ برنامجها الوزاري بالدعم الرسمي من خلال مؤسسة البرلمان والدعم الشعبي من خلال الرضى عن الاداء اليومي والمصداقية امام الجمهور .

حكومة اصلاحية ، كيف؟ ، هل تملك اية حكومة برنامج اصلاحي؟ ، وأي اصلاح يمكن اذا لم نتمكن من معالجة مشاكلنا الكبيرة من فقر وبطالة ومديونية وفساد ، الاصلاح يعني انك صاحب رؤيا سياسية ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية، فأي من حكوماتنا كانت لديه مثل هذه الرؤيا ؟،واذا كنا نستنسخ المسؤولين ونحارب المبدعين فكيف يتشكل لدينا حكومة اصلاحية ، واصلاحية ماذا ؟،التربية والتعليم ، التعليم العالي ،الصحة، الأداء الإداري... الخ ، في بلدنا افضل مجالين نفاخر بهما التعليم والصحة وهما اكثر مجالين يؤرقان حياة المواطن لعدم قدرته على توفير غطاء لتأمين تعليم ابنائه ، وبشكل خاص التعليم الجامعي ، ولتأمين الخدمات الصحية ، ومع ذلك نحن نلهث في الاستزادة من بناء الجامعات الخاصة ، والمستشفيات الخاصة ودون ان يشعر المواطن باي اثر ايجابي على صعيد الخدمات الجامعية أو الصحية ؟،فهل الاصلاح الذي ننادي به لا يمس حياة المواطن ؟، واذا كان المواطن الذي يعيش الفقر والبطالة وهو من الطبقات الفقيرة ،بالاضافة إلى تدني الوضع للطبقة الوسطى هذا إذا وجدت،... فكيف يتم الاصلاح دون ان يلمس الناس اثاره ؟ ، لان الاصلاح ليس جملاً انشائية ، هو سياسة على ارض الواقع تبرز عندما يتم التخفيف من معاناة المواطن ، والا كان الاصلاح كلام في كلام، قد يقول البعض تريدنا ان نستورد حكومات من الخارج لاقامة الاصلاح ،ونحن نقول ان البلد فيه الكثير من الكفاءات والطاقات المبدعة ، ولكنها مغيبة ونحن لا نريد إلا تحريرها.

٤.قيام احزاب ديمقراطية ذات امتداد وقاعدة جماهيرية

يعجب المرء عند طرح قيام احزاب ديمقراطية ، وكأن هذه الاحزاب ليست الا صورة من صور المجتمع ، بحيث ان ما يجري في الحياة اليومية يعكس وعياً وسلوكاً ديمقراطياً لدى الناس من خلال ثقافة ديمقراطية ، وان الاحزاب حالة شاذة عما يجري في المجتمع ، ان الديمقراطية تربية تحتاج الى ممارسة وسلوك ،ولا بد ان ترافق الانسان منذ الصغر وفي كل مؤسسات المجتمع ، الاسرة، ورفاق اللعب ، والمدرسة ، والنادي .... الخ ، حتى يتمكن المواطن ان يعي تماماً الممارسة الديمقراطية، مع الاخذ بعين الاعتبار ان الوطن قد مر في فترة طويلة كان فيها العمل

الحزبي ممنوعاً وتحت طائلة التجريم ، ولهذا لم يتسن للمواطن والمجتمع فرصة التربية الديمقراطية حتى يتكون وعي سياسي يمارس الديمقراطية داخل الاحزاب وخارجها.

من يطرح ويطالب بقيام احزاب ديمقراطية عليه ان لا يذهب في معالجة الجزء على حساب الكل ، لان الاحزاب جزء من المجتمع ، فاذا كان المجتمع غير قادر بعد على استيعاب العمل الديمقراطي، فكيف يمكن للحزب الذي هو صورة مصغرة عن هذا المجتمع ان يمارس هذا العمل؟، ولهذا فان قيام احزاب ديمقراطية مرهون بتطور المجتمع على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، لانه لا يمكن فصل العمل الحزبي عن العمل الاجتماعي العام.

ان الحالة الديمقراطية المشوهة التي اصابت الاحزاب من خلال الانتخابات الداخلية، قد عملت على تفسيخ هذه الاحزاب، لان كل عضو او تيار كان يصاب بالاحباط من العمل الحزبي، جراء هذه الممارسات اللاديمقراطية ، يعمد للخروج من الحزب، او ان يشكل تيار اخر داخل الحزب نفسه، فيتحول الصراع داخل الحزب الى صراع الاخوة أو الرفاق الاعداء .

إن الديمقراطية التي ننشدها داخل الاحزاب هي صورة مصغرة عن الديمقراطية التي ننشدها في المجتمع في الانتخابات المحلية البلدية والانتخابات الوطنية العامة ، بالاضافة الى ممارسة الديمقراطية في مؤسسات المجتمع المدني، مثل النوادي والجمعيات والنقابات، وهذه الاخيرة لا تسلم من تدخلات الاجهزة الحكومية ، لان المواطنين في نظر هذه الاجهزة ، مواطنون شرفاء وغير شرفاء ، فالشرفاء هم من ينصاعون لتعليمات الاجهزة ، اما الذين يرفضون فهم غير شرفاء، اذا اردنا الديمقراطية عن قناعة وايمان علينا ان نترك اساليب التدخل في شؤون الاحزاب الداخلية ،فهي مؤسسات وطنية تعمل بموجب القانون وما دام الجميع في القوى السياسية قد أقرّ بشرعية النظام وقبل ان يعمل تحت مظلة القانون فلا داعي للخوف منه أو التلصص عليه ، فاسلوب العقلية العرفية الذي لا زال يعشعش في عقول الكثيرين لا يبني وطناً ولا ينتج احراراً ولا يصنع ديمقراطية ، كيف نريد احزابا ديمقراطية ونحن نحارب الديمقراطية في كل موقع ، واعضاء هذه الاحزاب يدفعون دفعاً لانهم يحاربون على جبهتين ، جبهة الاجهزة الحكومية والاخرى جبهة العناصر التي افسدتها هذه الاجهزة داخل التنظيم الحزبي .

احزاب ذات امتداد وقاعدة جماهيرية ، ما من حزب الا ويشهد تراجعاً في عدد اعضائه ومنتسبيه، والسبب هو ما يواجه هؤلاء الاعضاء من مضايقات امنية ووظيفية ، ومضايقات في ممارسة الانشطة من قبل اجهزة الدولة ، فكيف يتسنى للحزب ان يمتد وتتسع قاعدته الجماهيرية في هكذا وضع ؟ ، كثير من الاعضاء ممن ترك العمل الحزبي بسبب تهديدات الاجهزة الحكومية وملاحقة اجهزة السلطة لهذا العضو او ذاك ، خاصة وان اي عمل يتقدم له المواطن لابد وان

يخضع لموافقة هذه الاجهزة ، فتبدأ مساومة المواطن طالب العمل خاصة اذا كان ينتمي لهذا الحزب او ذاك ، وتنتشر القصص بين المواطنيين فيحجمون عن الانتظام لهذه الاحزاب والمشاركة في نشاطاتها ، وكثير من الاباء من ينبه ابناءه لمثل هذه الحالات و يخير الانسان بين العمل السياسي ومحاربة الاجهزة له في رزقه وفرص عمله ، أو الاحجام عن العمل السياسي ، وغالباً ما تصل به الحالة الى الخيار الثاني.

لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية، لا بد من العمل على ازالة كل العوائق التي تقف في طريق تقدم هذه الاحزاب، كمؤسسات مجتمع مدني تسهم في بناء الوطن ودعمه ، لان الوعي السياسي لدى المواطنين وقدرتهم على المشاركة السياسية لا يمكن الا ان تكون من خلال عمل تنظيمي، والعمل الحزبي هو الاطار التنظيمي الذي يمكن المواطنين من اداء دورهم بفعالية ، ولهذا فان أي معوق سياسي في طريق تقدم هذه الاحزاب، لا بد وان يكون من اهتمامات السلطات التنفيذية - الحكومات - يضاف الى ذلك معالجة الوضع الاقتصادي الذي يقف عائقاً في طريق انتشار هذه الاحزاب، لعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات العمل الحزبي وانتشاره على امتداد ساحة الوطن ، الى جانب كل ذلك فان الثقافة السياسية لدى المواطنين تسهم في رفد الاحزاب بالعناصر والكوادر النشيطة القادرة من خلال التزامها الحزبي المساعدة على تطوير العمل الحزبي بالاتجاه الذي يخدم الوطن وأهدافه.

ان التربية لها دور فاعل في رفد العمل الحزبي بالعناصر الشابة من خلال التوعية السياسية، وابراز اهمية دور المواطن في ان يكون له موقف ورأي ، وان هذا الموقف وهذا الرأي لن يكون له التأثيرالا من خلال الممارسة الحزبية ، حيث ان الوقوف موقف المتفرج من قضايا الوطن لن تكون لا في صالح المواطن ولا في صالح الوطن ، فالوطن يحتاج الى كل ايادي ابنائه حتى يتمكن الجميع من خدمة وطنه، وهذه تأتي من خلال المساهمة في المشاركة السياسية المنظمة عن طريق بوابة الاحزاب.

ان الدولة الواعية هي التي تسعى الى تقوية الاحزاب السياسية، وتفسح المجال امام فعالياتها ونشاطاتها ، وتساهم في ميزانياتها ، حيث الوعي السياسي وممارسة الحياة الديمقراطية تسهم بشكل كبير في الامن الوطني، وهو لب القصيد بالنسبة للدولة العصرية ، لان النظام السياسي الواعي لا يخشى المعارضة الوطنية السلمية ، فمجالات العمل والتعاون افضل بكثير في هذه الحالة من حالة الاحتقان والكبت والقمع، التي يتخذها النظام كسياسة لحشد الدعم والولاء ، لان حالات الكبت والقمع والاحتقان، لا بد وان تنفجر في وجه النظام اياً كانت مظاهر الهدوء التي

يستشعر بها النظام، فالناس كما يقولون للصبر حدود ، واذا لم يعد الصبر مجدياً ، فهم لا يملكون شيئاً يخافون عليه .

قيام احزاب ديمقراطية ذات امتداد وقاعدة جماهيرية يتمثل برفع يد الاجهزة عن التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الاحزاب ، وعدم استخدام العضوية في هذه الاحزاب جريمة يعاقب عليها المواطن في وظيفته وممارسة نشاطاته، وفي فهم الدعم لهذه الاحزاب من دعم مادي الى افساح المجال ، وتذليل العقبات امام نشاطاتها وفعالياتها ، والى التثقيف الوطني على ان الاحزاب مؤسسات مجتمع وطني ، وجودها ضروري في خدمة المجتمع وتوسيع مدارك ابنائه ، من اجل المساهمة الفاعلة لاعضاء المجتمع في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

٥. تكريس مبدأ العدل والحرية

لقد ارتبط مفهوم العدل بالقضاء، والسلطة القضائية هي احدى السلطات الثلاث لمؤسسات النظام السياسي الى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، والقضاء مأمن الخائفين وملاذ المظلومين، والقاضي هو اداة النظام القانوني، ولا بد للقضاء ان يكون مستقلاً حتى يتمكن من اداء دوره المنوط به ، وان تكون للقاضي حريته في اتخاذ القرار القانوني في ضوء المحاكمة العادلة، وهناك مجموعة من المعايير ، التي لا بد ان تتوفر في القاضي من حيث المؤهل العلمي وعوامل الاخلاق والنزاهة والجرأة والحس العالي بالمسؤولية والكفاءة المهنية ، وهذه كلها تتطلب البعد عن المحسوبية في التعيين ، وان يتم من خلال سلطة قضائية مستقله .

ان الحرية قد ارتبطت بصورة تطبيقية في الديمقراطية ، والغرض الوحيد الذي يحق للسلطة بطريقة مشروعة للوقوف في طريق الفرد يتمثل في منع الفرد من ايذاء نفسه أو يقاع الاذى بالاخرين ، ولا يجوز ان تكون هناك قيوداً على حرية التعبير والمعرفة والعلم والتعليم وابداء الرأي ، وان سلوك الفرد في المجتمع مشروع اذا اتفق مع القانون ، ويكون هذا مشروعاً اذا اتفق مع الدستور ، ويكون الدستور مشروعاً اذا اتفق مع ارادة الشعب.

ان الحرية لايمكن ان تتوفر بدون الديمقراطية ، وهذه لا يمكن ان تشكل مجتمعاً ديمقراطياً بدون انسان حر ، والحرية تجعل الانسان يحقق ذاته ويعبرعن امكاناته ويحكم نفسه بنفسه ويعيش امناً على يومه وغده، آمناً على رأيه وعلى رزقه سواء بسواء .

نحن بامس الحاجة الى عملية اصلاح فعلية للنظام القضائي وان تأخذ السلطة القضائية دورها الفاعل ، وهي السلطة التي لا يكاد الكثير من المواطنين معرفة انها احدى السلطات الثلاث ، كما انه في غياب الديمقراطية الحقيقية فقد غابت الحرية الفاعلة والمسؤولة .

ان ميزان العدل هو القضاء ، وعلينا ان نجعل منه الميزان الذي يزن الامور بدقة متناهية، وهذا لن يتم من خلال النصوص القانونية ولكن من خلال التطبيق الفعلي لهذه النصوص ، وقد قيل اعطني معلما جيدا لاعطيك تلميذا ماهرا ، ونفس القول يمكن ان يقال اعطني قاضيا جيدا لاعطيك قضاء عادلا ، فالعبرة ليست في النصوص انما هي في التطبيق ، وحتى يكون القاضي قادرا على اداء وظيفته بكل امانة واخلاص ، لابد وان تتوفر فيه وله كل معطيات وظيفة الامانة والاخلاص ، وهذه تكمن في كل المسوغات العلمية والعملية والشخصية.

ان توغل السلطة التنفيذية واضح بشكل كبير جدا ، وهو عمل مدمر للسلطة القضائية التي من اول شروط عملها هو الاستقلال وعدم الشعور بالتأثير من اي طرف كان ، فصلاحيات وزير العدل في السلطة التنفيذية يجب ان لا تتجاوز قناة اتصال بين السلطتين التنفيذية والقضائية ، كما هي صلاحيات وزير الشؤون البرلمانية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، لان عمل الدولة بقدر اعتماده على فصل السلطات الثلاث ، فلابد ان يكون عمل هذه السلطات متناغما كالمقطوعة الموسيقية .

لقد قيل العدل اساس الملك (الحكم) فمن مؤشرات الحكم الصالح وجود نظام قضائي يكون ملاذا للضعيف والصغير من ظلم القوي والكبير ، فيه المأمن على الحياة والملاذ من الخوف والا ضاع المجتمع ودمرت اركان الدولة ، من هنا علينا ان نعمد الى مايلي :

ان نعيد النظر في قوانيننا ، ونقوم بالحذف او التعديل لكل ما يتعارض مع المفهوم الديمقراطي وحقوق الانسان ، حتى يتوفر الانسجام ما بين النظرية والتطبيق.

ان تكف السلطة التنفيذية عن ممارسات التدخل في شؤون القضاء ، لان من ابسط القواعد الديمقراطية ان لاتتجاوز سلطة ما على صلاحيات سلطة اخرى .

ان يتم تحصين عمل القاضي في تعزيز مؤهلاته العلمية والعملية والشخصية.

أن لايسمح وتحت اي ظرف عدم مساواة المواطنين امام القضاء .

أن يسري تطبيق الاحكام القضائية على جميع المواطنين وبدون استثناء الا في ضوء مسوغات قانونية وموافقة القاضي المعني .

٦.صون الحقوق والحريات العامة

ان الممارسة الديمقراطية تنعكس بشكل ايجابي على ضمان لحقوق الانسان السياسية ، واكد الدستور ان الناس امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات ، وحتى يتمتع المواطن

بحقوقه الانسانية لا بد وان يعيش في دولة القانون والمؤسسات لا دولة الافراد والامزجة ، ونحن ما نزال بعيدين كل البعد عن الوصول لدولة المؤسسات ، دولة القانون ، لان المؤسسات تتحول الى مؤسسة الرجل الاول فيها ، وتغييب حقوق الاعضاء العاملين في المؤسسة ، وتخضع خدمات هذه المؤسسة لامزجة الافراد ، والاحتكام الى المعايير والاسس القانونية يكاد يكون معدوماً .

ان الدستور قد كفل للشعب حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، ولكن عملية تعطيل الدستور، قد اضاعت على الشعب الكثير من هذه الحقوق ، ولا يظنن احد ان تعطيل الدستور لا ياتي إلا من خلال الاعلان عن ذلك، ولكن عدم العمل بالدستور والاحتكام لنصوصه هو بمثابة عملية تعطيل .

ان الديمقراطية وحقوق الانسان عمليتان متلازمتان ، فلا ديمقراطية بدون حقوق انسان ، ولا يمكن لحقوق الانسان ان تتحقق في غياب الديمقراطية ، لذلك فالذي يسعى لبناء مجتمع ديمقراطي عليه ان يبدأ باعطاء الناس لحقوقهم ، وتشجيعهم على ممارسة هذه الحقوق حتى يسهل عليه بناء مجتمع ديمقراطي منشود .

ان الحريات العامة تشمل ثلاث مجموعات كبرى تتمثل فيما يلي :

حريات التحرر من السلطة الاجنبية بكل انواعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاعلامية .

حريات محورها التنظيم الداخلي للمجتمع وهي الحريات الاساسية.

حريات محورها افعال الفرد وهي الحريات الشخصية .

وعند الحديث عن الحريات العامة لا بد ان يشمل المجموعات الثلاث السابقة الذكر، وفحص توفر الظروف الملائمة التي تساعد على تحقيق هذه الحريات ، بحيث يقوم الفرد والمجتمع على ممارستها بدون معوقات داخلية او خارجية تكمن في وجود عوائق ذاتية ، تراثية ، سياسية ، اجتماعية ، وعالمية .

ان المواطن الحر هو القادر على الابداع في ظل الحرية المسؤولة وهو القادر على الدفاع عن الوطن ومكتسباته ، اما المواطن الذي يشعر بالغبن في ممارسة حرياته فقد يكون عوناً للاجنبي والطامع في الوطن ، وهو اداة طيعة في يد اعداء الوطن ، وعلينا ان نعي ذلك عندما نقوم بالتضييق على المواطنين في حياتهم اليومية ومنعهم من ممارسة حقوقهم، لان مثل هذه الممارسات قد تشكل طابوراً خامساً في داخل الوطن ، وهو اشد فتكاً من اولئك الاعداء المتربصين، لان

هؤلاء يمكن رصد تحركاتهم والحيطة من مؤامراتهم ، اما ان ينقلب المواطن الى عدو للوطن وتسهيل مهمة الاعداء، فهو مما يصعب رصده ووأده في مكانه قبل ان يستفحل امره، ويصيب الوطن والمواطنين بالاذى.

المواطن هو السياج الحقيقي للوطن، وحتى يكون سياجا منيعا فما علينا الا ان نحسسه بمواطنته وآدميته، والا فان كثيرا من المواطنين بحكم تفضيلهم لمصالحهم الذاتية على المصلحة العامة للوطن سيتحولون الى لقمة سائغة لاعداء الوطن ، وعلينا ان لا نركن الى الخطب الرنانة والجمل الانشائية عن الوطن والوطنية في حين اننا نوغل في قتل الحياة في نفوس الناس ، فالناس عندما تقتل فيها الحق وتداس كرامتها قد يعبث بها الشيطان ، ولابد من تحصين نفوس الناس في احساسهم بانسانيتهم وآدميتهم وحقوقهم الوطنية .

٧.تعزيز الاستقرار

في ظل ظروف سياسية مشبعة بالاحباط وكبت الحريات والقمع للرأي والرأي الاخر ، وفي ظل ظروف اقتصادية تتمثل الفقر والبطالة وغياب الطبقة الوسطى، وفي ظل ضغوط اقتصادية خارجية تتمثل في المديونية وما يترتب عليها من التزامات لخدمة الدين الخارجي، وفي ظل غلاء الاسعار وغياب الرقابة وعدم الحد من الفساد الاداري والمالي ، فان هذه كلها بيئة صالحة لعدم الاستقرار .

ان المواطن الذي يشعر بان حقوقه مهدورة سواء كانت على الصعيد الداخلي أو الخارجي سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي او الاجتماعي ، فانه يشكل بنية صالحة لعد م الاستقرار، فهو يميل الى التمرد للخلاص من الحالة المأزق ، الذي يشعر انه يعيش فيه حتى يصل الى حالة افضل ، وعدم الاستقرار هذا قد يجلب عوامل تساعد على التدخلات الخارجية التي تزيد من مأزق الوطن والمواطنين ، لا يكفي تعزيز الاستقرار ان تملك اجهزة امن قوية ولكن يكفي ان تملك مواطناً قوياً يجند نفسه للدفاع عن الوطن ، ولا يسمح لكل حالة قد تنعكس سلباً على الوطن والمواطنين ، فالمواطن القوي بوعيه وبشعوره بعدم الغبن والظلم يؤمن ان الاستقرار حاجة ماسة ليست له فحسب بل هي لابنائه وجموع أبناء الشعب ، وما عدا ذلك فان تعزيز الاستقرار الذي يعتمد فقط على القبضة الامنية فهو قابل للاختراق ، والاستقرار يبدو مظهرياً موجود ولكن في حقيقة الامر هو آيل للانهيار في اية لحظة حالما يشعر المتربصون بان القبضة الحديدية الامنية قد اغمضت عينيها ولو قليلاً .

لا بد ان ينبع الاستقرار من داخل المواطن نفسه ، وان يشعر كل مواطن ان هذا الوطن ملكه وعليه واجب الحفاظ عليه ، وان أي خدش للحالة الامنية العامة هي انعكاس للحالة الامنية الخاصة به.

الاستقرار ليس مقصوداً به الاستقرار الامني ، فهو يشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي ، لان أي ارتباك او خلل في أي مجال من هذه المجالات تولد حالة عدم استقرار لدى المواطن الفرد ولدى المجتمع ، لو افترضنا على سبيل المثال أنّ القائمين على صناعة القرار التربوي يصدرون في كل عام مناهج تربوية جديدة أو في كل عام لهم سياسة امتحانات عامة...الخ، هذا الخلل في السياسة التربوية يولد حالة عد م الاستقرار في صفوف المجتمع في كل فئاته، من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وأولياء أمور...الخ، وهكذا في المجالات الاخرى .

ان تعزيز الاستقرار يتطلب سياسة ثابتة في المجالات كافة، واصدار القرارات الموضوعية، والاخذ بعين الاعتبار مدى انعكاس مثل هذه القرارات ،ثم التوقيت الزمني لاصدار هذه القرارات، بمعنى قبل اصدار أي قرار له مساس بالمجتمع يجب دراسة الاثر الايجابي او السلبي الذي يمكن ان يشكله اصدار هذا القرار ، وان تكون هناك خطط علاجية للاثار السلبية الناجمة عن هذا القرار.

ان التخبط في اصدار القرارات وعدم الاخذ بعين الاعتبار مصلحة المجتمع يشكل انعكاساً سلبياً ، يؤدي الى حالة عدم الاستقرار، يجب على صانعي القرار ان يتجنبوه، والا فالمجتمع يعيش في حالة قلق مستمر، وهذا القلق يشكل خلل في الامن الاجتماعي للمجتمع لا يجعله قادرا على الصمود في وجه المشاكل والعقبات التي تعترض طريقه ، واذا اردنا تعزيز الاستقرار علينا أن نبتعد عن التسرّع في القرارات المصيرية التي تمسّ حياة المجتمع السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية....إلخ،وان كنا مضطرين لذلك فلا بد من حملة توعية يتم فيها التوضيح للشعب بالظروف التي فرضت مثل هذه القرارات ، وان الخيارات المتاحة أمامنا أملت علينا اتخاذ هذه القرارات.

٨. الرأي والرأي الاخر

في الديمقراطية هناك رأي ورأي اخر ، هناك اكثرية واقلية ، وكثيراً ما يخلط الناس في القول ويركزون على خضوع رأي الاقلية لرأي الاكثرية ، بحيث يضيع صوت الاقلية في زحمة هيمنة الاكثرية ، ولكن الذي يجب التركيز عليه هو حماية رأي الاقلية من هيمنة رأي الاكثرية ، لا بد

من وجود قنوات من خلالها يسمع الناس لما تقوله الاقلية، والا فان الاقلية لا تتاح لها فرصة الوصول الى جماهير الناس ، ونغّيب فرصة تبادل السلطة وهي التي تتيح تحقيق مبدأ اساسي في الديمقراطية ، لان الديمقراطية ترتكز اساساً على تحقيق مبدأ تبادل السلطة ، لكل تنظيم سياسي أو طيف سياسي أو مجموعة قوى سياسية الحق في تطبيق برنامجها السياسي من خلال الفوز بصناديق الاقتراع ، وهذا الفوز لن يتم في حالة تغييب صوت الاقلية .

عملية تكميم الافواه عملية شمولية تشمل الاكثرية والاقلية فمن يؤمن الا بنفسه ويعمل على تضييق الفرصة ، فرصة العمل بين الناس هو لا يؤمن بالديمقراطية؟ ، ومن يرفض ان تعمل الاطياف السياسية والقوى السياسية في الفضاء الوطني الرحب هو عدو للديمقراطية ؟، ومن يتعامل مع الاحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني بالاسلوب الامني العرفي هو عدو كبير للديمقراطية ؟، وكل الحديث عن الديمقراطية ان لم يترجم الى ممارسة عملية ممارسة مسلكية يومية ،ممارسة حياتية ، هو حديث كهنة في داخل المعابد دون الاخذ بيد الناس نحو الوصول الى ما يبتغيه الرب ، الهرطقة في الحديث عن الديمقراطية ليس ضد الديمقراطية فحسب بل هو ضد الجماهير وطموحاتها وامانيها ، هو ضد الشعب واستغلال بشع لهذا الشعب ، عند ما تتم عملية اغتصاب ارادته في عملية التغييب المخطط لها .

يقول احد الفلاسفة انا لا اتفق معك في الرأي ولكني مستعد ان ادفع بنفسي دفاعاً عن هذا الرأي ، والنضال السلمي الديمقراطي هو الذي يتيح لكل الافكار والاراء ان تتلاقح ، وان تطرح امام الشعب ليختار ما يناسبه في التمثيل، والتجربة العملية هي التي تحكم على هذا الرأي أو ذاك بأنه صالح أو طالح ، وهذه الممارسة في الحكم هي التي تدعم وجوده في السلطة او تدفع به الى صفوف المعارضة ، والقوى السياسية التي تمارس السلطة والمعارضة تملك القدرة على النضج اكثر، والقدرة على تمثيل اماني وطموحات الجماهير ، والعمل على فرز قيادات سياسية تمتلك الرؤيا في القيادة .

من يملك الرأي ؟ ، هل هي الحكومات ؟ ام مؤسسة البرلمان؟ ام السلطات الثلاث مجتمعة ؟، لان الرأي الاخر يمثله الجمهور من خلال مؤسسات المجتمع المدني من احزاب ونقابات واندية... الخ، هذا الجمهور الذي يشكل الأكثرية في غياب تداول السلطة ، يعني هناك تغييب لصوت الراي الاخر ، مما يؤدي الى حالة غير طبيعية عندما نتحدث عن رأي الحكومة بدون الرأي الاخر ، صوت مؤسسات المجتمع المدني ، وهذا لا يسمح بتشكيل رؤية سياسية ، وعمل في ضوء منهج سياسي محدد المعالم وواضح الأهداف .

هناك تشخيص واضح في غياب الرأي بان الرأي الاخر يمثله الجماهير الصامتة المغيبة عن اداء

دورها، وأصبحت هذه الجماهير هي الاكثرية ، ومن يمثل الحكم في المؤسستين التنفيذية والتشريعية لا يملك إلا الأقلية من التأييد الجماهيري؟ ، هل هذه الحالة المعكوسة هي الحالة الصحية التي نتحد ث عنها في موضوع الرأي والرأي الآخر؟ ، ومع ذلك فان الاغتصاب يشمل ارادة الرأي والرأي الأخر ، أين هو الوزير أو رئيس الوزراء ؟، وأين هو النائب الذي جاء في ضوء رؤية سياسية ويعمل في ضوء منهج سياسي ؟ .

كي نتحدث عن الرأي والرأي الاخر ، علينا ان نعيد للجماهير الصامتة حقها في الحياة السياسية وحقها في العمل دون وجل او خوف ، علينا ان ندفع بالاحزاب السياسية ان تؤدي دورها في مناخ خال من الرعب والخوف ، وعلينا ان نفسح المجال لمؤسسات المجتمع المدني ان تؤدي دورها دون رقيب امني، علينا ان نبتعد عن الاساليب الامنية ، فمؤسسة الأمن لحماية الوطن والمواطنين ، والنظام السياسي سيكون بالقطع في مأمن عندما يتحول كل مواطن الى رجل أمن ، لا عندما يتحول كل مواطن الى مجرم يجب ان يثبت براءته .

الرأي الأخر في الوضع الديمقراطي السليم هو حماية للوطن من الوقوع في الزلل ، وهو ناقوس الخطر الذي يلفت الانتباه الى ان الخطر قادم ويجب ان يتم تلافي وقوعه ، نحن نفتقد الرأي والرأي الأخر ، لاننا لا نريد ديمقراطية حقيقية ، ومن يريد ديمقراطية حقيقية تكون نموذ جاً للاخرين عليه ان يطلق العنان لقدرات الناس والى ارائهم والى فتح الابواب والنوافذ المغلقة كي يمارسوا حياتهم ، والسياسة منها على وجه التحديد بدون مساءلة امنية او وظيفية ، عندها يتشكل عندنا رأي ورأي آخر عندها تتلاقح الافكار، ومن يملك فكراً قابلاً للتطبيق هو الذي يفوز وهو الذي ينبت في الارض ، وعندها ايضاً تحاصر الافكار غير القابلة للتطبيق أو الدخيلة على المجتمع، والحوار السياسي الدائم لا القمع الأمني الدائم هو الذي يقنع هذا النفر أو ذاك بمدى صوابية الرأي أو عدم صوابيته .

.٩تطوير مستوى الانتماء ومهارات الانتاج

عندما نريد تطوير مستوى الانتماء يجب ان تكون هناك حقوق وواجبات واضحة الحدود والمعالم ، كيف يطالب الانسان ان ينفذ مجموعة من الواجبات دون ان ينتظر حصوله على حقوق ؟، على الرغم ان الانتماء في حالة الدفاع عن الوطن لا تحتاج الى مقارنة الحقوق بالواجبات، التي يدفع الانسان المواطن بتحملها فلو ان نظاماً سياسياً يحرم مواطنين من حقوقهم، وتعرض الوطن لاي عدوان خارجي فان على المواطن ان يهب للدفاع عن الوطن على الرغم من سوء ممارسة الحاكم او النظام السياسي ، والا كان تعامله مع القوى الاجنبية خيانة ، وليس هناك

مبرر لما يسمى بالحقوق المنقوصة ، حتى يتم رفع سوية مستوى الانتماء الوطني ، علينا ان نعي ان الدولة ، دولة قانون ودولة مؤسسات ، لا دولة افراد وامزجة ، تلعب بالمواطن وحقوقه حسب رغباتها بعيداً عن الوطن ومصالحه وهموم جماهيره ، والمواطن الذي يشعر بالراحة في وطنه يسهل عليه الحصول على حقوقه ، عليه ان يؤدي واجباته اتجاه الوطن في مسلكه وحياته اليومية وهذه يمكن غرسها في الانسان منذ الصغر، في المناهج المدرسية ، وفي الحياة اليومية وفي اداء كافة المؤسسات الاجتماعية ، بالاسرة والمدرسة والنادي والمسجد والنقابة والحزب ، وان لا تكون حالة الانتماء عبارات انشائية نتغنى بها عند الحاجة ، بل هي مسألة حياتية تبدأ من اصغر الاشياء في الممارسة ، حتى حالة بذل النفس رخيصة في الدفاع عن الوطن.

الانتماء الوطني حالة ايجابية يجب غرسها في حياة الانسان المواطن والا فالوطن سيكون عرضة لكل مخاطر التفسخ والانهيار، وحتى العدوان والاحتلال ، وما من شعب يقبل ان تدنس كرامة وطنه الا وقد ذاق الهوان والذل على ايدي المحتلين ، ولا يظنن احد ان حالة الانتماء الوطني يمكن ان يعلو عليها اية حالة في حياة الفرد ، ومن يفقد هذه الحالة يفقد الاحساس بالوطن والارض التي ولد عليها، وعاش وترعرع فيها، وكثيراً ما تكون حالة الانتماء حالة دقيقة خفية بين الانسان ووطنه ، حتى وإن عاش بعيداً عن الوطن والاهل وهي كامنة في الذات الانسانية يصعب التحلل منها .

لا بد لتعزيز حالة الانتماء الوطني ان تحرص الدولة على تثبيت الحقوق قبل رسم الواجبات ، فالمواطن جزء من المجتمع وهذا المجتمع ارتباطه الجذري بالارض ، ولهذه الارض وهذا المجتمع حقوق على كل فرد ، واداء هذه الحقوق سمة من سمات الانتماء، وعلى الدولة دائماً ان تكون حريصة على اداء حقوق المواطن حتى يتسنى لها شرعية المطالبة بالواجبات ،والدولة التي تمنع المواطن من نيل حقوقه هي دولة معادية للمجتمع والوطن ، للشعب والارض ، وهي غير جديرة بان تكون ممثلة لهذا المجتمع ، وهذه الارض.

المواطن الذي تتعمق في ذهنيته عملية الانتماء الوطني ، هو بدون شك من يتقدم الصفوف في عملية الانتاج ، وهو من يسعى دوماً للابداع في مجال عمله ، لانه يعي تماما ان ذلك جزء من رفع سمعة الوطن ، وتزداد به قيمة الوطن ، لانه ينتمي لوطن مبدع ، وطن منتج ، ولابد ان نربط بين عملية عمق الانتماء وعملية عمق الابداع ، والعمل الجاد للعاملين لا لمصالحهم الذاتية فحسب ، ولكن لما يعكسه ذلك على سوية مجتمعه وقدرة ادائه وتقدمه وابداعه فحسب ، بل ما يناله المجتمع من هؤلاء الجادين والمبدعين.

ان الانتماء يحتاج الى تربية وكذلك تطوير مهارات الانتاج تحتاج الى تربية ، ولا نعني بالتربية

الرسمية من خلال المدارس ، ولكن نعني بالتربية الرسمية وغير الرسمية، والدولة معنية في ايجاد الصيغ والقنوات القادرة على الوصول الى المواطن لاشعاره بالانتماء ، ولدفعه تعزيز حالة الانتماء ، كما هي قادرة على إبتكار الصيغ لتعزيز مهارات الانتاج، لنأخذ مثلاً مواطناً في دولة متقدمة ، ينال فيها هذا المواطن حقوقه بدون عقبات ، لانه يعيش في دولة القوانين والمؤسسات ، ماذا سنرى في وصفه لعمله هو يعمل بكل جد واخلاص ؟، ويسعى للرقي بمستوى المهنة التي يعمل بها ، حيث يكافأ على أجره ، ولا يبخسه أحد ، ولا يشعر بالغبن أو الاحباط ، أما لو كانت الحالة عكس ذلك في دولة الافراد وغياب المساواة أمام القانون ، فالمواطن تقل انتاجيته ويتهرب من اداء الدور المنوط به ، وترى ان الدول التي تقل فيها إنتاجية العامل ، هي تلك الدول التي لا يشعر فيها المواطن بحقوقه ، وينتابه الاحباط من امكانية الاصلاح بما يجري من خلل وفساد . الدولة منوط به ان تؤدي لكل انسان حقه ، وان تحمي كل انسان من حالات الغبن والظلم اياً كان مصدرها ، فهي المنوط بها تطبيق القانون وتفعيله ، وعندما يشعر المواطن بان الدولة تحميه وتدافع عنه ستكون عملية الانتماء للوطن وللدولة ممثلة لهذا الوطن ، قد ارتفعت سويتها بنفسه وحرص على اداء دوره وتنفيذ واجباته بكل اختيار وطواعية.

١٠. تطوير مستوى القيادة لدى الشباب

في الوطن يمثل الشباب العمود الفقري لتركيبته الاجتماعية ، وهم عماد الوطن وعدته في الحاضر والمستقبل ، منهم على مقاعد الدراسة المدرسية والجامعية ، وهم الامل والطموح، ولهذا فالنظر اليهم بمثابة النظر الى المجتمع في مجموعه، ووضع البرامج الجادة لاستثمار طاقاتهم ، هو استثمار لطاقات المجتمع ، والشباب كالعجينة اللينة التي يمكن تطويعها بالشكل الذي نريد ، وعلينا ان نعي ان لهم حياتهم وطموحاتهم وامانيهم ، لهم افكارهم ونظراتهم الخاصة والعامة ، لهذا فالسياسة الشبابية لا بد وان تأخذ بعين الاعتبار ان القائمين على رسمها وتنفيذها هم من القادرين على فهم حياة الشباب والزخم الحياتي والطاقات المستنفرة الكامنة لديهم ، فهم بحاجة الى التوجيه والرعاية ، بحاجة الى توفير متطلبات نموهم واحتضان إبداعاتهم ، هم بحاجة الى مؤسسات تحتضن هذه الابداعات ، مؤسسات فيها كل مجالات الابداع ، مجالات الابداع الرياضي والعلمي والادبي والفني ، معسكرات العمل لحشد الطاقات والاستفادة منها وافادتها .

الشباب طاقة هائلة فيها من الابداع كما هو المجتمع بعينه ، وحتى يتم توجيه هذه الطاقة لا بد من توفير القدرات القيادية لتوجيه هذه الطاقة ، ولان الشباب هم القادرون على تشخيص ما لديهم ولدى اقرانهم، فان تطوير القيادة لديهم لقيادة مجتمعهم هي اكثر جد وى ونفعاً وفائدة من

تحمل القيادة لمن هم خارج دائرة الشباب، وحتى يتسنى إبراز القدرات القيادية لدى الشباب لا بد من معسكرات في العمل الصيفي، والأندية الشبابية والاتحادات الطلابية والمجتمع البرلماني الشبابي،.... وخلق اجسام تجمعات شبابية في كل موقع عمل ، وكل بقعة من الوطن لحشد طاقات الشباب وافساح المجال ، لبروز قيادات شبابية قادرة ، بعد توعيتها وصقلها من قيادة التجمعات الشبابية باتجاه خدمة المجتمع وبناء الوطن ، ولكن علينا ان نعي تماماً ان يتم خلق هذه القيادات بالوسائل والطرق الحرة الديمقراطية ، لندع الشباب يختارون من يمثلهم ، من يقودهم ، لندعهم يفكرون هم انفسهم ويجب ان لا نفكر نيابة عنهم ، علينا ان نراقب من بعيد مسيرة الحركة الشبابية ، وان نأخذ بيد القيادات الشابة التي يتم فرزها من قبل الجسم الطلابي نفسه.

ان بروز قيادة شابة ، أو بالاحرى فرز قيادات شبابية من قبل الجسم الطلابي نفسه هي الضمانة للنجاح ولديمومة النجاح ، والا فان عكس ذلك سيقود الجسم الشبابي الى حالة النفور والاحباط ممن يريدون فرض الوصاية والتوجيه ، فنخسر المجتمع الشبابي ولا ننجح في قياد ته وتوجيهه ونخسر المجتمع باسره ، لان كل الصيغ الفوقية مرفوضة من قبل المجتمع الشبابي، حيث الحالة العمرية المضطربة ، والعنفوان الشبابي والروح الشابة المتوثبة تأبى كل صيغ الاحتواء من الخارج.

لا بد من الالتفات الى توفير مناهج للتوعية والثقافة ، تألفه النفس الشبابية وتتحمس له، وبشكل خاص عندما يكون لها دور في تحديده واختياره ولها حرية في طريقة تنفيذه ، يتسم البرنامج الثقافي بعموميته حتى يسمح للشباب بتحد يد التفاصيل وبالوسائل والطرق التي يرونها ملائمة ومناسبة ، وبالشكل الذي يبرز الطاقات والابداعات الشبابية ، وعرضها بالوسائل والطرق التي يراها المجتمع الشبابي ملائمة له.ان حالات الاحتقان وحالات الاحباط التي يعيشها الشباب لا تسمح بالاستفادة من هذا الجسم الشبابي الكبير الذي يشكّل العمود الفقري للمجتمع، وعلينا أن نبتعد عن هذه الحالات في المدارس والمعاهد والجامعات ومواقع العمل ومواقع التجمّعات الشبابية من أندية واتحادات...... الخ .

ان التدخلات غير المبررة في التجمعات الطلابية ، تشكل عقبة كبيرة على صعيد التقد م في سياسة توجيه المجتمع الطلابي خاصة والشبابي عامة ، ومحاولات احتواء القيادات والتنظيمات الطلابية والشبابية سياسة خاطئة ، لانها ذات مردود سلبي ، فقد تنجح في شراء فرد او مجموعة افراد ، ولكنها تخسر المجموع الكلي بخلق حالة النفور والاحباط من العمل في هذه التنظيمات ، فنخسر الحركة الشبابية والاستفادة مما تملكه من طاقات وقدرات ومهارات ابداعية ، ولا نتمكن من تطوير المستوى القيادي لدى الشباب ، لان اكثر المبدعين والماهرين هم الاكثر هروباً من محاولات الاحتواء ، لان الاحتواء يحد من طموحات ابداعهم ، ويضيق عليهم فرص المهارات

والابداع ، التي يطمحون لتحقيقها،وبذلك نخسر اكثر الناس مهارة وابداعاً في الجسم الطلابي والشبابي ، ونخسر عملية توجيه هؤلاء بما يخدم المجتمع والوطن .

١١. مشاركة أوسع للمرأة

يتحدث البعض ان المرأة نصف المجتمع ، وانا اقول ان المرأة هي المجتمع كله لان الله سبحانه وتعالى عندما خلق ادم ، خلق حواء ليسكن اليها ، فلو فقد ادم حواء كيف له ان يبني مجتمع ؟، وهي الام والاخت والابنة والزوجة والسكينة التي يسكن اليها ، وفي المجتمعات الحديثة خرجت المرأة للعمل ، وأخذت دورها الى جانب الرجل في مجالات العمل والانتاج ، وهي تملك الحق القانوني في المشاركة في صندوق الاقتراع على قدم المساواة مع الرجل ، ولكن نصيبها في المشاركة وبشكل خاص في الحياة السياسية اقل بكثير من وجودها الفعلي ، بمعنى ان مشاركتها وتمثيلها الواقعي اقل بكثير من حجمها الفعلي ، امام هذه الحالة لا بد من ازالة كل العقبات والعوائق التي تقف في طريق تصويب هذا الوضع غير المقبول ، لذا يجب ان تفتح امامها كل ابواب مؤسسات المجتمع للمشاركة ، وان يتم الاعتراف بدورها في هذه المشاركة والعمل على تعزيز الدور ، حتى يأخذ مداه الى الحجم الحقيقي لوجودها في مجالات العمل والانتاج ، وقد يغيب عن ذهن البعض حتى المرأة غير العاملة ربة بيت ان شراكتها في العمل والانتاج بقدر ما هو حق فهو ضرورة وطنية لغايات تنمية المجتمع.

ان تشجيع المرأة للمشاركة في مؤسسات المجتمع ضروري للاستفادة من طاقاتها وابداعاتها ، فلا بد من وجودها في النادي والنقابة والحزب وبشكل اكبر ، ولا بد من فتح الطريق امامها لتمارس دورها في الانتخابات المحلية والوطنية ناخبة ومرشحة ، وفي بادئ الامر لا بد من قوانين تشجيعية لهذه المشاركة من خلال تضمين المجالس المحلية والنيابية نسبة معينة للمرأة ، وابراز دورها وادائها في هذه المجالس والسعي لازالة ما يعيق تقدمها من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية .

يجب ان يعطى للمجتمعات النسائية الاهتمام الأكبر مثل الاتحاد النسائي... الخ، وتعزيز هذه التجمعات بالكفاءات والطاقات المبدعة والقاد رة على الحركة ، وتوفير كل المستلزمات والاحتياجات المادية والمالية لتقوم هذه التجمعات بدورها المنوط بها ، ولا بد من اعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية للمرأة ليتم تفعيلها وتطويرها .

ان تطور المرأة لا ينفصل عن تطور الرجل والمجتمع نفسه مما يفرض ضرورة تطور التشريعات

المتعلقة بالمرأة ومحاكاته للواقع الاجتماعي ، وتأكيده على المبادئ التي ناد ت بها اعلانات حقوق الانسان المساواة ، ولقد أكد الدستور على مبادئ المساواة من حق الترشيح والانتخاب للمجالس المحلية والوطنية ، والمرأة شريكة الرجل في التنمية والتطوير، ولا بد من ان تأخذ دورها الصحيح في المجتمع، وان يرتقي مستوى مشاركة المرأة في بنية السلطة.

ان اهم ما يعيق تقدم مشاركة المرأة هو رسوخ بعض القناعات والافكار والتوجيهات لدى قطاع واسع من المجتمع نحو مشاركة المرأة ، وهذه تحتاج الى زمن لا بد من تجاوزه والعمل على تذليل كل العقبات ، التي تؤدي الى ازالة مثل هذه العقبات في ذهنيه الكثيرين بهذا الاتجاه ، وهنا لا بد من التركيز على دور التوجيه والتوعية في وسائل الاعلام المختلفة ، وبابراز دور العاملات الفاعلات والنشيطات في مجالات العمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، مع العمل على توعية المرأة بحقوقها وواجباتها الشرعية والقانونية، مع العمل على الغاء كل القوانين والتشريعات، التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل خاص ، وفيما يخدم المجتمع وبنائه وتقدمه .

١٢.حوار وطني شامل لكل القضايا بهدف حل اشكالاتها

هل الحوار يحل اشكالات الوطن ؟، وما هي هذه الاشكالات ؟، الوطن يعاني من الفقر والبطالة والمديونية والفساد الاداري والمالي هل مثل هذه المشاكل يمكن ان تحل بالحوار ؟، أم ان اشكالات الوطن هي ما يمكن ان يهدد الوحدة الوطنية ، اذا كان ذلك هو المقصود فلا اعتقد ان هذه هي اشكالية يعاني منها الوطن اذا كنا نفهم الامور بشكل اكثر وعياً واكثر ادراكاً لطبيعة الصراع ، لماذا لا نرفع شعار كلنا فلسطينيون حتى تتحرر فلسطين ، وكلنا اردنيون للدفاع عن ارض الاردن باتجاه كل طامع في هذه الارض ، الارض العربية واحدة والعدو واحد ، هل لدينا فهم اخر ؟، لماذا لا نسمح للفلسطيني ان يقول انا فلسطيني على ارض الاردن ؟ ، لنحمي الهوية الفلسطينية من اعدائها ، الذين يريدون تذويبها والغاءها ، ولماذا لا نقول لا لمن يريد حل قضية الفلسطينيين على حساب الاردنيين ؟ ، أي نرفض فكرة الوطن البديل ونقاتل من اجل ذلك كل طامع في الاردن ، وكل من يريد احلال الاردن وطناً بديلا، وبهذا نستطيع ان نفهم الوطن ونفهم الامة ، والعلاقة الجدلية بين الوطنية والقومية ، لان الوطن يكبر بانتمائه لامته، ويضعف وتتعرض وحدته الوطنية الى حد امراض الاقليمية والقطرية والطائفية .

انا في واقع الامر لا افهم القضايا المعنية ، فاذا كانت من نوع الفقر والبطالة والمديونية والفساد فهذه لا تحل بالحوار ، بل بالتخطيط وحشد طاقات الوطن للتخفيف من المعاناة التي تسببها

للناس، فانعكاساتها سلبية جداً على حياة المواطنين ، وبعضها مثل المديونية تحتاج الى جرأة في الطرح ، من المسؤول عن المد يونية ؟ ، واين ذهبت اموال المديونية ؟ ، وكذلك الفساد ، من المسؤول عن التستر على قضايا الفساد ؟ ، ولماذا لا تتم محاسبة المفسدين ؟ ، وما هو حجم الفساد؟ .

قد نحتاج الى مؤتمر وطني لوضع استراتيجية لمعالجة الفقر ، وكذلك البطالة ومعالجة المديونية وفوائد الدين واثره على الموازنة ، ولكن نحتاج الى خطة واجراءات تنفيذ ية لعناصر الخطة ، وهل هذه الاشكاليات تحتاج الى خطة طويلة الاجل ام قصيرة أم متوسطة ؟ .

الفقر والبطالة تكاد كل منهما ياخذ بخناق البشر ، ولا يرى الناس في المدى المنظور تحركاً لمعالجة أي منهما ، وهما تزدادان يوماً عن الاخر، والناس لا تجد ملاذاً لمعالجة الفقر والبطالة ، فالاسعار في ازدياد كبير والدخول في تناقص اكبر ، ولدى هذه الفئة من الناس الحياة تزداد تعقيداً،لان متطلبات الحياة اليومية في ازدياد يومي متسارع ، وقد هجمت الخصخصة ببركة العولمة ، واصبح قطاع واسع من الشعب في ضياع ،لا حول له ولا قوة.

يكاد الحديث عن الفساد والمفسدين يشبه الحديث عن الغول تسمع به ولا تتمكن من معرفته والعثور عليه، وهو وبال على أي مجتمع يحل فيه، لانه يسرق من قوت الشعب ، ومن خزينة الدولة والمال العام ، اما عن المفسدين فلكل منهم طاقية اخفاء لا تدع احداً يراه ، يزدادون ثراء فوق ثراء ، وهم بدون شك يمتلكون جيشاً من العاملين على خدمتهم وفي خدمتهم ، فالدولة والمجتمع لا بد لهما ان تقف وقفة جادة في وجه هذا الوبال.

هل الحوار الوطني ينفع في معالجة مشاكل الفساد والمفسدين ؟، ام ان الاجراءات الحازمة والقوية هي القادرة على القبض على هؤلاء وتغريمهم كل ماسرقوه ، الدولة الحازمة القوية الواضحة في اهدافها والمتمتعة بثقة شعبها،هي القادرة على حل الاشكالات التي تعترض طريق مسيرة الوطن ، أما دولة الجباية التي لاهمّ لها الا جباية الضرائب فلا تستطيع حل الاشكالات هذه ، لانه لا أحد في الوطن يقف الى جانبها ، وحوارها هذا هو حوار طرشان، أو هي تتحاور مع نفسها على ابعد تقدير .

هل نتحاور على مشروعية الانتماء لفلسطين ؟ .

هل نتحاور على الانحياز لاحتلال العراق؟.

هل نتحاور على الانتماء للأمّة والدين؟.

هل نتحاور على من سرق الوطن والمواطنين ؟ .

هل نتحاور مع الفساد والمفسدين ؟ .

هل نتحاور مع الفقر والبطالة وفوائد الدين ؟ .

اسئلة على واضعي استراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية ان يجيبوا عليها ، فلا احد غيرهم قادر على الاجابة ، اما نحن المواطنين فاننا نحلم بوطن جميل تختفي منه كل مظاهر هذه الاشكاليات ، ونسأل الله العفو والعافية وبه نستعين .

خلاصة ورؤيا اجمالية

ان التنمية السياسية تحتاج الى انقلاب في العقلية والمفهوم لمجمل الممارسات السياسية السابقة، وان يتحرر الوطن من سيطرة العقلية العرفية التي تعيق مسيرة التنمية بكل انواعها ، تحت ذريعة الحرص على النظام في الوقت الذي يشعر الكثيرون ان هذه العقلية هي الاكثر خطراً على الوطن والمواطنين والنظام السياسي .

ان التنمية السياسية تحتاج الى عقلية سياسية نيرة تفهم السياسة والديمقراطية من خلال منظور وطني وقومي ، وان فرسان التنمية السياسية ، ليسوا موظفين يقومون باداء وظائفهم ، انما هم رجال فكر وعلم ورؤيا مستقبلية ، وان يفهم هؤلاء ان الشعب مصدر السلطات هو المرجعية في كل القوانين ذات العلاقة بالتنمية عموماً والسياسية خصوصاً ، لان هذه هي السند الفعلي الذي تعتمد عليه نظريات سن القوانين والانظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، لان المنظور السياسي يسعى دوماً ان تكون هذه الانظمة والقوانين منسجمة مع نظريتة السياسية التي يؤمن بها ويسير على طريقها .

ان التنمية السياسية تهدف الى اشاعة الديمقراطية ، والاخذ بيد مؤسسات المجتمع المدني حيث الهواء الطلق والساحات الممتدة من العمل داخل صفوف المجتمع ، وان لم تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من اخذ دورها الممارس بالفعل الاداري ، فان طاقات المجتمع وابداعات افراده لن تصب في خدمة الوطن والشعب، لانها معطلة ، وان بدى للقائمين على مراقبة الحياة السياسية ان الامور على خير ما يرام ، لان حركة المجتمع بطيئة بطبيعتها ، ولكن انفجارها سريعاً .

ان الوطن الذي يسعى ان يكون في مصاف المجتمعات المتقدمة في نموه عليه ان يهب الحياة لابنائه، حتى يتمكن هؤلاء الابناء من ان يهبوا الحياة لهذا الوطن ويدفعوا به دوماً الى الامام ، فالطاقات البشرية لابناء الوطن كفيلة ان تبدع وان تحطم كل المعوقات والعقبات التي تعترض مسيرة التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولان التنمية البشرية هي اهم

عنصر من عناصر التنمية الشاملة، فلا بد ان يتم الوعي على ان التنمية البشرية لا تعني ان تتم عملية تأهيل المواطن بالعلم والمعرفة، بل في افساح المجال على توظيف هذه العلوم والمعارف من خلال حرية فكرية وشخصية يتمتع بها المواطن ، لان المواطن اولاً هو هدف التنمية واخراً هو اداتها ، ولكن عندما يكون هذا المواطن متحرراً من الخوف في ابداء الرأي ، ومتحرراً من التخلف بسبب الانغلاق على الرأي ، فالرأي والرأي الاخر هما سمة من سمات تنوع الشعوب، التي لا بد وان تعي ان قاعدة الحياة المشتركة تنبثق من احترام الرأي والرأي الاخر.

لا اعتقد ان التنمية السياسية تأتي من عل بل هي تنمو مع الانسان منذ الصغر، وفي كل مؤسسات المجتمع التي يتدرّج فيها مثل الأسرة والمدرسة والنادي والجمعية والحزب.... الخ، ومع افراد الاسرة ورفاق اللعب ، واعضاء النادي والجمعية ، واعضاء الحزب ، وهي تحتاج الى زمن مما يعني ان التنمية السياسية ليست برنامجاً حكومياً بقدر ما هي برنامج وطن ودولة ، وعلى كل حكومة ان تسير على النهج الذي اقامه هذا الوطن وسارت عليه هذه الدولة ، ولهذا فان المطلوب ان لا نكثر من الثرثرة السياسية ، دون ان نزرع شجرة مثمرة في المدرسة والشارع والاعلام بكل انواعه ، وان نمارس السياسة وشروطها بشفافية تجعل من المواطنين الرسميين الذين يمارسونها قدوة خيرة ، وان تكون الحكومات بكل اعضائها بعيدة عن الفساد والافساد ، مما يعني عليها ان تعي ما تقول، وان تسعى لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتحارب الفساد الاداري والمالي على وجه التحديد .

ان التنمية السياسية ليست مهمة هذه الحكومة او تلك، بل هي مهمة كل مؤسسات المجتمع الرسمية والمدنية ، لانها تعني كل المواطنيين في حاضرهم ومستقبلهم ، لانها تفتح الطريق لمشاركة جميع المواطنين في صناعة القرار ، والسياسة هي السعي لتهيئة الظروف الاكثر ملائمة لاتخاذ القرار الاكثر نشاطاً لاكبر قطاع من المجتمع ، والا كانت سياسة عرجاء وحمقاء ولا تهدف حتى اولئك الذين يعتقدون انها لصالحهم ، لهذا فان التنمية السياسية لا بد وان تنجح في تأهيل اكبر قطاع ممكن من المجتمع للمساهمة بشكل مباشر او غير مباشر لعملية صناعة القرار، حتى يشعر كل مواطن ان دوراً له كان في عملية صناعة القرار في احدى محطاته ، وكلما شعر المواطن او احس بهذا الدور كلما كانت القرارات المنبثقة عن الجهات المعنية قابلة للتطبيق والنجاح .

ان الفهلوا ت السياسية لا تخلق تنمية سياسية ، والسذاجة والسطحية في معالجة الامور وطرحها ومنا قشتها لا تحقق نجاحاً يرتجى ، وكذلك هي الفوقية او اللامبالاة ، وتشكيل جيش من الصامتين الذين بصمتهم يريدون ان يواجهوا صانع القرار بانه بمثابة من ينفخ في

قربة مثقوبة ، لهذا على التنمية السياسية ان تسعى للمواطن والعمل على تأهيله من اجل المشاركة الفعلية والفاعلة بارادة حرة ، حتى تتلاقح الاراء والافكار لتصب في خدمة الوطن ومصالح المجتمع ، وعلينا ان لا نسعى لاخافة الناس كما ان علينا ان لا نخاف من الناس ، فالناس الذين يشعرون انهم يملكون وطناً ولهم الحق في ان يضعوا اقدامهم على ترابه هم اكثر الناس قدرة على حماية هذا الوطن ، وهم اكثر الناس تفانياً في الاخلاص لمصلحة الوطن والمجتمع.

خلاصة القول ان التنمية السياسية ليست كلاماً في كلام ، بل هي فعل وارادة، واذا سمح للمواطن بان يمارس الفعل ، وان يكون صاحب ارادة ، نكون قد نجحنا في وضع اقدامنا على بداية الطريق الذي يؤدي الى تحقيق الهدف ، وليس هناك هدف اغلى واثمن من رفعة شأن الوطن ورقي المجتمع ، وغير ذلك فاننا كمثل من يصرخ في واد .





الفصل الرابع

الواقع السياسي الأحزاب السياسية

مقدّمة

١. مفهوم الحزب السياسي
٢. التنمية السياسية
٣. تطوّر الحياة الحزبية في الأردن
٤. الأحزاب السياسية الأردنية/الواقع والطموح
٥. قانون الأحزاب
٦. الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب
٧. الأحزاب السياسية والممارسات الديمقراطية
٨. الأحزاب السياسية والانتخابات
٩. الأحزاب السياسية ودور المرأة
١٠. إشكالية المشاركة في الحياة السياسية

خلاصة ورؤيا إجمالية

المراجع





مقدمة :

يعيش العالم حالة توجه شمولية باتجاه الديمقراطية ، والرأي والرأي الاخر، وحقوق الانسان منذ انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي وتجربة الاحزاب الشمولية في روسيا ودول أوروبا الشرقية ، وأخذت التنمية السياسية اتجاهات تنحو بها في امكانية خلق وعي تنموي سياسي في اوساط الجماهير، كأرضية لايجاد تنمية ديمقراطية، على اعتبار أن الوعي السياسي يساهم في خلق حوار سياسي ديمقراطي بين كافة الافكار والمعتقدات والمبادئ، وبالضرورة بين اولئك الاعضاء المنتسبين لهذه الافكار والمبادئ ، ومع فهم حقيقي ان سلاطين المراحل السابقة وفرسانها ممن مارسوا الاحكام العرفية، ووقفوا بالضد باتجاه اية افكار ومبادئ ومعتقدات تسعى للتغيير بالاسلوب السلمي الديمقراطي، لابد وان يحيدوا عن مواقع التغيير والتأثير، أو يعاد تأهيلهم للتعامل مع مرحلة التغيير الديمقراطي ، اذ لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين . ان اعضاء الاحزاب السياسية هم من الناس المميزين ، فالشخصية الجماعية للحزب السياسي ذات اهداف تخدم تعزيز المصلحة الوطنية بطرق ووسائل مشروعة ، ولهذا فان ضرورات المسيرة الديمقراطية هو في السعي لفسح المجال امام نشوء احزاب سياسية، والعمل على ايجاد المناخ الملائم لعمل هذه الاحزاب ، لان الحزب جزء مهم من مؤسسات المجتمع المدني من جهة، ولان الديمقراطية لايمكن لها ان تسود بدون وجود احزاب سياسية من جهة اخرى ،حيث لا ديمقراطية من دون احزاب سياسية، فالديمقراطية تنخرط بوعي بترجمة مفهوم الرأي والرأي الاخر، وهذا لن يكون في غياب الاحزاب السياسية .

ان الاحزاب السياسية في الاردن ، قد واكبت نشوء الدولة، وقد يجادل البعض انها قد سبقت هذا الوجود ، مما يعني وجود وعي سياسي لدى قطاع المجتمع الاردني، فلم تتكون الدولة في ظل فراغ سياسي منظم او غير منظم ، رسمي أو غير رسمي، وانما كانت هناك توجهات وانتماءات لهذا التيار السياسي او ذاك ، مما يؤكد مع وجود النظام السياسي الرسمي بروز التيار السياسي المؤيد وكذلك المعارض ، والاردن له تجربة مريرة في العمل الحزبي، وبشكل خاص في مرحلة

الاحكام العرفية (١٩٥٧ ١٩٨٩) ،على الرغم من النجاح الباهر للاحزاب السياسية الاردنية وبشكل خاص في مرحلة الخمسينات ، وهي المرحلة التي عقبت الاستقلال من جهة،وغاصت في مرحلة نضاليه على المستوى الوطني والقومي من جهة اخرى، وقد تحقق في هذه المرحلة نجاحات باهرة على المستويين الوطني والقومي وكذلك الانساني.

ان الواقع الحالي للاحزاب السياسية الاردنية هو واقع لايسر صديق، لان هذه الاحزاب بكافة تياراتها قد تكلست ، بحيث انها لم تعد في واقعها قادرة على جذب زخم جماهيري ، ولاترتقي الى مستوى تحقيق اهداف وطنية ، وخالية من برامج ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية ،وان حالة التشرذم والانقسامات التي تسودها ، الى جانب حالة التناقص في اعداد اعضائها ،مع غياب حالة الكسب الحزبي، تدعو الى دراسة أمينة وموضوعية لهذا الواقع، والخروج منه بالشكل الذي يدفع باتجاه المسيرة الحزبية نحو الامام ، لان هذه الاحزاب هي جزء من جسد المجتمع ومؤسساته جزء من مؤسسات الدولة، وهي مؤسسات ذات أهمية كبرى للدولة والمجتمع معا ، وبالتالي فان الادعاء بالمسيرة الديمقراطية بدون احزاب سياسية فاعلة ومؤثرة ،هو ادعاء فارغ لايمكن أن يؤكد أية مصداقية في التوجه نحو بناء مجتمع ديمقراطي.

١.مفهوم الحزب السياسي

تعرف الموسوعة البريطانية (Pritannica) الحزب السياسي على انه مجموعة ضمن مجموعات أخرى في النظام السياسي ، تحاول ايصال مرشحيها الى المناصب العامة للسيطرة على الحكومة أو التاثير على سياساتها .

أما تعريف الموسوعة العربية للحزب السياسي فيقوم على أنه جماعات من المواطنين الذين يؤمنون بأهداف سياسية معينة ، ونظرية سياسية مشتركة، وينظمون أنفسهم بغرض ايجاد ظروف اكثر ملاءمة، لتحقيق برنامجهم السياسي الذي وضعوه ، ومبادئهم السياسية التي اعتنقوها .

وتفرق الموسوعة العربية العالمية بين الحزب السياسي والجماعات الاخرى (جماعات الضغط) في الهدف بالنسبة لكل منهما ، بان هدف جماعات الضغط يتمثل في تحقيق مصلحة فئاتها واعضائها ، وتحاول تحقيق رفاهيتهم باستخدام الضغوط المناسبة، لتدفع الحكومات لتحقيق برامجها الفئوية .

وبشكل عام ، يتفق هذين التعريفين مع غيرهما من التعريفات، على أن مايميز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات يتمثل في : الافكار السياسية ، والتنظيم والهدف .

اما وظائف الحزب السياسي فتتمثل في الاتي :

- التجنيد السياسي ، حيث تقوم الاحزاب باعداد القيادات وتامين انتقال السلطة بينها وتعريف المجتمع بها وإيصالها الى السلطة .
- التنشئة السياسية ، حيث تساهم الاحزاب في دعم الثقافة السياسية السائدة او خلق ثقافة سياسية جديدة عن طريق غرس قيم معينة .
- المشاركة السياسية ، حيث يوفر الحزب للمواطن أداة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي ، ويشكل أحد قنوات الاتصال بين المحكومين والحكام .
- تجميع المصالح ،حيث تقوم بتوثيق الصلة بين الوحدات السياسية داخل المؤسسات في النظام السياسي .
- صنع السياسة العامة ، حيث يساهم الحزب في رسم السياسية العامة الاقتصادية والسياسية من خلال برنامجه الذي يصبح برنامج الحكومة في حال وصوله الى السلطة .

* إضفاء الشرعية ، حيث تستخدم هذه الوظيفة في الدول ذات نظام الحزب الواحد في تثبيت الحكومة وكسب تأييدها. [١]

الحزب السياسي ظاهرة او منظمة في مسلسل العملية السياسية مقارنة بالظواهر والتنظيمات السياسية الاخرى في تاريخ البشر السياسي ، وقد تركزت تجارب بناء الاحزاب بالمفهوم الحديث على كيفية تنظيم ممارسة الحرية ، حيث الحرية أمر مقدس وحيوي للفرد والمجتمع ، وممارسة الحرية لايمكن ان تتم بدون قبول مبدأ الاختلاف والحق في الاختلاف، كما أن هذا الحق لايمكن أن يتم وتستمر معه عملية صيانة الحرية إلا ضمن التوافق على مجموعة من الاساسيات ، وقد صيغت جميع قوانين الحرية على اساس احترام حق الاختلاف، والذي أدى الى حرية تشكيل الاحزاب، وحق امتلاك وسائل التعبير المختلفة.[٢]

الاحزاب السياسية هي حلقات الاتصال التي لاغنى عنها بين الشعب والجهاز الحكومي ، وهي التي تقوم بتنظيم الشعب ، وهي التي تسعى الى توعية الشعب توعية سياسية ، وخصائص الأحزاب السياسية ، أنها تجمعات اختيارية ذات قيود والتزام بالمسؤولية ، ومن مهامها ،أنها وسيلة فعالة لتنظيم مشاركة الأفراد السياسية ، وهي وسيلة جيده لتنظيم انتقال السلطة وممارسة الحكم ، تقوم بتدريب القيادات وتعريف المجتمع بها ، تقوم بدراسة وتحديد مشاكل المجتمع ، تقوم بمراقبة اعمال الحكومة ، تحمي الاقلية من طغيان الاكثرية .[٣]

يقول جيمس ماديسون عن الحزب على أنه «عدد من المواطنين سواء كانوا أغلبية أم أقلية

متحدين ومدفوعين بحافز او هدف مشترك أو بمصلحة مشتركة في مقابل حقوق المواطنين الآخرين ، أو للمصالح الدائمة والمتجمعة للمجتمع.» (٤)

والاحزاب السياسية قديمة قدم الانظمة السياسية ، فعلى سبيل المثال احتوت العديد من دول المدن اليونانية القديمة على أحزاب سياسية منظمة ومتنافسة .

وبشكل عام ، يعتمد شكل الحزب و سلوكه السياسي على التاريخ الثقافي والسياسي للدولة ، ففي الحضارة اليونانينة ارتبطت الاحزاب بمفهوم الممارسة السياسية، وتدور حول تأييد أو معارضة للقائد السياسي من ناحية والوضع الإقتصادي من ناحية أخرى .

وفي الحضارة الرومانية ، كان مفهوم الحزب مرتبطا بالإصلاح الدستوري ، وكان محور الخلاف بين حزب الاحرار وحزب الشعب الرومانيين يقوم على مفهوم المساواة والتمييز العنصري.(٥)

من هنا نرى مدى ارتباط السلوك السياسي للأحزاب عند اليونان والرومان بالثقافة التي كانت سائدة في كل من الدولتين ، فالدولة الرومانية تعتبر «دولة القانون» في التراث السياسي في حين كان تركيز اليونان على الديمقراطية والمشاركة في الحكم .

أما الأحزاب في شكلها الحديث فقد بدأ يتبلور في القرن التاسع عشر لعدة أسباب منها : ظهور الأيدولوجية الديمقراطية والدولة القومية ، وتطور وسائل الاتصال .

ومع تسعينيات القرن الماضي كان هناك تفهم رئيسي من أن الحرية تتطلب وجود أحزاب سياسية متعددة تسعى للسلطة عن طريق إنتخابات عادلة وحرة ، حيث إلتزمت معظم دول العالم بالمبادئ الأساسية لديمقراطية الأحزاب المتعددة، وتأكد بأن الأحزاب السياسية هي التي اسست الديمقراطية، وأن الديمقراطية الحديثة هي انقاذ ما لايتصور بلغة الأحزاب السياسية.(٦)

ويلعب شكل النظام السياسي دورا مهما في تحديد وظائف الحزب والاستقرار السياسي في الدولة ، ففي الانظمة السياسية ذات الحزب الواحد يكون الاستقرار السياسي سمة مميزة لهذا النظام ، لكن هذا الاستقرار لا يمكن اعتباره حسنة في ظل المساوئ المتعددة لنظام الحزب الواحد ، حيث يكون الحزب السياسي جزءا مهما من أجهزة الحكم، يقوم بوظائف دعم النظام وتشجيع المشاركة الشعبية في برامج الحكومة، ويلعب كوسيلة إعلام لتغيير الراي العام أو التأثير فيه ، وبالتالي تتطور حالة الاستقرار السياسي الى إحتكار السلطة في الدولة، وحتى مصادرة أفكار الجماهير وحريتهم في التعبير عن آرائهم.

وفي الأنظمة ذات التعددية الحزبية ، فإن غياب الاستقرار ربما يصبح ميزة هكذا انظمة ، حيث

تتطاحن الأحزاب مع بعضها للحصول على دعم الناخبين ، ومايرتب على ذلك من مشاكل عدم الاستقرار خصوصا عند عدم حصول أحد الأحزاب على الأغلبية اللازمة ، مما قد يدفعه الى عمل ائتلافات مع غيره من الأحزاب تنتهي بالتصادم في وجهات النظر .

أما الأنظمة ذات نظام الحزبين ، فالاستقرار هو ميزة هذه الانظمة ، فالسباق يكون محصورا بين حزبين يسعى كل منهما لكسب ود الناخبين ، والحزب الذي يحصل على الأغلبية ياخذ النصيب الاكبر من الكعكة في السلطة .

٢. التنمية السياسية

تسعى التنمية السياسية على صعيد الفرد والمجتمع لجلب المزيد من البشر للمشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس ، حيث أن المشاركة السياسية هي مظهر رئيسي للديمقراطية ، وانتشار المشاركة بين صفوف الناس يمثل تعبيرا عمليا للممارسة الديمقراطية، لتعزيز دور المواطنين في اطار النظام السياسي، من خلال مشاركتهم الفاعلة والواسعة عبر مؤسسات العمل الجماهيري ،لأجل توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار السياسي .

ولان النظام الديمقراطي يتصف بأنه النظام الذي يعطي الفرصة لأي مواطن في العمل على الاسهام في مجريات الحياة السياسية اليومية عبر المؤسسات والتنظيمات السياسية والجماهيرية، ومن خلال عمليات الاقتراع على الصعيدين الوطني والمحلي، فإن هذه المشاركة تحتاج إلى تدريب وتأهيل المواطن لأداء دوره المنوط به، والاستمرار في الاندفاع للمساهمة في ممارسة هذا الدور من خلال الوعي المتنامي لأهمية هذا الدور، بالاضافة الى قناعته التامة بانه حق مشروع يجب أن لايتنازل عنه، وعليه الدفاع عنه بكل الوسائل المشروعة، حتى لايقوم الاخرون نيابة عنه في صناعة القرارات التي تبني حياته وحياة اطفاله .

ان تنظيم درجة عالية من الانخراط في العمل السياسي في اطار المنظمات والمؤسسات السياسية عملية تحتاج الى وقت، وهي تعيش مع المواطن في البيت والمدرسة والشارع والعمل، وهي عملية تربوية وثقافية يربى عليها المواطن، ويثقف من خلال برامج تعليمية واعلامية وممارسة يومية حياتيه ، وكلما اتسعت نوعية هذه المشاركة كلما كان بالامكان القول ان التنمية السياسة لدى هذا المجتمع هي بالاتجاه السليم الذي يسهم في خدمة هذا المجتمع ، وايضا كلما عبر هذا المجتمع عن كونه مجتمعا ديمقراطيا من خلال مأسسة المشاركة السياسية التي يتميز بها النظام الديمقراطي .[٧]

إن أي نظام حكم ديمقراطي يسعى لخلق مؤسسات دستورية تضمن مشاركة افراد المجتمع ، حيث يتم تدريب المجتمع من خلال المشاركة ، ويدفع بهذا المجتمع للشعور في المساهمة في صناعة القرار السياسي، الذي يؤثر في ملامح حياته الحاضرة والمستقبلية ، حيث يتم تحويل الديمقراطية من عقيدة راسخه في ذهنية المواطن الفرد الى منهج اكثر منها عقيدة، لانها تشمل مجموعة من الحقوق ونسق من المؤسسات والممارسات التي تصبح جزء من حياة الفرد وسلوكه ، وهنا ياتي دور الاحزاب السياسية في المساهمة الذاتية في تنمية الوعي السياسي لدى اعضائها من جهة، وتوجيه الناس من خلال توسيع قاعدة مشاركة الاعضاء في مجالات الحياة المختلفة لنشاطات الجماهير من جهة أخرى ، ويستطيع الحزب كقوة منظمة تملك وعيا سياسيا وبرنامجا مؤطرا باهداف واضحه في أن يلعب دورا كبيرا في التنمية السياسية، من خلال مسيرة المشاركة السياسية في مؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدنية ، ولان الديمقراطية قادرة على التكيف مع شرائع وقيم المجتمعات التي تمارس على أرضها ، باعتبار الديمقراطية منهج حكم يقبل التكيف مع عقائد المجتمعات المختلفة ومراعاة ظروفها الخاصة، طالما كانت هذه العقائد والشرائع لاتصنع من الفرد قديسا ،ولاتعطي حقا إلهيا للبشر، ولا تدعي العصمة، ولاحق الوصاية لفرد او مجموعة على غيرهم من البشر .[٨]

ان التعددية السياسية والديمقراطية تسهم بشكل كبير في خلق وعي بتنمية سياسية ليس محصورا في حدود العضو المشارك، بل ينعكس على كافة مفاصل المجتمع والدولة، كذلك لها دور كبير في خلق مثل هذا الوعي من خلال اتاحة الفرصة لبناء مؤسسات المجتمع المدني ذات المنهج الديمقراطي ، وتستطيع الاحزاب السياسية من خلال ممارسات اعضائها في داخل هذه المنظات الحزبية من جهة، ومن خلال المشاركة الفاعلة لهذه الاحزاب في الفعاليات والنشاطات المدنية والرسمية من جهة اخرى، ان تسهم وبشكل كبير ومعمق في خلق وعي سياسي.

ان الاحزاب السياسية هي أهم مؤسسات المجتمع المدني وعماد العملية الديمقراطية والتعددية السياسية ليست هدفا بحد ذاتها ، بل هي وسيلة لممارسة الناس وتنظيم هذه الممارسة في ان يكونوا شركاء في المعرفة، الملكية ، العمل ، السلطة ، والامن ، وتتضح اهمية الحزب في أنه يمثل احدى وأهم وسائل تحقيق هذا الحق الطبيعي داخل الحزب ، وداخل المجتمع ، ولن تكون هذه المشاركة السياسية للأحزاب السياسية الا من خلال وعي سياسي ، مما يتطلب ان يسهم الحزب مع غيره من مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك مؤسسات الدولة في تنمية سياسة حقيقية تترجم الى مشاركة سياسية بوعي وإدارك ، ليتم إفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة في صناعة القرار والتأثير في إتخاذه .

إن التنمية السياسية تسعى لغرس مجموعة من القيم والمبادئ ذات البعد الوطني والقومي والانساني ، والتي لاتتنافى مع مجموعة القيم والمبادئ التي توافق المجتمع على تقديرها واحترامها ، وتلعب التنمية السياسية أدوار نقل الثقافة السياسية وخلق الثقافة السياسية وتغيير الثقافة السياسية ، يضاف الى ذلك أن جزءا من التنمية السياسية يكمن في إحلال قيم جديدة محل قيم قديمة بالية،تعيق حركة النظام السياسي وتصنع قيدا على وظائفه وقدراته ، فالتنمية السياسية تتضمن عمليات ثلاث:(٩)

- عملية تلقين واكتساب القيم الثقافية السياسية وغرس الاتجاهات في نفوس المواطنين .
- عملية تغيير وتبديل القيم السياسية وتعديل أنماط الإتجاهات والسلوك بصورة تلائم الأهداف السياسية المنشودة .
- عملية تمرد على القيم السائدة بغية التوصل الى قيم جديدة .
- وتتعدد الوظائف التي تؤديها التنمية السياسية وتتكامل هذه الوظائف بغرض تشكيل جماعة سياسية متكاملة ، ويمكن ان نميز بين الوظائف الاتية...
- تكوين أو بناء الجماعة السياسية .
- المشاركة السياسية .
- التوازن والاستقرار السياسي .
- التجنيد والانتقاء السياسي وتولي الوظائف العليا .

ومن خلال تفحص هذه الوظائف الأربعة المشار اليها نستطيع ان نرى مدى قدرة الحزب السياسي، كمجموعة منظمة ذات أهداف محددة واضحه في قدرتها وفاعليتها في المساهمة بأداء هذه الوظائف ، وأي خلل في عدم إدراك أي من هذه الوظائف سيجعل من الحزب مجرد مجموعة هلامية من البشر، الذين لاحول لهم ولاقوة على صعيد تحقيق الأهداف التي رسموها، عندما بدأوا في التفكير بانشاء حزب سياسي ، فهذه الوظائف متكاملة ولابد من ان يسهم الحزب بقدر او بآخر في أداء هذه الوظائف، ومن هنا تأتي أهمية دور الحزب في التنمية السياسية ، ولانخال ان الأحزاب الاردنية ، اذا إستطاعت ان تمثل الحزبية السياسية الفعلية في أن تلعب هذه الأدوار بالشكل الذي يخدمها ويخدم أعضاءها ويعود على مؤسسة المجتمع والدولة بالخير .

٣. تطور الحياة الحزبية

عرف الاردن التنظيمات والأحزاب السياسية مع نشأة إمارة شرق الأردن في نيسان ١٩٢١ وفيمايلي خلفية تاريخية موجزة لمراحل تطور الحياة الحزبية الاردنية (١١):

المرحلة الاولى(١٩٢٠ ١٩٤٦)

وهي المرحلة التي شهدت ولادة الدولة الاردنية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تميزت ببداية نشوء الاحزاب الأردنية من أسس وجذور أحزاب عربية شمل عملها بلاد الشام، ، ولم تكن ذات دور فاعل ، وذلك لتدني مستويات الوعي السياسي وإفتقار هذه الأحزاب لمستوى معين من التنظيم وتدني درجة المؤسسية في الدولة والاحزاب والتنظيمات السياسية ، وقد برز في هذه المرحلة حزب الاستقلال في سوريا عام (١٩١٩)، وحزب العهد العربي (١٩٢١) ، وجمعية الشرق العربي (١٩٢٣)، وحزب الشعب الاردني (١٩٢٧)، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني (١٩٢٨)، والحزب الحر المستقل (١٩٣٠) ، وحزب العمال الاردني (١٩٣١)، وعصبة الشباب الاردني المثقف (١٩٣٣)، وحزب التضامن العربي (١٩٣٣)، وحزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الاردني(١٩٣٣)، والحزب الوطني الاردني (١٩٣٦)، وحزب الاخاء الاردني (١٩٣٧) ،وجماعة الشباب الاحرار الاردنيين (١٩٣٨).

المرحلة الثانية (١٩٤٦ ١٩٥٠)

وهي مرحلة التي شهدت استقلال الاردن السياسي ، وولادة الدستور الاردني ، وانبعثت فيها الحركات العقائدية ، وقد برز في هذه المرحلة الحزب العربي الاردني (١٩٤٦) ، وحزب النهضة العربية ، وحزب الشعب الاردني (١٩٤٧).

المرحلة الثالثة (١٩٥٠ ١٩٥٧)

في هذه المرحلة تمت وحدة الضفتين عام (١٩٥٠)، وتم تعديل الدستور الاردني عام (١٩٥٢)، وعند ظهور الدستور بدأت الأحزاب والتنظيمات السياسية بالظهور ثانية ، وبشكل اقوى مما كانت عليه في الماضي ، وقد ساهم المد القومي على الساحة العربية، في تجديد الروح

القومية وإثارتها على الساحة العربية والأردن كجزء من هذه الأمة قد تأثر بذلك وقد عملت هذه الأحزاب بصورة علنية في هذه المرحلة ، وقد برز في هذه المرحلة:

حركة القوميين العرب (فرع الاردن) تحت مظلة النادي العربي (١٩٥٤)، وحزب البعث العربي الاشتراكي (فرع الاردن(١٩٥٢))، والحزب الوطني الاشتراكي الاردني(١٩٥٤)، والاخوان المسلمون ، وكان بداية وجودها (١٩٤٦)، وفي عام (١٩٥٣) كان المراقب العام رئيس الحركة في الاردن ، وحزب التحرير في عام (١٩٥٢) ، والحزب الشيوعي الاردني (١٩٥١).

وقد تم في هذه المرحلة قانون الاحزاب(١٩٥٥)، وصعود احزاب المعارضة الى البرلمان عبر الانتخابات، وقد تم تجميد العمل بقانون الاحزاب في الفترة التالية (١٩٥٧ ١٩٦٧).

المرحلة الرابعة (١٩٦٧ ١٩٨٩)

وقد انطبعت هذه المرحلة بسمات قوية متاثرة باحتلال «اسرائيل» للضفه الغربية واراضي عربية اخرى ، وانطلاق حركة المقاومة الفلسطينية ، واندماج غالبية المؤسسات الحزبية الاردنية المعارضة في تشكيلات حركة المقاومة الفلسطينية .

المرحلة الخامسة (١٩٨٩ حتى تاريخه)

تميزت هذه المرحلة بعودة الحياة الديمقرطية بعد مرحلة الاحكام العرفية التي دامت لخمس وثلاثين سنة ، وفي هذه المرحلة تم صدور قانون الاحزاب الاردني رقم (٣٢) لسنة(١٩٩٢)، واعتمد هذا القانون اساسا على المادة (١٦)من الدستور الاردني والتي تنص على مايلي : (١٢)

للاردنيين حق الاجتماع ضمن القانون.

للاردنيين الحق في تاليف الجميعات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لاتخالف احكام الدستور .

ينظم القانون طريق تاليف الجميعات ، والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها .

نتيجة لصدور قانون الاحزاب السياسية بدأت الاحزاب السياسية بتنظيم نفسها حسب القانون الجديد ، وقد سجلت في عددها ارقاما تصل الى (٢٦)، وفيما يلي الاحزاب الاردنية المرخصة وتواريخ حصولها على الترخيص .[١٣]



▪ لقد تمّ دمج ثمانية من هذه الاحزاب في حزب واحد هو الحزب الوطني الدستوري ، لكن الحزب تعرض منذ عام ٩٨ الى انسحابات كثيرة من صفوفه .

▪ الحزب الديمقراطي الوحدوي الاردني هو اندماج لثلاثة احزاب هي الحزب التقدمي الديمقراطي الاردني الذي ترخص في ١٩٩٣/١/١٦والحزب الديمقراطي الاشتراكي الاردني الذي ترخص في١٩٩٣/١/٢٧ والحزب العربي الديمقراطي الاردني.

هناك عدد من الاحزاب السياسية التي نالت الترخيص بعد اعداد هذه الدراسة ، ونعتقد انها لا تضيف ابعاداً سياسية جديدة على ما يدور في الساحة السياسية الحزبية.

ومن خلال طبيعة الفكر السياسي (الايديولوجيه) لهذه الاحزاب فانها تقسم الى التيارات السياسية التالية: (١٤)

التيار الاسلامي

عند الحديث عن التيار الاسلامي في الأردن ، تبرز حركة الاخوان المسلمين بذراعها السياسي «جبهة العمل الاسلامي» كعمود فقري لهذا التيار ، من حيث العراقة والتنظيم والانتشار بين فئات المجتمع ،ولعل اسباب هذا الانتشار بالنسبة لجبهة العمل الاسلامي معروفة للجميع ، فهي الحركة التي تحالفت مع النظام ووقفت ضد المد اليساري والقومي والاسلامي ممثلا بحزب التحرير ، وهي الحركة التي لم يشملها الحظر عند صدور قرار حظر الاحزاب السياسية عام ١٩٥٧، باعتبارها جمعية خيرية لاسياسية .

والى جانب هذا الحزب ، هناك أحزاب أخرى ضمن نفس التيار ، كحزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)، وحزب الوسط الإسلامي (أحدث الأحزاب ضمن التيار الإسلامي)

التيار اليساري

يتشكل هذا التيار من مجموعة من الاحزاب السياسية ، ويبرز منها الحزب الشيوعي الاردني ، وحزب الشغيلة الشيوعي الاردني المنشق عن الحزب الشيوعي ،والحزب التقدمي الذي جاء ايضا نتيجة انشقاق بعض العناصر القيادية من الحزب الشيوعي .

ويلاحظ على الاحزاب السابقة ارتباطها الوثيق بالحزب الشيوعي الام ، وأن الحزبين الآخرين جاءا نتيجة انشقاق بعض القيادات عن هذا الحزب.

وضمن التيار اليساري تبرز مجموعة من الأحزاب التي ترتبط بالحركات الفلسطينية التي ظهرت على الساحة الأردنية والعربية في السابق ، والتي اختطت لها طريقا في الحياة الحزبية الرسمية في الأردن ، كون قانون الأحزاب الأردني يحظر على أي حزب الارتباط في الخارج، ومن هذه الأحزاب حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني(المرتبط مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، وحزب الشعب الديمقراطي الأرني (حشد)، الذي تأسس نتيجة لتوجه قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتحويل منظمتها في الاردن "مجد" الى حزب سياسي أردني له استقلاليتة .[١٥]

التيار القومي

يوجد ضمن هذا التيار حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني ، و حزب البعث العربي التقدمي ، وهذان الحزبان ، هم في الأصل حزب واحد ، لكن نتيجة الخلاف بين أعضاء القيادة القطرية في كل من سوريا و العراق ، انشقت حركة البعث الى الحزبين السوري والعراقي، وانتقل هذا الانشقاق الى الساحة الأردنية ، فظهر حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي التقدمي .

ومن الأحزاب القومية الاخرى ، حزب جبهة العمل القومي «حق»، الذي جاء نتيجة لاندمادج حركات صغيرة ذات اتجاهات قومية ، وحزب الجبهة العربية الدستورية ، بالإضافة الى حزب الأرض العربية ، وحزب الأنصار العربي الأردني ، وحزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية الذي يرتبط بعلاقات وثيقة بالجماهيرية الليبية ، كما ينضوي تحت لواء هذا التيار الحزب العربي الأردني .

التيار الوسطي

ويتزعم معظم الأحزاب ضمن هذا التيار شخصيات سياسية أردنية ممن شغلوا مناصب مهمة في الدولة، ويبرز منها الحزب الوطني الدستوري، الذي جاء نتيجة اندماج تسعة أحزاب وسطية ومحافظه،كواحد من أبرز الأحزاب في هذا التيار، ومن الأحزاب الوسطية الأخرى ، حزب الأحرار، وحزب المستقبل ، وحزب النهضة، وحزب الرسالة ، وحزب السلام الاردني ، وحزب الرفاه ، وحزب اليقظة ، وحزب الأمة .

لعل ابرز ما أفرزته هذه المرحلة والتي بدات بانتخابات (١٩٨٩) هو :

الغاء الاحكام العرفية في١٩٩٢،٣/٣/٣٠التي فرضت على البلاد عام ١٩٦٧،٦/٥.

الغاء قانون الدفاع الذي حكم البلاد اعتبارا من عام ١٩٣٩، وقد ألغي هذا القانون بقانون رقم (١٣) لسنة (١٩٩٢).

إقرار قانون الأحزاب السياسة رقم (٣٢) لسنة (١٩٩٢)، وإجازة العديد من الأحزاب السياسية بموجبه بعد ان استمر الحظر منذ عام (١٩٥٧).

إعطاء صلاحيات أوسع للقضاء بموجب قانون محكمة العدل العليا .

إصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر .

إصدار قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب. (١٦)

٤. الأحزاب السياسية الأردنية/ الواقع والطموح .

واقع الاحزاب الاردنية بعد قانون الاحزاب لعام ١٩٩٢

تمر الاحزاب الأردنية في أزمة حقيقية تعكسها حالة العزوف عن الانخراط في العمل الحزبي من قبل الجماهير وقود النشاط الحزبي وضعف الأداء من قبل الاحزاب ، مما يستدعي في حقيقة الأمر من الأحزاب الأردنية جميعها الى إعادة النظر في وضعها الحالي للوصول الى صيغة تمكنها في النهاية من تجاوز حالة الضعف التي تمر بها الى الفعالية في صنع القرار في الاردن .

وستحاول هذه الدراسة الوقوف على واقع الاحزاب الاردنية بالاعتماد على التحليل بشكل كبير ، وبتحليل استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية لعام ٢٠٠٢ حول واقع الأحزاب الأردنية ، وبالتحديد الجزء المتعلق بأسباب العزوف عن الانتماء لاي من الأحزاب السياسية .

الحكومة لاتشجع الانتساب الى الاحزاب.

أظهر الاستطلاع ان ٣٩% من المستجيبين يؤيدون هذه المقولة ، فيما يعارض ٢٠%ذلك، ولا زال أسلوب «العرفنة» في التعامل مع الأحزاب هو الأسلوب المتبع في التعامل مع الأحزاب حتى بعد إقرار قانون الأحزاب ، وظهر ذلك في أكثر من مرة ، فما ان تحاول القوى السياسية التعبير عن مواقفها تجاه قضية معينة ، على شكل مسيرة او إعتصام ، حتى يبرز قانون «الاجتماعات العامة » ويقول كلمة الفصل في ذلك .

ان قانون الصوت الواحد ، وقانون البلديات لعام ٢٠٠٣ قد ساهم بشكل كبير في تحجيم دور

الاحزاب في المشاركة السياسية ، واعطى مؤشرا على ان الحكومة لاتشجع الانتساب الى الاحزاب.

فشل التجربة الحزبية السابقة وعدم فعالية الاحزاب في مجريات الامور

يرى العديد من المفكرين ان التجربة الحزبية الأردنية فيما بعد قانون الاحزاب لعام ١٩٩٢ ، هي تجربة حديثة يصعب الحكم على نجاحها أو فشلها الآن ، بينما يرى مازن المجالي (ورقة مقدمة في ندوة: الاحزاب السياسية الأردنية / الواقع والطموح) أن تاريخ الحركة الحزبية في الأردن ، وفي المنطقة عموما لم يقدم نموذجا أو مثالا جذابا للمواطن الأردني ، فالعديد من النماذج التي ظهرت حسب المجالي انتهت الى كونها إما أحزاب شعارات ، او أحزابا نفعية ، مما جعل الصورة النمطية للحزب والحزبي في ذهن المواطنين ملطخه بالكثير من الاحكام السلبية المسبقة .

وحسب استطلاع الرأي يرى٤ر٤٦% من العينة، ان عدم وجود تاثير واضح للأحزاب في مجريات الأمور يعد سببا من اسباب العزوف عن ممارسة العمل الحزبي ، في حين يعارض ١ر١٢%ذلك .

فمجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩) ،كان مجلسا متميزا بوجود التيارات الحزبية الفاعلة فيه، وكان هذا المجلس قد حقق مكاسب متعددة منها :

١. إلغاء قانون مكافحة الشيوعية الصادر عام ١٩٤٨ .

٢.إصدار قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ .

٣. إصدار قانون المطبوعات والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ .(١٧)

٤. اصدار قانون محكمة العدل العليا رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢، وهو الذي أعطى المحكمة صلاحية الطعن في القرارات الحكومية والضمان ، وألغى من الناحية الواقعية التحصين السابق ضد هذه القرارات .

٥. إصدار قانون الدفاع رقم (١٦) لسنة ١٩٩٢، الذي حل محل قانون الدفاع السابق.(١٨)

وعملت هذه القوانين من الناحية العملية في إرساء مبدأ التعددية السياسية ، وترسيخ مبدأ الحريات العامة التي تناولها الدستور الأردني ، لكن النتائج المترتبة على إصدار مثل هذه القوانين على الحياة الحزبية لم يكن إيجابيا من كافة النواحي ، فقد سهلت هذه العملية الطريق لتاسيس الاحزاب ، ولكنها اوضحت بشكل جلي تدني درجة الثقافة السياسية ، وعدم الرغبة في «عصرنة » العمل الحزبي ، نتيجة العديد من المتغيرات المحلية ، والاقليمية، و الدولية .

اما عن دور الاحزاب في النقابات سواء المهنية او العمالية لفترة طويلة كانت واجهات

للعمل الحزبي وساحات للصراع بين القوى السياسية المختلفة من جهة والحكومة من جهة اخرى ، او بين القوى السياسية نفسها .

وقد ساهمت قضية الحظر الحزبي منذ عام ١٩٥٧ ، في تعزيز هذه الصورة ، الا ان النشاط الحزبي داخل النقابات بدأ بالاضمحلال نتيجة تراجع الحركة المطلبية للهيئات العامة للنقابات، لاسباب من ضمنها الظروف الاقتصادية من جهة، ولتدخلات الحكومة المتزايدة في العمل النقابي ووجود اطار تنظيمي قانوني لممارسة العمل الحزبي بعد اقرار قانون الاحزاب عام ١٩٩٢،من جهة اخرى ، لكن الدور المتبقي للاحزاب داخل النقابات اتخذ طابعا تحريضيا في التعبير عن مواقف معينة ، من خلال المسيرات والمظاهرات ، الامر الذي خلق مواجهات متكررة بين القوى السياسية المحرضة والحكومة ، فظهرت الدعوات بضرورة مهننة العمل النقابي وتركيزه للدفاع عن قضايا الهيئات العامة للنقابات بدلا من الصدام مع الحكومة .

وفي الجامعات ، كان النشاط الطلابي مصبوغا الى حد ما بتيار واحد هو التيار الاسلامي ، مع وجود افراد من المنتمين او المؤازرين للتيارات الاخرى ، الا ان اجراءات معينة تم اتخاذها من قبل ادارات الجامعات حول نظام العضوية في مجلس الطلبة ، مثل نظام الصوت الواحد ، او تعيين نصف اعضاء المجلس ، حدت مثل هذه التدابير من سطوة تيار بعينه على مجلس الطلبة ، وبالتالي على انشطة هذا المجلس.

ففي الجامعات الاردنية على سبيل المثال ، اثبتت دراسة اجريت في عام ١٩٩٩ ،حول «ظاهرة العنف في الجامعات » ان «من اسباب الميول السلبيه غير الاكاديمية للطلاب نابع من ان سيطرة تيار معين على ملجس الطلبة تؤدي الى توجيه انشطته الى فئه محددة من الطلاب ،و تؤدي الى تهميش مشاركة بقية الفئات من البرامج والنشاطات، «وهذه النتيجة افضت الى تغيير ادارة الجامعة الاردنية لنظام العضوية في مجلس الطلبة على النحو الذي ذكر سابقا ، لاتاحة الفرصة امام الطلاب غير المسيسين، للعب دور في الانشطة الجامعية ، وضمان تمثيلهم في الاتحادات والاندية الطلابية .

الاحزاب والقيم الدينية

يرى ٦ر٣٣% من العينة، ان القيم الدينية التي تؤدي إلى انقسام الامة الى شيع واحزاب هي احد اسباب العزوف عن العمل الحزبي ، في حين يعارض٤ر٢١%ذلك.

فالاحزاب في الاسلام حسب احمد حسين يعقوب رمز للباطل وعنوان للاختلاف، وقد

وردت كلمة «الاحزاب» عشر مرات في القران الكريم، كتعبير عن فئات من الناس ضلت سبيلها وجانبت الصواب ، وفي السنة النبوية ، نبه الرسول الكريم الى ان «اليهود والنصارى اختلفوا بضعا وسبعين فرقه»، و «ان المسلمين سيفترقون الى بضع وسبعين فرقة ، كل الفرق على خطأ الا واحدة».

والسبب حسب يعقوب هو انه لايوجد الا حق واحد وباطل واحد و حقيقة مجردة واحدة، وفي غياب الحقيقة المجردة الواحدة ، وعدم وضوح السبيل المؤدي الى هذه الحقيقة يقع الخلاف والاختلاف ، فاذا اتضحت الحقيقة المجردة وبانت ، وبان المسلك الذي يؤدي لهذه الحقيقة يزول سبب الخلاف والاختلاف .[١٩]

وهذه النظرة الدينية تجاه الاحزاب والتحزب ، وماترتب على الامة الاسلامية من فرقة في مراحل متعددة ، هي واحدة من اسباب عدم الرغبة في الانخراط في العمل الحزبي بالنسبة للمجتمع الاردني ، ذي الغالبية المسلمة .

العدد المتزايد للاحزاب

يرى ٣ر٣٧% من العينة، ان العدد المتزايد للاحزاب واحدا من اسباب العزوف عن الانتماء للاحزاب السياسية ، في حين يعارض٦ر١٨%ذلك.

وظاهرة تعدد الاحزاب واحدة من أسباب ضعف العمل الحزبي ، ولعل اهم اسباب كثرة الاحزاب ، هو سهولة الاجراءات المتعلقة بتاسيس الحزب.

فحسب قانون الاحزاب رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢، يقدم طلب تاسيس الحزب الى وزير الداخلية، موقعا من المؤسسين ، والذي يشترط فيهم مايلي :

.١شرط العدد ، بان لايقل عدد المؤسسين عن ٥٠عضوا .

.٢ شرط العمر ، بان لايقل عمر من رغب بتاسيس حزب عن ٢٥عاما .

.٣ شرط الانتماء ، وحدد القانون هذا الشرط ب :

* ان يكون اردنيا منذ عشر سنوات على الاقل .

* أن لايدعي بجنسية او حماية دولة اجنبية.

* أن يكون مقيما عادة في المملكة .

.٤شرط الاهلية ، بان يكون المؤسس متمتعا بالاهلية المدنية والقانونية الكاملة ، وان لايكون

محكوما بحكم قطعي من محكمة مختصه بجناية او جنحة مخلة بالشرف او بالاخلاق العامة ، او باي جنحة اخرى (عدا الجرائم ذات الصفة السياسية) مالم يكن قد رد اعتباره اليه .

.٥شروط اخرى ، بان لايكون قاضيا او من المنتسبين للقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني .

وهذه الشروط في حقيقة الامر تنطبق على شريحة واسعة من المجتمع الاردني ، وهي بذلك اجراءات ليست ذات تعقيد ، وهناك مقولة طريفة حول ذلك بان الحصول على «ترخيص حزب أردني » اسهل من الحصول على «ترخيص خط باص».

ومع سهولة هذه الاجراءات ، لايوجد نص في قانون الاحزاب يشير الى إمكانية تدخل الحكومة لاغلاق الحزب في حال انخفاض عدد اعضائه عن عدد المؤسسين مثلا ، فيبقى العديد من الاحزاب، بسبب ذلك احزابا صورية دون أي اثر في الحياة السياسية .

وعجز قانون الاحزاب عن تفادي ظاهرة «الشرذمة» والعدد المتزايد للاحزاب لايمكن اعتباره سببا أوحدا في هذه المشكلة ، لان التقارب في البرامج الحزبية وكثرتها تسبب حالة من الارباك بالنسة للمواطن الذي يرغب بممارسة العمل الحزبي.

تمويل الاحزاب

تقف قضية تمويل الاحزاب عائقا امام الاحزاب في ممارسة انشطتها ، وبالتالي عزوف الناس عن ممارسة العمل الحزبي ، حيث يرى ٤ر٣٣%من عينة الاستطلاع، ان عدم كفاية القدرات المالية للاحزاب سببا من اسباب العزوف عن الانتماء الحزبي، فيما يعارض ١ر١٦% ذلك .

وقد حدد قانون الاحزاب لعام ١٩٩٢ ،في المادة (١٩) ان اساس موارد الاحزاب يجب ان يكون اردنيا ، وهذا طبيعي ، فالتمويل من الخارج يعني الولاء للخارج .

كما حددت نفس المادة ان للحزب قبول الهبات والتبرعات من المواطنين الاردنيين شرط ان لاتزيد قيمة هذا الدعم عن خمسة آلاف دينار ، كما ان للحزب استثمار امواله وموارده داخل المملكة الاردنية على ان تكون معلنة و مشروعة .

فالاطار القانوني الذي يسري على الاحزاب حسب هذا القانون ، يمهد ارضية تنظيمية لادارة التمويل بالنسبة للاحزاب ، لكن المشلكة بالنسبة للاحزاب تكمن في توفير مصادر هذا التمويل ، وينعكس هذا بالتالي على اداء الاحزاب لادوارها .

ويقترح البعض على الحكومة ان تقدم ضمن صيغة معينة التمويل للاحزاب ، وحفزها على

الاندماج مع بعضها ، لكن تكمن الخطورة في وضع الاحزاب مرشحين تحت سلطة الحكومة ، مما قد يدفع بعض الاحزاب لتقديم تنازلات من اجل الحصول على هذا الدعم ، وبالتالي تؤدي هذه الصيغه الى خروج الاحزاب من تحت «دلف» الاشخاص المهيمنين على الحزب الى "مزراب" الحكومة من ناحية التبعية.

لكن من الممكن تقديم حوافز للأحزاب التي تتمكن من ايصال مرشحين للبرلمان مثلا ، فتشجع الاحزاب على دعم مرشحين مستقلين واستقطابهم للحزب ان لم يكونوا اعضاء في الحزب، وبالتالي الوصول الى برلمان من النواب الحزبيين بدلا من برلمان من التكتلات الهشه والموسمية ، والتي غالبا ماتكون لتحقيق مكاسب في اطار العمل البرلماني كرئاسة مجلس النواب ، بدلا من التركيز على تبني قضايا في صميم وظيفة البرلمان الاساسية من تشريع ورقابة .

القدرات التنظيمية للاحزاب والديمقراطية الداخلية

يرى ٥ر٣٨%من المستجيبين للاستطلاع، ان عدم كفاية القدرات التنظيمية تعد سببا من اسباب العزوف عن الانتماء للاحزاب السياسية ، فيما يعارض٤ر١١% ذلك.

شكلت حالة الانفراج الديمقراطي التي انطلقت عام ١٩٨٩ في الاردن، تحد واجه ولازال القوى والاحزاب السياسية ، كما احدثت التحولات والتغيرات العربية والاقليمية والدولية ظروفا ومستجدات، تستوجب من كافة الاطراف العاملة في الحياة العامة والشان السياسي بشكل خاص، اعادة النظر بواقعها وبرامجها وسياساتها، وكان على الاحزاب بشكل خاص ، وكافة القوى من منظمات ومؤسسات النظر الى هذه الاوضاع بكثير من التدقيق والتعمق والوعي، لفهم هذه التحولات والافادة من حالة الانفراج في الاردن، والعمل على تكريسها من خلال احداث تطورات هامة وجذرية في بنيتها وتركيبتها ،والدفع باتجاه الاستجابة لضرورات هذه التغيرات، واجراء نقلة نوعية في اطار المفاهيم والخطاب السياسي والطروحات الفكرية، واعادة النظر في المفاهيم التنظيمية بما يتناسب مع كل هذه المستجدات التي نشات في مختلف جوانب الحياة ، ولكن على ما يبدو ان هذه الاحزاب لم تلتفت الى كل ذلك، وابقت على تراثها التاريخي خلال فترة نشاطها السري دون الاستفادة من الظروف الجديدة ، بل ان محاولات التغيير التي تصدت لها بعض تيارات التجديد، ووجهت من قبل المحافظين بنقد عنيف والى اقصاء .

امام تصادم الارادات بين التيارات المختلفة (المحافظة والمجددة) ،تعرضت بعض الاحزاب السياسية وخاصة اليسارية منها التي وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع استحقاقات سياسية وايديولوجية افرزتها وفرضتها حالة انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية ، الى انقسامات وتشرذم حزبي، ولتتمكن القيادات التقليدية من الابقاء على هذه الاوضاع التي آلت

اليها بعض الاحزاب، وحتي تنفي عن نفسها صفة الجمود والتكلس والدعوى بانها تستجيب الى رغبة التغيير والتجديد، لجأت الى تزويق اسمائها، وخاصة تلك التي تشكلت او تاسست ما بعد اقرار قانون الاحزاب رقم ٣٢ لعام ١٩٩٢ ،الحقت به صفة «الديمقراطية»، لما هذا الوصف او التشخيص من عناصر الجذب التي تشد المواطن، ولما تحمله الكلمة من دلالات سياسية واجتماعية، اهمها مايتصل بحقوق الانسان، وحق المواطن بضرورة توفر المناخ الذي يؤمن له الحرية والآمان، والحق في العمل والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، والمشاركة في صنع القرارات التي تمس حياته ومستقبله على مختلف الصعد ، وضمان المساواة في الحقوق والواجبات دونما تمييز في العرق او اللون او الدين او الجنس الخ .

وبقدر ماتتحول هذه «الصفة »، الديمقراطية ، الى مجرد نص او عنوان او وصف دون مضمون بقدر ما يفقد الحزب مصداقيته ، لذا فان العبرة ستكون دائما في الممارسة وليست في النصوص ، على انه لانجد معنى للحديث عن الديمقراطية دون التسليم بمجموعة من المبادئ الهامة، ومنها الاعتراف بالاخر والاقرار بالتعددية السياسية ، ولامعنى لهذه التعددية مالم تكن الاليات في تسيير المجتمع والتنظيمات والمؤسسات، تتيح لاصحاب الاغلبية بتولي السلطة لتنفيذ ماتدعو اليه ،دونما مصادرة لحقوق الاقلية بالتعبير عن وجهات نظرها ،و اتاحت الفرصة لها بالدفاع عنها حتى داخل الحزب الواحد ، لابد من ان تتاح الفرصة داخل الحزب للصراع على اسس ديمقراطية وبالطرق السلمية للوصول الى السلطة فيه .

علينا الاعتراف بان الاحزاب الاردنية وعموم القوى السياسية على امتداد الحياة الحزبية في الاردن، كانت ولا تزال تعاني من ازمات بنيوية ومركبة في اطار ازمة العمل الوطني العام ، ورغم اعترافها بوجود هذه الازمات الا ان ايا منها لم يقم بتشخيص هذه الازمات وكشف جذورها ، والتقدم بحلول لمعالجتها بهدف تجاوزها ، ويعتبر موضوع غياب الديمقراطية الداخلية وخلل علاقة الحزب بالجماهير والاحزاب الاخرى واحدة من ابرز ازمات الاحزاب السياسية في الاردن، بل ان غياب التقاليد والسلوك والممارسة الديمقراطية الداخلية ، ورفض الاحتكام للحوار وعدم توفر المناخات الصحية للتعايش بين الرأي والرأي الاخر ، وضمان حقوق الاقلية والتعبير عن رأيها ، وتلاقح الافكار داخلها ، وتداول المناصب والمهمات القيادية سلميا بالوسائل الديمقراطية، والاعتراف بالتعددية السياسية، عصفت بالكثير من الاحزاب، وادت الى تشرذمها وانقسامها وتفسخها ،والى هجر العديد من عناصرها وكوادرها من بين صفوفها ،وفقدانها لخبرات وكفاءات سياسية وتنظيمية .

لقد بقي موضوع وطأة الظروف والاوضاع العامة وشروط العمل السري مبررا للقيادات امام

الهيئات والمنظمات الحزبية لغياب الحياة الديمقراطية الداخلية، وهي كلمة حق يراد بها باطل وكان من الممكن تجاوز ذلك بالتكيف مع تلك الظروف، وايجاد انماط من الاتصال والعلاقات وفتح اقنية للتشاور والحوار داخل منظمات الحزب، كبديل مؤقت للمؤتمرات العلنية او شبه العلنية ، ورغم مضى عقد من الزمن على انطلاقة العمل العلني للحياة الحزبية في الاردن، وتاسيس اكثر من عشرين حزبا بين من كانت تعمل سرا واخرى انشئت بعد سريان القانون، فان العديد من هذه الاحزاب لم تعقد مؤتمراتها او تجري فيها انتخابات فعلية لهيئاتها القيادية ، وبالعكس فقد تكرست قياداتها «التاريخية» واستمرت في كل الظروف والحقب ، فالمؤتمرات هي مجرد «نص» في الانظمة الداخلية للاحزاب، واستمرت ذات العقلية وذات النهج يحكم مسيرة الحزب ولسنوات بعيدة، بفعل تفشي الممارسات والتقاليد غير الديمقراطية، وتكريس فكرة «القيادة التاريخية»وحرمان الدماء الجديدة من التدفق في جسد الحزب وتداول السلطة، كما ادت الى الجمود الفكري والسياسي، والتمسك بالنظريات الجامدة والساكنة دون قراءة المتغيرات للواقع المتجدد،واشراك عموم الحزب في الحوار، بحجج ومبررات مختلفة ، على الحزب فعكس هذا الواقع بنتائجه على الحزب، فتهالكت القيادات وتهالكت معها الهيئات الحزبية القيادية وتراجعت شرعيتها، وغالبا ما كان يجد الحزب نفسه امام نتائج لا صلة له بها ، ودون مشاركة من هيئات، من خلال آليات تسلطية ولا ديمقراطية ،وبفعل لوائح ومواد وانظمة استئنائية تعزز احتكار السلطة ومركزية القرار ،الامر الذي ادى ويؤدي الى احتقانات داخلية، تفضي الى تفشي الامراض البيروقراطية والشللية، وتسبب في شرذمة الحزب وانقسامه وتفاقم الصراعات الداخلية.

لقد عكست هذه الاحزاب ذات النهج في العلاقة مع بعضها البعض ،ومع المؤسسات الشعبية، على قاعدة امتلاك كل منها للحقيقة والشرعية والطعن بالاخرين ، وخاصة حينما تشتد ظروف المنافسة في المعارك الانتخابية في مؤسسات المجتمع المدني ، واللجوء الى اساليب التشهير والتعريض بالاخرين عوضا عن استخدام الحوار والتنافس الديمقراطي للتغلب على النزاعات والمكاسب الذاتية والتنظيمية ،والنظر الى هذه المؤسسات باعتبارها جزء من حركة ونشاط الجماهير، ومفتوحة على كل الافكار والتيارات، وبالعكس فقد استخدمت بعض الاحزاب ، هذه المؤسسات، كواجهات دعاوية وسياسية وباساليب لا ديمقراطية، مما عزز الرغبة لدى الجماهير بالانفضاض عن هذه القوى، وربما عن المؤسسات نفسها وجعلها عرضة لغزو القوى المحافظة.

ان أي حزب لايمكن ان يتطور وينمو ويزداد نفوذه الشعبي مالم تتسع فيه المساحة لتعدد الاراء والاجتهادات والاتجاهات داخله، ويسمح بمراجعة دائمة لبرامجه ولوائحه بين فترة واخرى من

خلال الحوار الصريح والجريء بين كافة الاتجاهات والاجتهادات، وليس هناك مايضير الحزب ان يكون الناس على اطلاع بما يدور داخله من نقاشات وخلافات ، وعلى العكس فقد يسهم ذلك على انضاج وتطوير فكر الحزب ويسهم في تحديث برنامجه، ولن يتاتى ذلك الا من خلال الاعتراف بالاخر ، وان يجري النقاش على قاعدة الاحترام المتبادل بين وجهات النظر بعيدا عن الصاق التهم ، وعن أي ممارسة للارهاب الفكري وقمع الاخر، والاحتكام دائما الى الاغلبية دون حرمان الاقلية من حقها في طرح مواقفها والدفاع عنها، واعادة طرحها في مراحل اخرى، واتاحة الفرصة امامها لاقناع الحزب بوجهة نظرها ، فكثيرا مايمكن ان تكون الاقلية على صواب في مواقفها .

ان قدرة الحزب على تجديد نفسه باستمرار وفق المتغيرات الموضوعية، لن تتحقق الا من خلال التفعيل الدائم لميكانيزم الحوار واليات الانتخابات الدورية، فالاعضاء في كل مستوى ينتخبون قيادتهم وفق معايير واسس يحددها الاعضاء سواء على اسس سياسية او نضالية ، ويساهمون بواسطة مؤتمرات الحزب في اختيار قيادته العليا ، ليتحول بذلك الى مؤسسة اكبر من القيادة وتنتفي فيه فكرة الزعامة والقيادة التاريخية والملهمة، كما يتخلص من النزعات العشائرية والشللية، وتصبح الممارسة الديمقراطية هي الاساس والبوصلة التي يسترشد بها اعضاء الحزب في حسم القضايا الخلافية ويحافظ على وحدته التنظيمية ، ويقطع الطريق على الاتجاهات المغامرة بالانشقاق او حسم الصراع بالاقتتال كما جرى لدى العديد من الاحزاب العربية.

لقد شكلت الانظمة الداخلية للاحزاب صورة الحزب الداخلية وعكست طبيعة الحياة والعلاقة بين القيادة والقاعدة من جهة ،علاقة الحزب بالجماهير من جهة اخرى ، وان كانت ظروف العمل السري او شبه السري هي التي فرضت طبيعة هذه الانظمة وحكمت العلاقات الداخلية ، والتي اتسمت معظمها ب (المركزية)، فان احزاب قليلة ربما تعد على اصابع اليد الواحدة هي التي اجرت تعديلات على انظمتها، ولكن دون ان تمس هذه التعديلات حقيقة بقاء المركزية هي السمة الغالبة لهذه الانظمة ، وان اضيف لها بعض الاوصاف ك«المركزية الديمقراطية» او «الديمقراطية الحزبية»، وبقيت الهيكليات التنظيمية الحزبية على حالها اواستنادا للمورث التنظيمي، دون احداث أي تعديلات جوهرية تعكس استحقاقات المرحلة الجديدة من حياة الحزب ، الذي انتقل من السرية الى العلنية ،بما في ذلك تلك التي نشات بعد قانون ٣٢ لعام ١٩٩٢، حيث بقيت سيطرة العقلية الابوية (البطريركية) على حياة الحزب الداخلية، ورفضها الخلاص من نموذج المرحلة السابقة بما في ذلك احزاب اليسار «الجدلية ».

يقول البروفيسور البلغاري ديمتر انانيف في كتابه «الحزب السياسي»ان" هيكلية التنظيم

السياسي تشكل المحتوى التنظيمي، ودون بلورة هذا الجوهر وتطويره المستمر تصبح المنظمة السياسية عديمة الفاعلية ، ومن الضروري يؤكد الكاتب ان تكون الهيكلية الحزبية خاضعة في ميكانزماتها دوما للاهداف والظروف التي يعمل الحزب في اطارها. (انانيف ، ديمتر ، الحزب السياسي : النظرية والتاريخ ، صوفيا).

لقد استمرت الاحزاب المختلفة بالعمل بلوائحها وانظمتها حتى تلك التي مضى عليها عشرات السنوات واصبحت من الماضي، ترفضها حتى التحولات ، التي طرأت على تكوين الحزب ذاته، ولا زال النهج البيروقراطي المركزي يتحكم باوضاع الحزب الداخلية ، الذي لايرى فيه اصحابه سوى اطار يسمح لهم بممارسة الدور التاريخي في اطار الحركة الوطنية ، وجعل الشبكة التنظيمية الداخلية مناطق نفوذ، يسهل من خلالها توزيع الرتب والمناصب في اطار السيطرة المحكمة للقيادة المركزية، فتعددت المواقع التنظيمية وجعلها متشابكة،مما يشتت جهد الحزب وتجعل من وسائل الاتصال والحوار بين اعضائه متقطعة ومعقدة .

لدى قراءة بعض الانظمة الداخلية لبعض الاحزاب ، غالبا ماتصادفك تناقضات وتعارضات بين الاهداف التي يحددها الحزب لنضاله ونشاطه في صفوف الجماهير، وبين المواد التي على اساسها يقوم الحزب ويمارس عمله الداخلي ، وفي اوساط الجماهير بين مركزية الحزب والديمقراطية التي يدعو لها، واسس الحياة الداخلية لاعضائه وغياب المؤتمرات ، بين توصيف المرحلة التي يعيشها وبين الاهداف المعلنة له و السمة الطبقية للحزب .

لقد عانت احزابنا ولا زالت من الانغلاق وفقدان الصلة بين الحزب والجماهير ، وجعلت من التنظيم وكانه «جيتو» لايجوز لغير الاعضاء من الاطلاع على نشاطاته الداخلية ومؤتمراته ولقاءاته، ولايجوز لمن هم اقل مراتبية من الاطلاع على حوارات ولقاءات اصحاب المراكز الاعلى، ولاتنطبق صفة العضوية الا ضمن شروط الصديق والنصير والمرشح، والانخراط في الخلايا والحلقات والهيئات المختلفة للحزب والالتزام باجتماعاتها التنظيمية، فضيقت بذلك الاحزاب على نفسها وجعلت الصلة بينهما وبين الشارع البيان والنشرة والجريدة ان وجدت ، دون دعوة الجماهير الى ان تصبح جزءا من صنع القرار الحزبي، ففي التجرية الايطالية للحزب الشيوعي الايطالي يكفي للمواطن ان يقدم طلب انتساب اليه ليصبح عضوا فيه، واذا رغب بان يكون له دور داخل الحزب يمكنه الانخراط باحد منظمات الحزب ، كما يلعب الحزب دورا بارزا في المناطق والاحياء في المدن الايطالية، ففي المؤتمرات المحلية او المنظمة القطاعية يدعى اليها سكان المنطقة لحضور المؤتمر والمشاركة في النقاشات الدائرة باعتبارها قضايا عامة تهم كافة المواطنين ، ومن حقهم الادلاء بارائهم وافكارهم باي شان مطروح في جدول اعمال المؤتمر، دون

ان يكون لهم حق التصويت، ولكنهم بمساهماتهم يؤشرون للمؤتمر على توجهات الراي العام في شان من الشؤون موضع الحوار، ويفسح المجال امام الحزب لتحسس موطئ قدمه .

لقد بات من الضروري على الاحزاب الناشئة او تلك التاريخية ان تعيد النظر بكل اساليب عملها ونهجها وبرامجها ولوائحها وانظمتها الداخلية، وفي العلاقة مع القوى الاخرى ومع الجماهير وفي العلاقات الداخلية واجراء التطويرات اللازمة، لتحويل الحزب الى مؤسسة شعبية ديمقراطية،قادرة بفاعلية ان تكون ممثلا مقبولا للفئات والقطاعات ، التي يمثلها الحزب، وفي هذا المجال على الاحزاب ان تقدم على اتخاذ خطوات جريئة تنسجم مع الحاجة للتغيير والتحديث والتقدم :

* الالتزام بدورية عقد المؤتمرات من مستوى القاعدة حتى قمة الهرم التنظيمي .

* اعادة النظر باللوائح والانظمة الداخلية وتحريرها من كل اشكال التعقيد التنظيمي، وتبسيطها واضفاء المرونة والتيسير عليها وتخفيف اعباء الالتزام التنظيمي وتعزيز النهج الديمقراطي داخل أطر الحزب ، وفي العلاقة بين الاعضاء وعلاقة الحزب بالاحزاب والمنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني والجماهير بشكل عام.

* اعادة النظر بالبرامج الحزبية بشكل مستمر لتصبح اكثر واقعية وبحيث تكون قابلة للتغيير والتعديل وفق المتغيرات ، وكل مادعت الضرورة الى ذلك ، ولتكون قريبة من المفاهيم والتوجهات العامة للفئات والقطاعات ، التي يعبر عنها فكر وسياسة الحزب وبما يسمح بتطوير اساليب عمله وبرامجه المرحلية وسياساته وشعاراتها انسجاما مع التغيرات ، التي تجري في المجتمع والواقع الاجتماعي والفكر البشري وهذا لايمكن تحقيقه الا بتعزيز الروح الديمقراطية.

* الانفتاح الواسع على قطاعات الجماهير المختلفه وجعلها جزءا اساسيا من سياسات ونشاطات الحزب، والاستعانة بالكفاءات والقدرات من غير اعضاء الحزب، ممن يعزفون عن الالتزام التنظيمي او الحزبي واشراكهم في نقاشات وحوارات الحزب باعتبار انه ، أي الحزب ، يعمل من اجل الجماهير المستهدفه وليس بمعزل عنها، فلا يسيء للحزب ان يعلم الناس بما يدور داخل الحزب من مناقشات واختلافات في وجهات النظر طالما ان القرارات تؤخذ بالاغلبية وبهدف تحقيق اهداف الحزب الذي يعمل في صفوف الجماهير .

* التاكيد على ضرورة احترام حقوق الاقلية في الحزب ومن ضمنها حقها في التعبير عن وجهات نظرها والدفاع عنها واعطائها الفرصة لتصبح اغلبية ، والاعتراف بالاختلاف في وجهات النظر على اسس غير عدائية ، لأن حزبا او تجمعا بدون تناقضات وخلافات تتفاعل

داخله لا حياة فيه، وان التناقض ظاهرة صحية، والتسليم بان التقدم رهن بالقدرة على تجاوز الشيء ونقيضه الى شيء ارقى من الاثنين .

* توفير الفرص الديمقراطية امام المراة للوصول الى المراتب القيادية في الحزب والدفاع عن حقها في ذلك.

* السماح بتعدد الاراء والاتجاهات داخل الحزب، وهو مايمكن ان يخلق الحيوية والتفاعل بين الاعضاء ، ويفضي الى اتخاذ قرارات ناضجه ، بعد مداولات ونقاشات صريحه وواضحة وعبر الاختلاف في وجهات النظر والرؤى المتباينة، بعيدا عن الارهاب الفكري والسياسي ومحاولات الاقصاء.

< الالتزام بدورية الانتخابات مما لذلك من دلالات سياسية ، فاتاحة الفرصة امام اعضاء الحزب باختيار قياداتهم على اسس من التقييم السياسي والاداء العملي ، يؤكد على حيوية الحزب وانتهاجه اسلوب مرن يقتضيه ضرورات التعديل في سياسات الحزب واساليب عمله، استجابة للمتغيرات الموضوعية وداخل الحزب ذاته ، وهو مايتيح ايضا الفرصة لتجديد دماء الحزب وتداول القيادة، ويحصنه من امراض الشللية والعشائرية، وتخليد الزعيم والجمود العقائدي والتنظيمي، ويقطع الطريق على التكتلات التي قد تودي بالحزب وتطيح بوحدته .

الاحزاب في مضمونها احزاب شخصية

حسب استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية لعام ٢٠٠٢، فان ٦ر٤١% من العينة ، يرون ان الاحزاب في مضمونها احزاب شخصية ، في حين يعارض١ر١٣%من نفس العينة هذه المقولة.

وتتميز الاحزاب الشخصية او احزاب المصالح بانها لاتقوم على الصراع من اجل الحكم ، بقدر قيامها على حساب اشخاص معينين لمجرد تحقيق مصالح شخصية [٢٠] .

وهذه الصورة تكون ظاهرة للعيان في احزاب الوسط ، والتي تتركز حول اشخاص تقلدوا مناصب مهمة في الدولة ، وممن ارادوا الحفاظ على مكتسباتهم سواء السياسية او الشخصية من خلال تشكيل احزاب ، اتخذت طابعا تقليديا بحكم تقليدية اصحابها وقربهم من نظام الحكم .

ولا تقتصر ظاهرة الاحزاب الشخصية في الاردن على احزاب الوسط ، يرى نعمان الخطيب:«ان كثيرا من الاحزاب الشخصية قام لمجرد انشقاق احد اعضاء حزب قائم جريا وراء مصالح شخصية ، ثم ما يلبث ان يلتف حوله مريدوه من الوصوليين فيعلن عن تكوين حزب جديد ».[٢١]

فالعديد من الاحزاب القومية واليسارية في الاردن ، والتي قامت في الاساس على اساس انها

احزاب برامج ، اتخذت طابعا شخصيا كشفتها كثرة الانشقاقات وماترتب عليها من شرذمه.

فالحزب الشيوعي الاردني على سبيل المثال ، انقسم خلال فترة عمله في الاردن ثلاث مرات في السبعينات و الثمانينات والتسعينات، اثر خلافات بين قيادات هذا الحزب.

والتصاق صفة «الشخصية» في الاحزاب، يدفع اصحابها للبحث عن الدعم في الانتخابات اعتمادا على اسم الشخص ، فما ان تعلن نتيجة الانتخابات حتى يتم الإعلان ان المرشح المعني هو احد اعضاء حزب معين ، مع ان دعم المرشح يكون قد تم اعتمادا على رصيده الشخصي ، سواء كانت العشيرة ، او المؤيدين ، او ابناء دائرته ، حيث يرى ٢ر٤٣%من المستجيبين للعينة، ان اعتماد بعض الاحزاب على النفوذ العائلي او الشخصي او الاقليمي سببا من اسباب العزوف عن الانتماء الحزبي ، فيما يعارض ٥ر١٥%ذلك.

الصحافة الحزبية

يعتبر وجود صحيفة ناطقة باسم الحزب ، او مقربة منه ، ركنا مهما من اركان العمل الحزبي ، ولا يمكن اعتبارها ترفا باي حال من الاحوال ، ذلك ان الصحافة الحزبية يعتمد عليها لتحقيق وظائف متعددة منها :

التوعية بوجود الحزب وبرنامجه .

التعبير عن وجهة نظر الحزب حيال قضية او قضايا معينة .

وسيلة دعاية في الانتخابات .

خلق «ثقافة سياسية » بين الجماهير .

والصحافة الحزبية ، على أهميتها ، الا انها ظاهرة غير منتشرة بين الأحزاب الأردنية بالشكل المطلوب ، و الجدول التالي يمثل الصحف الحزبية والأحزاب التي تنشرها في الاردن :

ولعل وجود هذا العدد فقط من الصحف الحزبية القائمة ، مرده في الاساس الضائقه المالية التي تعاني منها الاحزاب ، وهذا السبب هو الذي دفع صحفا حزبية مثل «نداء الوطن»عن حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني، و «النهضة » عن الوطني الدستوري ، و «المستقبل» عن حزب المستقبل ، وغيرها ، الى التوقف عن الصدور بالاضافة الى ذلك ، فان الخطاب الايديولوجي العقيم الذي كانت تلجأ اليه بعض الاحزاب يمكن ادراجه كسبب من اسباب توقف هذه الصحف عن الصدور .

واذا كانت الاحزاب تشكو من عزوف الناس عن الانضواء تحت لواء العمل الحزبي ، فهذا مرده غياب «الثقافة السياسية »، و الثقافة السياسية المثالية حسب بيرتراند بادي هي «ثقافة المشاركة » التي تقوم على :«ارادة المواطنين في ان يمارسوا حقوقهم وواجباتهم بشكل كلي وكامل وذلك للضغط او التاثير فعليا على القرار السياسي.» [٢٢]

ودور الاحزاب عبر الصحافة الحزبية خلق هذه الثقافة ، لان الثقافة الحزبية السائدة في الاردن نموذج بيرتراند هي «ثقافة الرعية»، تلك الثقافة التي تفترض موقف اللامبالاة في مواجهة الدولة ، والانكفاء على الوحدات المحلية فيما يتعلق بالانتماء ، سواء تعلق الامر بالقبيلة او القرية.[٢٣]

وهذا مايفسر دور القبيلة او العشيرة ، التي اضحت وحدة اساسية في المجتمع السياسي الاردني ، وملاذا تلجا اليها الاحزاب سعيا لتحقيق المكاسب السياسية.

اما الصحف غير الحزبية ، فهي تنأى بنفسها عن التحيز لحزب على حساب اخر لعدة اسباب منها ، عدم رغبة هذه الصحف في الصدام مع الحكومة ، وعدم رغبتها ايضا في صبغ نفسها بطيف محدد، اذ تعتبر هذه الصحف نفسها ممثلة لكل الاطياف والتيارات .

وعن وسائل الاعلام الاخرى ، فان التلفزيون والاذاعة مملوكة بالكامل للحكومة ، ولا يوجد تشريع يتيح للاحزاب او القطاع الخاص في الاردن حق البث الاذاعي والتلفزيوني، و لو وجدت مثل هذه التشريعات فستواجه الاحزاب قضية التمويل من جديد.

٥. قانون الاحزاب

لقد صدر قانون الاحزاب السياسية ، قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م، في الجريدة الرسمية في الأول من ايلول لنفس العام(٢٤) ، وبهذا القانون فقد اسدل الستار على مرحلة الاحكام العرفية ، التي استمرت مايزيد عن الخمسة والثلاثين عاما ، كما ان هذا القانون قد وضع حدا لمرحلة العمل

السري للاحزاب السياسية الاردنية ، وبهذا القانون فقد تحول العمل السياسي للاحزاب السياسية الاردنية من مرحلة عدم الاعتراف بشرعية النظام الى مرحلة العمل في ظل الدستور والقانون مما يعني ان هذه الاحزاب قد اقرت بشرعية النظام في الاردن.

في المادة الخامسة من قانون الاحزاب قد اشترطت العضوية للمؤسسين ان يكون العضو قد اكمل الخامسة والعشرين من عمره ، ولاندري ماهو السر في تحديد هذا العمر وما هي الحكمة في ان يكون العضو المؤسس بهذا العمر ، ثم ان لا يدعي بجنسية دولة اخرى في حين ان القانون الاردني يجيز للمواطن الاردني الجمع بين الجنسية الاجنبية مع حقه بالاحتفاظ بالجنسية الاردنية ، وفي نفس المادة لايكون قاضيا ، فما هي الغاية هل الوظيفة ونوعها تحيل بين الفرد وحقه في ان يكون عضوا في حزب سياسي يعمل في ظل الدستور والقانون ؟. واذا كان هذا لايجوز للقاضي كاحد اعضاء السلطة القضائية ، فكيف يجوز للوزير احد اعضاء السلطة التنفيذية ؟، وكذلك للنائب احد اعضاء السلطة التشريعية ، مع ان هناك راي يؤيد ان لايكون للقاضي أي انتماء حزبي حتى لايؤثر ذلك على اداء عمله.

في المادة السادسة ، اشتملت الفقرة (د) شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه بما يتفق مع احكام الدستور ، فما هي احكام الدستور ذات العلاقة بشروط عضوية المواطن لاي حزب من الاحزاب السياسية ، اذا كان هذا الحزب في اهدافه ينسجم مع الدستور والقانون ، وهل تحدد نوعية الاعضاء الذين ينتسبون لهذا الحزب او ذاك خارج النظام الداخلي للحزب نفسه؟، والفقرة (هـ) اجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته باعضائه ومباشرته لنشاطاته ، وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لاي من هذه التشكيلات على ان يكون ذلك على اساس ديمقراطي . كل هذه التفصيلات لايعني منها غير معرفة حركة الاحزاب من الداخل ، وهذه تنم عن عقلية عرفية بعيدة كل البعد عن الانفتاح الديمقراطي ، لان هذه التقييدات تهدف لعرقلة عمل الاحزاب في الوقت الذي تراه اجهزة السلطة، لان عمل الحزب وحركة اعضائه وخياراتهم وفعالياتهم واختصاصاتهم داخل مسيرة الحزب ، هي شان داخلي خاص بالحزب ، وليس لاحد حق الاطلاع عليها ، وبشكل خاص اجهزة الدولة مادام الحزب قبل العمل في ظل الدستور والقانون ، فلا قيد عليه غير مخالفة الدستور او القانون .

في المادة السابعة ورد على كل واحد من الخمسه المؤسسين ان يعين عنوانه او موطنه المختار الذي يتم فيه تبليغه الاوراق..«ماهو المقصود ب موطنه المختار وهل لاي عضو مؤسس في حزب سياسي أردني غير الوطن الاردني ، فالمادة الخامسة رفضت ان يدعي احد المؤسسين بجنسية دولة

اخرى ، وان يكون مقيما عادة في المملكة.

وفي المادة الثامنة عشرة «مقار الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصاله مصونه فلا يجوز مراقبتها او مداهتمها او مصادرتها الا بقرار قضائي «لايجوز تفتيش أي مقر للحزب، باستثناء حالتي التلبس والجرم المشهود ، الا بقرار من المدعي العام وبحضوره، بالاضافة الى ممثل عن الحزب ، فاذا رفض الاخير يثبت ذلك في محضر التفتيش، الذي يجري حينئذ بحضور شاهدين.»، وفي التدقيق بالفقرة الاولى فقد ارتبطت حماية مقار الحزب من التفتيش والمداهمة بقرار قضائي ، فهل السلطة التنفيذية واجهزتها الامنية ، اذا قررت القيام بعملية المداهمة والتفتيش عصي عليها استصدار قرار قضائي؟ ، واما ماورد في الفقرة الثانية والتي ارتبطت بمخالفة الحزب لقرار التفتيش مساءلته مدنيا وجزائيا بدون تحديد ماهي نوعية المسؤولية المدنية والجزائية .

في المادة الخامسة والعشرين " يجوز حل الحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى يقدمها الوزير اذا خالف الحزب أي حكم من احكام الفقرتين (٢) و(٣) من المادة ١٦ من الدستور او اخل باي حكم جوهري من احكام هذا القانون ، ويجوز للمحكمة ان تصدر قرارا بايقاف الحزب عن العمل بناء على طلب يقدمه الوزير اليها .»

الفقرة (٢) من الدستور «للاردنيين الحق في تاليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لاتخالف احكام الدستور».

الفقرة «(٣) من الدستور ينظم القانون طريقة تاليف الجمعيات والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها ».اذا كان الحزب قد تقدم بطلب الإعلان او الاشهار لوزارة الداخلية فهو بطبيعة الحال يكون في سياق الانسجام مع الدستور والقانون ، فكيف يكون الحزب قد خالف أي من الفقرتين السالفتين في المادة ١٦ من الدستور ثم ماهو الحكم الجوهري من احكام قانون الاحزاب،وماهوالحكم غيرالجوهري في نطرالمادة أل (٢٥)، التي ورد ذكرها على الرغم انه ترك امر تقدير ذلك للقضاء ، واخيرا كيف يحق لوزير الداخلية عضو السلطة التنفيذية ان يصدر قرارا بايقاف الحزب عن العمل ؟.

لقد كان قانون الاحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥م اكثر انسجاما مع الديمقراطية من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م، وفيما يبدو ان لكل مرحلة ظروفها وقوانينها ايضا ، وان الانفتاح الديمقراطي ، الذي اراده الاردن كان لذر الرماد في العيون ، بحيث يكون الشكل ديمقراطيا ولكن الجوهر عرفيا ، وهذا مايبدو من الممارسات اللاديمقراطية في حق الاحزاب والاعضاء المنتسبين اليها ، فالسلطة التنفيذية واجهزتها لاتحتاج الى مداهمة مقار الاحزاب اذا كانت تقوم باختراق هذه الاحزاب من قاعدة التنظيم الحزبي حتى القمة فيه ، يضاف

الى ذلك العمل الجاد والدؤوب لدى الاجهزة التنفيذية في التضييق على فعاليات ونشاطات الاعضاء العاملين من خلال الملاحقات الامنية من جهة، او محاربة الناس في ارزاقها وقوت اطفالها من جهة اخرى ، وحتى حرية التعبير في الاعتصامات او المسيرات السلمية وغيرها من وسائل التعبير ، فيجري التضييق عليها او قمعها .

ان قانون الاحزاب جاء لتقييد العمل الحزبي في اطار وضع هذه الاحزاب على شكل هياكل لامحتوى لها ، مما اكتشفه الناس مبكرا فاحجموا عن الانضمام لعضوية هذه الاحزاب من جهة ، واقعد هذه الاحزاب عن الحركة والقدرة على تمثيل طموحات واحتياجات الجماهير، فراوحت هذه الاحزاب مكانها، لابل افرغت من اعضائها لانها في نظر هؤلاء الاعضاء لاتجسد الطموح،الذي يسعون اليه في التغيير نحو بناء الاردن الديمقراطي.

٦. الانفتاح السياسي واداء الاحزاب

عاش الاردن في مرحلة الخمسينات فترة مذهلة من الممارسة الديمقراطية حين كانت كافة قواه الفاعلة مندمجة في العمل الوطني والحزبي ، وكانت الظروف المحلية والعربية والدولية مواتية لاداء هذا الدور الفاعل ، وقد كانت الاحزاب الاردنية احزابا جماعية فذاتياتها الحزبية واسعة وحلقاتها الجماهيرية مؤثرة وكبيرة ، ولكن امتدت يد النظام لتطمس هذه الصورة المشرقة ، مما خلق حالة تعارض وتصادم فيما بين النظام السياسي والقوى السياسية المعارضة لفترة امتدت مابين ١٩٥٧ ١٩٨٩، حتى جاءت هبة نيسان ١٩٨٩، والتي دفعت بالنظام السياسي لان يفكر مليا في الوضع القائم آنذاك، حيث كان الاردن يعيش مآزق البطالة والمديونية وحالة الانفصام مابين الدولة والشعب، فكان ان تم تشكيل حكومة جديدة عهد اليها باجراء انتخابات برلمانية تكاد تكون الانزه في تاريخ الاردن السياسي في عام ١٩٨٩، وجاء التجسيد العملي بمبادرة جلالة الملك الراحل بتشكيل اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني، ليشكل خط البداية الذي يتلاقى عليه الشعب بسائر فئاته للانطلاق نحو ممارسة التعددية السياسية ، وقد ساهم في اجراء مصالحة وطنية مجموعة من المعطيات والعوامل كان في مقدمتها: [٢٥]

ايمان كافة الاتجاهات السياسية والفكرية باهمية التعددية السياسية .

غلبة عناصر اللقاء بين جميع التيارات السياسية والفكرية من مجمل القضايا الوطنية والقومية وحتى الانسانية .

الاقتراب من قبل كافة التيارات السياسية والفكرية من بعضها البعض في موضوع القضية

الفلسطينية، بالاضافة الى المفاهيم الوحدودية والعدالة الاجتماعية ومفاهيم حركة التحرر العالمي .

لقد كان من نتائج مرحلة الانفتاح السياسي صدور قانون جديد للاحزاب في عام ١٩٩٢، وجاءت التجربة الحزبية التي اعقبت صدور هذا القانون في ظروف وطنية وقومية مليئة بالاحباط، حيث العدوان الامبريالي الامريكي على العراق من جهة والبطالة والفقر والمديونية لازالت جاثمه على صدور كاهل الوطن والمواطن الاردني ، وفي ظل هذه الحالة لم تستطع الاحزاب الاردنية بكافة مشاريعها من تقديم المشروع الوطني على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث تقوقعت هذه الأحزاب على افكارها وايديولوجياتها السياسية والفكرية التي كانت سائدة في ظل العمل السري ، ولم تتمكن من اشتقاق نموذج وطني تنظيمي فادر على جذب الجماهير الى صفوفها ، يضاف الى ذلك ان الدولة التي وجدت نفسها مضطرة للتعايش مع جسم غريب الاحزاب كانت تناصبه العداء والمطارده والملاحقة السياسية والامنية والاقتصادية، قد عجزت عن تغيير او التخلص من عقليتها العرفيه الامنية، التي لم تجلب للوطن والمواطنين وحتى النظام غير مجموعة من المصائب الوطنية من انكفاء سياسي وتردي اقتصادي وسوء ادارة وفساد ذمة ، وعدم ثبات على الموقف والاتجاه الواحد في القضايا الوطنية والقوميه والعلاقات مع الاقطار العربية الشقيقه.

ان الوضع الذي كان سائدا قبل الانفتاح السياسي لم يتغير كثيرا عما بعده ، حيث المواطن يعيش في ريبة من قبل اجهزة الدولة فالحزبي مازال محروما من حقوقه السياسية والوظيفية ، وان تغيرت الصوره فيما بين مرحلة الانفتاح السياسي ومابعده ، فهي تغيرات في الشكل لافي المضمون.

ان الاداء الحزبي في ظل مرحلة الانفتاح السياسي واجه ولازال يواجه العديد من العقبات والمشاكل، التي تقف في طريق تقدمه واستمراريته باداء دوره السياسي والجماهيري، وبشكل خاص الوضع المالي والاقتصادي لهذه الأحزاب ، حيث ان الازمة المالية الخانقة التي تصيب معظم الاحزاب الاردنية تقف حجر عثرة في طريق مسيرة هذه الاحزاب، لان هذه الاحزاب تحتاج الى مكاتب واعضاء متفرغين وصحف ونشرات ثقافية وبرامج ونشاطات جماهيرية ، وهذه الاحزاب غير قادرة على توفير السيولة النقدية لتغطية هذه الفعاليات ، ولهذا فهي غير قادرة على اداء عملها وممارسة رسالتها في ظل ظروف مالية صعبة .

ان ساحة العمل السياسي في الاردن في واقعها تتمثل بوجود هويتين اردنية وفلسطينية ، وهناك احزاب سياسية ذات جذور في الفصائل الفلسطينية ، وهذه لاتجد لها من المؤيدين

والانصار في صفوف الجماهير الاردنية الا في الاستئناءات الخاصة في النخب القيادية ، وهناك احزاب سياسية ذات طابع شخصي او عشائري اردنية ، وهذه لازالت تلتف حول شخص مؤسس الحزب ومن افراد عشيرته او أزلامه خاصة اذا كان هذا المؤسس من رجالات الدولة التي سبق لها وان تقلدت مناصب حكومية.

ان اداء الاحزاب السياسية في ظل مرحلة الانفتاح السياسي التي عقبت الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨٩، ووضع الميثاق في عام ١٩٩٠، وقانون الاحزاب في عام ١٩٩٢ ،هو اداء دون مستوى الحد الادنى، وعلى غير ما كانت الجماهير تتوقعه من مرحلة نهوض سياسي يعوض كثيرا عن سنوات الحرمان من الديمقراطية،ولئن كانت الدولة باجهزتها السياسية والامنية مسؤولة بشكل كبير عن تدني هذا الاداء، فان الاحزاب السياسية نفسها مسؤولة ايضا وبشكل اكبر عن تردي الاوضاع السياسية، حيث ان هذه الاحزاب لم تناضل بما فيه الكفاية لانتزاع حقوقها وحقوق جماهيرها ولاحتى حقوق اعضائها ،التي داست عليها اقدام اجهزة الدولة دون مبالاة او اكتراث، لانها تنظر الى الاحزاب والحزبيين انهم من عالم اخر غير عالم الوطن والمجتمع الذي يضم الجميع.

ان الاحزاب السياسية مطالبة بان ترتقي في برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى مستوى هموم الجماهير وقضاياهم، في ذات الوقت فان أي دولة باجهزتها السياسية والامنية مطالبة بالابتعاد عن سياسة اللهث وراء مطاردة الفاعلين والناشطين في هذه الاحزاب ، والتفكير الدائم في اختراق صفوف هذه الاحزاب لخدمة مصالح الاجهزة اكثر من خدمة مصالح الوطن والمواطنين، فالاحزاب السياسية هي مؤسسات وطنية وهي جزء من تركيبة الدولة ودستورها وقوانينها وانظمتها ، وهي مؤسسات مشروعة تعمل في ظل سيادة الدستور والقانون ، مما يعني ان نجاح التجربة الحزبية على الساحة الاردنية هو نجاح للوطن والنظام الاردني ، وان فشل التجربة الحزبية يؤدي الى ممارسات غير مسؤولة تنعكس سلبا على الوطن والمواطنين ، ومن هنا فاننا نرى انه لابد في ظل الانفتاح السياسي ان تؤدي الاحزاب السياسية دورها الفاعل في رقي وتقدم المجتمع وحتى يتم ذلك فلا بد ممايلي:

خلق حالة من التواصل والاتصال المنظم فيما بين القيادة السياسية والاحزاب السياسية الاردنية لان الجميع في قارب واحد .

توفير المناخ الملائم للتخفيف من حالة التزاحم الحزبي من خلال الحوارات السياسية والفكرية فيما بين التيارات السياسية والفكرية ذات الجذور المشتركة .

استخدام اسلوب الحوار ولغة الفعل والعمل الديمقراطي فيما بين كافة القوى السياسية من

جهة ومابين اجهزة الدولة والاحزاب السياسية من جهة اخرى.

انتهاء مرحلة العقلية العرفية التي تسود الكثير من الاوساط السياسية والامنية في الدولة في تعاملها مع الاحزاب السياسية .

تحديد المهام والقضايا الوطنية بوضوح وتهيئة المناخ الملائم لايجاد ارضية مشتركة للعمل على انجاز هذه القضايا والمهام من قبل النظام السياسي والاحزاب السياسية الاردنية.

خلق ارضية مشتركة فيما يخص القضايا القومية فيما بين النظام السياسي والاحزاب السياسية الاردنية ،وعدم الانفراد في اتخاذ المواقف اللاقومية لاعتبارات مصلحية آنية .

توفير نظام اقتصادي متكامل لمساعدة الاحزاب السياسية الاردنية في اداء مهماتها التنظيمية والسياسية والثقافية.

توفير مناخ من الديمقراطية الحقيقية كي تلعب الاحزاب السياسية دورا فاعلا في الحياة السياسية اليومية ومجريات الانتخابات النيابية والمحلية .

خلق فرص عمل مشتركة فيما بين مؤسسات المجتمع المدني ،كالنقابات والنوادي والجمعيات.. الخ، والاحزاب السياسية ، بما يعود على الوطن والمجتمع بالفائدة .

٧. الاحزاب السياسية والديمقراطية :

تستطيع الاحزاب السياسية ان تعلن عن اهداف جماعية وائتلافية مشتركة تحل محل المصالح الخاصة ، وتستطيع تشجيع المشاركة الجماهيرية تجاه اهداف معينة ، وتؤثر الاحزاب السياسية على انجاز هذه الاهداف ، فهي تعزز التنظيم بشكل واضح من خلال توفيرها فرصا للناخبين ، كما ان النماذج الحزبية تعزز بعض قيم الديمقراطية ، وتربط الاحزاب السياسية عناصر كل من المبادئ النظرية والليبرالية والجماعية والاجتماعية مع بعضها بعضا من خلال المعارضة والمشاركة والدعم الجماهيري، والسعي لتحقيق المنافع والمغانم وتحقيق الرفاه الاجتماعي لجماهير الشعب.

ان الاحزاب السياسية تستطيع المساهمة في تطوير الوعي الوطني، الذي يعتبر اعظم متطلب معياري للديمقراطية الى جانب معياري المراقبة والاشراف على الاداء الوظيفي للحكومات، وبتوسيع قاعدة المشاركة في العمل الحزبي سيتم اعداد جيل كامل من الكوادر الوظيفية والقيادية المؤهلة لاداء الدور الوظيفي الحكومي عند استلام السلطة ، وشكل الجهاز للتنظيم الحزبي مشابه ومواز لنوع معين من الديمقراطية مبرهنا على اهداف ائتلافية مشتركة وقيادة مستقلة ومشاركة واسعة.[٢٦]

ان حياة الحزب لابد وان تعتمد اعتمادا كاملا على الديمقراطية الداخلية للحزب ،وان اساس هذه الديمقراطية هو طبيعة وجوهر المنظمة الحزبية كمنظمة طوعيه تضم الاعضاء المنتسبين في ضوء رغباتهم الذاتية وقناعاتهم بمبادئ وافكار الحزب ، ولاشك ان الديمقراطية الحزبية تتطور مع تطور الحزب والمجتمع، ويتم التعبير عنها بالمشاركة في الحوار والنقاش داخل المنظمات والمكاتب الحزبية.

ان الاحزاب السياسية والتعددية السياسية هي مظهر حقيقي وتطبيق عملي للديمقراطية، فليست هناك ديمقراطية بدون تعددية سياسية، وحرية العمل للاحزاب السياسية هي بوابة الديمقراطية الحقيقية ، حيث تعني احترام الراي والرأي الاخر وفهم مبدأ تداول السلطة عبر صناديق الاقتراع، والتي تعطي الحق للحزب الذي يفوز باكثرية مقاعد المجلس النيابي.

وفي الحديث عن الاحزاب السياسية والديمقراطية تبرز عندنا الديمقراطية المركزية، حيث ان حاجة الحزب لان يكون منسجما مع مبادئه لا بد وان يكون ديمقراطيا في علاقاته الداخلية، وحاجته لان يكون منسجما مع دوره وفعالا ومؤثرا على مستويات نضالية ارفع ، لابد وان يكون مركزيا في علاقاته الداخلية ايضا .

ان الديمقراطية المركزية في صفوف الحزب تعني الالتزام بمجموعة من القواعد ياتي في طليعتها:

١. اعتماد مبدأ الانتخابات لكافة مستوياته القيادية .

٢. الالتزام بمبدأ محاسبة هذه القيادات في مؤتمراتها الحزبية .

٣.خضوع الاقلية لرأي الاكثرية .

٤.خضوع القيادات الدنيا للقيادات العليا .

٥. مبدأ التنفيذ اولا ثم المناقشة .[٢٧]

هذا يعني ان التركيز على مبدأ الانتخابات ، النقد والنقد الذاتي والانضباط عوامل ضرورية لمسيرة الحزب وتحديد للعلاقة فيما بين القاعدة والقيادة ، بين الاقلية والاكثرية ، وبين القيادات الدنيا والقيادات العليا ، والديمقراطية في صفوف الحزب لاتعني ممارسة الحرية الفردية ممارسة مطلقة بل هي عملية تنظيم يتم في داخلها الربط بين حرية العضو وحرية الحزب، وان مبدأ الالتزام بتنفيذ القرارات الحزبية هو نوع من التعهد الطوعي الذي اختاره العضو لنفسه منذ بدء انتسابه لهذا الحزب ، وهناك فرق فيما بين الطاعة العمياء والطاعة الواعية ،وهذه الاخيرة هي التي تؤكد عليها الاحزاب الجماهيرية ذات الاهداف الكبيرة ، وترفض الطاعة العمياء التي تخلق من العضو

المنتسب اليها ان يسلك سلوك الخدم والارقاء ، وتعمل على مسح شخصية العضو ، ويصبح الحزب مجموعة من المنقادين لايملكون الوعي المطلوب ، وفي هذه الحالة لايميز مثل هؤلاء مابين الصواب والخطأ، مما يتنافى تماما مع الاهداف الكبيرة التي يسعى الحزب الى تحقيقها ، وينظر الى الديمقراطية المركزية على انها تعمل على توحيد الحزب من خلال الشرط الذي تضعه وهو التفاعل الحي والخلاق والمبدع بين ارادة الحزب وارادة المركز ، وقد يتساءل البعض عن مبدأ نفذ ثم ناقش هل يعني تعبيرا عن انعدام الديمقراطية او تعبيرا عن نزعة استعبادية قمعية ، ويأتي الجواب ان القرار الحزبي لا ياتي الا بعد النقاش والمداولة ثم ينتهي بالتنفيذ.

وترى الاحزب في المركزية الديمقراطية مجموعة من الفوائد نبرز اهمها فيما يلي:

.١ وحدة الارادة والعمل وهي تعبير عن وحدة النظرية والممارسة .

.٢تحقيق قدرة كبرى على التحرك .

.٣اعادة تنظيم الصفوف بسرعة تبعا لتبدلات الموقف.

.٤تركيز كل الجهود لانجاز المهام الكبيرة .

كما ان سوء تطبيق المركزية الديمقراطية تعكس نتائج سيئه منها :

.١الايغال في زيادة المركزية يولد سلوك اضطهادي ، روح متعالية ، حالة ارهابية .

.٢ بروز اتجاه معاد للديمقراطية باسم المركزية .

.٣انعدام الروح الرفاقية وعدم احترام تقاليد الحزب.

.٤كبت النقد وتعطيل النقد الذاتي .[٢٨]

ان الديمقراطية هي الحل والهدف للواقع العربي الراهن ، كحريات وحقوق ومؤسسات، وتعني الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ، وتعني الديمقراطية في المجتمع والدولة والحزب ، ويرتبط بها التعددية السياسية والحزبية، وحقوق وواجبات الفرد والقيم الانسانية ، والمساواة ، والعدالة ، ضمن اطار المجتمع وفي العلاقات الدولية .[٢٩]

.٨ الاحزاب السياسية والانتخابات .

انطلاقا من اهمية ودور السلطة التشريعية والعمليات الانتخابية ، التي توصل الى احاطة تلك العمليات بالضمانات الضرورية لايصال ممثلين حقيقيين عن الشعب الى قبة البرلمان ، فان وضع قانون متطور ومتقدم للانتخابات النيابية ، يقتضي تشكيل لجنة عليا مشتركة من ممثلين عن الحكومة

والاحزاب السياسية والفعاليات النقابية والفكرية لوضع مشروع قانون جديد ، ليعرض على مجلسي الامة في دورة استثنائية ، يكون المشروع هو البند الوحيد على جدول اعمال الدورة ، بعد ان يتم افساح المجال امام كافة قطاعات الشعب وشرائحه في ابداء الراي والمناقشة.

ان السلطة ملك الشعب ، وانه وحده مصدر السلطات ، وان ارادة الشعب يجب ان تمثل تمثيلا لاعطائه الفرصة لصنع المجتمع الذي نتطلع اليه ، والذي يضمن المساواة والعمل بين الجميع دون تمييز .

ان هناك طريقتان يمكن الاهتداء بهما ، ليتم الاحتكام لاي منهما ، وهما قاعدة التمثيل النسبي، او جعل الاردن دائرة انتخابية واحدة .

ان الاخذ بقاعدة التمثيل النسبي ، يجعل الترشيح على الاساس الحزبي دون غيره ، وضمن قوائم حزبية ذات برامج واضحة ، ويضمن المساواة في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين اوالعرق او الطائفية ، بحيث تتاح للناخب فرصة منح ثقته للاتجاه السياسي ، والمنهاج الحزبي ، وليس للمرشح كشخص ، وعلى اساس تمثيل الحزب في مجلس النواب بنسبة مايحصل عليه من مجموع اصوات الناخبين بصورة عامة ، وبهذا يستطيع الحزب ان يدفع الى قبة البرلمان بخيرة من يمثلونه وفق قائمة الترشيح ، واولوياتهم المعدة مسبقا ، وهو يستطيع ايضا ان يسحب الثقة من النائب الذي يخرج على منهاج الحزب ، او لايتقيد به ، وبذلك يتمكن من استبداله بمن هو اكثر التزاما .

ان الاخذ بقاعدة التمثيل النسبي تشجع المواطنين ، وذوي الكفاءة على وجه الخصوص للانتظام في صفوف الحزب الذي يراه اكثر قربا من توجهاته ، ولايبقى بعدها مجال للوقوف بعيدا عن العمل العام في دائرة الاغلبية الصامته ، كما ان الاخذ بقاعدة التمثيل النسبي يفرض ان تتحمل خزينة الدولة جانبا من نفقات الدعاية الانتخابية ، واعطاء فرص مناسبة في اجهزة الاعلام لغرض برامج الاحزاب ، التي على اساسها تخوض الانتخابات ، لان للحزب والدولة مصلحة مشتركة في عرض وتوضيح مناهج الاحزاب امام جمهور الناخبين ، لاختيار من يجدوه معبرا عن طموحاتهم العامة .

والاخذ بقاعدة التمثيل النسبي البرامجي يتيح تمثيل مختلف شرائح المجتمع بنسب حجومها ، وتجعل النائب ممثلا عن مجموع الشعب وليس لدائرة انتخابية منعزلة ، فلا يعود يهتم للمصالح والقضايا الصغيرة التي ترضي ناخبيه فقط ، فتجعله باستمرار يخضع لضغوطهم وارادتهم

الفردية بل يتفرغ للقضايا والمشكلات العامة ، فالتجارب السابقة اثبتت ضرورة اخراج نواب الشعب من دائرة المصالح الانتخابية الذاتية .

أ. المجلس النيابي الحادي عشر (٨٩ ٩٣)

نجح الاخوان المسلمون في ايصال (٢٢) نائبا ، وساعدوا في انجاح عدد اخر من النواب من الذين داروا في فلك حزب الاخوان ، مما اعطى هذا الحزب ثقلا نيابيا يدور حول رقم (٣٠) نائبا ، وكانت الحركة السياسية للاخوان المسلمين في المجلس النيابي تخضع لحسابات خاصة افقدتهم الدور الريادي ، وكانوا في كثير من الاحيان اما شركاء او جزء من السياسات الرسمية .

اما التيار السياسي الثاني داخل المجلس ، فهو التجمع النيابي الديمقراطي (١٢) نائبا ، وقد ظهر هذا التجمع مفككا ، وغير موحد ، ولعب الاداء الفردي والحسابات الذاتية دورا رئيسيا في اداء هذا التجمع ، اما التيار الثالث ، فغالبية افراده من الإقطاع السياسي ، وكبار الملاك ، وكبار الموظفين السابقين ، والمتقاعدين العسكريين واصحاب رؤوس الاموال ، والوزراء السابقين ، وقد شكل هذا التيار قاعدة الحكومات المختلفة ، واداة الدفاع عن ماهو قائم .

لعب المجلس في دروته العادية دورا بارزا في التاكيد على اهمية الخيار الديمقراطي ، وكشف عيوب المرحلة العرفية ، وانجز المجلس قانون الاحزاب ، الذي جاء مليئا بالعيوب ، وقانونا للمطبوعات والنشر اتسم بالقصور ، وفيه الكثير من العقلية العرفية ، وقد شكل المجلس في دورته الاولى لجنة الحريات العامة ، وحقوق الانسان ، وقد راوحت مكانها في عدم قدرتها على فتح ملف مخلفات المرحلة العرفية وحقوق الانسان ، الا ان الحكم العام على اداء المجلس الحادي عشر يمكن ان يتسم بانه محاكمة بشكل او باخر للمرحلة العرفية السابقة [٣٠] .

ب.المجلس النيابي الثاني عشر (٩٣ ٩٧)

تشير ملامح الطيف السياسي للاحزاب في البرلمان الاردني الثاني عشر الى ان امكانية العمل الجماعي في ضوء برامج عمل وخطط استراتيجية ، غير قابلة للاستمرار ، حيث ان الطيف السياسي للاحزاب ذات الابعاد المتقاربة ايديولوجيا لم تبرز على السطح في ضوء النتائج البرلمانية، التي افرزت المجلس النيابي ، والجدول التالي يشكل ملامح تقريبية للطيف السياسي على الساحة الاردنية ، والممثلة في البرلمان [٣١] .

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ مايلي:

اولا : ليس هناك ثقل لطيف سياسي باستثناء جبهة العمل الاسلامي ، والتي هي غير قادرة على تشكيل معارضة ، تحد من توجهات الحكومة في الاتجاه ، الذي تود السير فيه ، او عند طرح مشروع أي قانون .

ثانيا : الطيف السياسي من خلال التشكيلة الحزبية الواردة في الجدول ذات ابعاد وبرامج وايديولوجيات مختلفة ،وغير قابلة للعمل في ضوء برامج وخطط محددة وواضحة.

ثالثا : تظهر بين الفينة والاخرى كتل هلامية برلمانية سرعان ماتتلاشى ، لان هذه الكتل تعتمد على المصلحة الآنية ، وليست ذات ابعاد واهداف محددة .

رابعا :من الواضح ان التمثيل الحزبي في البرلمان لايصل في احسن حالاته الى نسبة الثلث (٣٣%)من مجموع اعضاء البرلمان.

ان المؤشرات التي اشرنا اليها ناتجة عن مجموعة من العوامل ، والتي لها التاثير المباشر على تشكيلة الطيف السياسي في البرلمان الثاني عشر الاردني ، ومن هذه العوامل:

.١ان الاحزاب السياسية في الاردن لم تعمل على السطح ، وكانت نشاطاتها سريه تحت الارض ، لعدم الاعتراف من قبل الحكومات الاردنية بالعمل السياسي المنظم (الاحزاب).

.٢ بعد العام ١٩٨٩م ، بدأت رياح الديمقراطية تهب على الاردن ، وقد ساهم التوجه الجديد للعمل الحزبي العلني بعد صدور قانون الاحزاب في العام ١٩٩٢م .

.٣في ضوء قانون الاحزاب فقد تقدم (٢٣) حزبا للترخيص منها ثلاثة توجهات فقط كان لها وجود سياسي على الرغم من ان عملها كان سريا .

.٤ هناك مالايقل عن ثلاثة عشر حزبا سياسيا هي احزاب ذات توجهات وسطية ، وذات ابعاد محلية ، وغير واضح الاختلاف عن بعضها البعض في توجهاتها وبرامجها .

.٥ان احزاب المعارضة ، والتي تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب الثاني عشر ، قد ارتكزت على عدة احزاب منها اسلامي واحد ، واربعة احزاب شيوعية وماركسية ، وثلاثة احزاب قومية.

.٦بعد معاهدة السلام مع " اسرائيل " ارتفع عدد احزاب المعارضة الى احد عشر حزبا ، وسطي ، وقومي ، وماركسي الجذور ، واسلامي .

.٧يلاحظ ان احزاب المعارضة لاتملك الا (٢٠) نائبا في البرلمان منهم (١٥) اسلاميا وواحد قومي واثنان ماركسيان ، وقد انتهى الامر بهذين النائبين الى الاصطفاف في خندق الحكومة بالاضافة الى عدد من المستقلين غير المستقرة توجهاتهم .

ومن الجدير بالذكر ان التمثيل الحزبي المتدني في البرلمان ، والذي لاتشكل احزاب المعارضة منه سوى (٢٥%) يعود الى مجموعة من العوامل ياتي في مقدمتها :

حداثة الترخيص للعمل لهذه الاحزاب ، بعد قانون الاحزاب ١٩٩٢م.

قانون الانتخاب ، قانون الصوت الواحد لعام ١٩٩٣م .

حيث عمدت الحكومة الاردنية الى حل مجلس النواب الحادي عشر قبل الانتهاء من مدته القانونية الاربع سنوات ، ووضعت قانون انتخاب جديد وهو قانون الصوت الواحد ، والذي يحرم ويضيق العمل على الاحزاب السياسية لتعمل في ظل القوائم والتحالفات الحزبية ، ولهذا جاءت النتائج للانتخابات النيابية في غير صالح العمل الحزبي الديمقراطي.

لقد كان لمردود قانون الصوت الواحد نتائج سلبية اثرت على المسيرة الديمقراطية الحديثة في الاردن ، خاصة وانها قد بدأت في عهد قريب جدا كانت بدايتها مع انتخابات البرلمان الحادي عشر في العام ١٩٨٩م ، بالاضافة الى حداثة الترخيص العلني للعمل الحزبي المنظم .

وهذا يعني ان العمل السياسي المنظم (الحزبي)، بحاجة الى جهود كبيرة جدا للوصول الى ديمقراطية حقيقية، تمارس فيها خدمة المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، لخدمة

الوطن والمواطن ، وهذه تحتاج الى وعي كامل في اهمية الاحزاب السياسية ودورها الفاعل في بناء المجتمع من خلال العمل على ازالة جميع العقبات التي تعترض طريق العمل والنمو المتزايد لدور هذه الاحزاب ، ومن خلال وجود احزاب فاعلة في حركة المجتمع ستبرز برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية، يمكن من خلالها بروز تحالفات سياسية بين احزاب ذات اهداف وبرامج متقاربة تخدم مرحلة سياسية ما ، وقد يدفع بالعديد من الاحزاب ذات الاهداف المتقاربة الى الاندماج معا مما يدفع الى تقليص عدد الاحزاب الكبير (٢٦) حزبا على مساحة بلد صغير ، بالاضافة الى ذلك لابد من وجود قانون انتخابي عصري يكفل للقوى السياسية والقوائم الحزبية والتحالفات السياسية من التواجد في المجلس النيابي ، حتى يتسنى للعمل الجماعي للاحزاب السياسية في البرلمان من العمل بنجاح ووضوح ، والا فان الديمقراطية التي نسعى اليها ستبقى ناقصه وذات مردود سلبي على مصالح الوطن والمواطن.[٣٢]

الحكومة والاحزاب المؤيدة للحكومة والمعارضة.

في ضوء ماسبق نستطيع ان نعبر بوضوح عن البعد الاخر الذي يتناول الحكومة والاحزاب المؤيدة والمعارضة ، حيث انحصرت المعارضة في نواب جبهة العمل الاسلامي (١٥) نائبا . ونائب واحد لحزب البعث العربي الاشتراكي الاردني (قومي الاتجاه)، وعدد قليل من المستقلين، واما الاحزاب المؤيده للحكومة والمشتركين فيها ، فقد انحصرت في احزاب الوسط مثل حزب العهد ،(٣) نواب ، واليقظة نائب واحد ، وحزب المستقبل نائب واحد ، وحزب الوطن نائب واحد ، ونائبان للديمقراطية الاشتراكية، اما بقية المشاركين في الحكومة من البرلمان فهم من المستقلين مع عدد من المستقلين خارج البرلمان ، حيث تتشكل الحكومة من (٣١)وزيرا ، والجدير بالذكر هنا ان التشكيلة الحكومية قابلة للتغيير من حكومة الى اخرى ، وبهذا نستطيع القول ان حجم المعارضة الحقيقية للحكومة يمثل عددا لايتجاوز (٢٥%) من اعضاء مجلس النواب ، على الرغم من ان الذين عارضوا المعاهدة مع «اسرائيل» وصل الى مانسبته (٣١%) من نواب البرلمان ، ومن الجدير بالذكر ان حجم التمثيل الشعبي لنواب المعارضة يفوق حجم التمثيل الشعبي لنواب احزاب الوسط والمستقلين ، وهذا الخلل ناجم عن الانعاكاسات السلبية لقانون الانتخابات ، قانون الصوت الواحد الذي وضعته الحكومة بعد حل مجلس النواب الحادي عشر قبل ان يتم دورته الانتخابية .

هذه الصورة للاحزاب المؤيدة والمعارضة في مجلس النواب الاردني الثاني عشر، يمكن لها ان تكون اكثر مصداقية لدور هذه الاحزاب في ظل قانون انتخابي عصري يعتمد القوائم الحزبية والتمثيل النسبي ، بالاضافة الى ازالة جميع العقبات والعوائق التي تعترض عمل الاحزاب

السياسية على الساحة الاردنية كجزء من المجتمع تبتعد عن الفئوية والطائفية والعشائرية، والتي لاتخدم مسيرة المجتمع ولا تعود على الوطن والمواطن بخير ، وبالرغم من العقبات التي تقف في طريق العمل السياسي المنظم وممارسة الاحزاب السياسية لدورها الفاعل ، فلا بد من احترام التجربة الديمقراطية في الاردن ، والتي بدأت مع عام ١٩٨٩، في الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الحادي عشر، وصدور قانون الاحزاب السياسي ، الذي اعطى حرية تشكيل الاحزاب السياسية ومممارسة دورها العلني في عام ١٩٩٢م ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان المزيد من العمل سواء اكان على صعيد العمل السياسي المنظم (الاحزاب)، والعمل النقابي المهني ، وجميع مؤسسات المجتمع ، وبجهود منسقة وذات اهداف وابعاد واضحة ومحددة ، سيكون له الانعكاس الايجابي على حركة المجتمع ، لما يخدم توجهات وطموحات جميع الناس ، مع مايرافق هذا العمل من معاناة وصبر وجلد ، حيث لابد من ذلك ، اذا اردنا ان نصل الى مايصبوا اليه مجتمعنا .

ان الحكومات في الاردن لابد ان تتفهم وبشكل اكثر عمقا مفهوم الديمقراطية، حيث ان الديمقراطية ليست ديكواراً لنتزين به ، بل هي مسؤولية ومشاركة ، واذا تم تجريد الاحزاب السياسية من المسؤولية الوطنية وحرمانها من المشاركة الفعلية، فهذا يعني ان التجربة لابد وان تصل الى الطريق المسدود ، والذي لن يصب في مصلحة الحكومة ولا في مصلحة الشعب.

فالمطلوب البعد عن تبني مفهوم الكل متهم مالم تثبت براءته ، بالاضافة الى الخوف من العمل الديمقراطي السلمي ، وحق ممارسة الاحزاب لممارسات هذا العمل، ستدفع بالذين لايريدون الديمقراطية ان تطول قاماتهم في جو وبيئة غير صالحة وهم كثر ومن مخلفات الاحكام العرفية ، وان يعمدوا الى إعادة ممارسة الدور غير السليم في حق جماهير الشعب.

وكذلك فان احترام الرأي والرأي الاخر تتاتى عندما يشعر الرأي الاخر باحترام وتقدير رأيه، وان اية حكومة لاتسمح بالتعبير السليم الديمقراطي بكافة اشكاله وانواعه ، وتضرب بعرض الحائط بالراي الاخر ، لتاتي قراراتها ، وخاصة ذات المساس بالمصالح الجماهيرية ، والوطنية او القومية بالاتجاه المضاد ، وكانها تقول انا ربكم الاعلى ، ولابد من الاشارة هنا بان الحكومة التي تقوم بالتجسس على الاحزاب السياسية وتنتهك حرمة مقراتها ومكاتبها ، وملاحقة اعضائها ليست بجديرة في ان تدعي انها حكومة تستظل بشجرة الديمقراطية ، فالاحزاب السياسية التي تعمل في ظل القوانين والانظمة المرعية هي مؤسسات المجتمع المدني ، ولايجوز تحت أي ذريعة كانت التطاول عليها وتلفيق التهم لاعضائها ، لان في كل ذلك تطاولا على الدستور والقوانين وانتهاكا لابسط مبادئ اللعبة الديمقراطية ، فالذي يريد الديمقراطية لنفسه لابد وان يؤمن

بان هذه الديمقراطية ذات وجهين لاينفصل احدهما عن الاخر يتمثلان في احترام الرأي والرأي الاخر .

اننا بحاجة الى تغيير اسلوب الخطاب الحكومي في وجه المعارضة ، واسلوب القاء التهم جزافا، بحيث ان المتفحص لعبارات وجمل الخطاب الحكومي لايراه يختلف عن خطاب الخمسينات ، فكل معارض خائن ولاينتمي للوطن ولا لأمته .[٣٣]

جـ المجلس النيابي الثالث عشر (٩٧ ٢٠٠١)

ان الواقع الحالي لمؤسسة مجلس النواب ينذر بغياب دورها او تضاؤله ، كما هو دور الاحزاب، وبعض الهيئات الاخرى ، والنتيجة فقدان الديمقراطة لركن كبير وضعف مؤسسات الرقابه والمحاسبة التنفيذية.

هناك اسباب كثيرة وراء الواقع الحالي لمؤسسة مجلس النواب منها الاستهداف المنظم من قبل الحكومات المختلفة لشل قدرة المجلس وتحييد دور اعضائه بشتى السبل ، حيث وجود مجلس قوي ليس في صالح اية حكومة ، كذلك تعديل قانون الانتخابات والاعتماد على فكرة الصوت الواحد ، بالاضافة الى اداء عدد ليس قليل من اعضاء المجلس من خلال تحقيق المصالح الخاصة ، مع ادارك المواطن ان دور المجلس مازال بعيدا عن الواقع بسبب الصدمة ، التي سببتها الفجوة بين ماكان يقال في عام ١٩٨٩م، وبين الصلاحيات المحدودة، والتجاهل المتعمد من قبل الحكومات لمطالب ومواقف النواب .[٣٤]

لقد كانت المبالغة في البرامج الانتخابية للمعارضة في ظل تدني قدرة المجلس على تحقيق الحد الادنى من هذه البرامج ، بالاضافة الى ان المعارضة لم تقرر يوما ان تشكل اغلبية ، وبالتالي من غير المتوقع ان تتمكن المعارضة من ادارة دفةالمجلس وفرض توجهاتها وسياسياتها .

ان تغول السلطة التنفيذية والاستخفاف بدور المجلس والتهميش المبرمج لاداء المجلس ، بحيث يبدو انه عاجز عن فعل اي شيء خاصة في اذهان الناس ، ساهم في تدني الامل الملقى على عاتق دور مجلس النواب في ادارة دفة البلاد من خلال التشريع والرقابة ، وقد ساهمت التبريرات التي قدمتها القوى السياسية التي قاطعت الدورة البرلمانية للمجلس الثالث عشر باعطاء صورة قاتمه لدور المجلس ، وان وجوده او عدمه سيان ، وان لاقيمة له في تسيير الامور العامة في الدولة ، وبناء عليه فان موقف المواطن من مؤسسة المجلس ازداد بالاتجاه السلبي .

ان المسيرة الديمقراطية كانت أول ضحاياها تهميش دور مؤسسة البرمان ، كما ان دور العديد من اعضاء مجلس النواب الذين يلهثون وراء تحقيق مصالحهم الخاصة كان له اكبر الاثر في تحقيق النظرة السلبية لاداء المجلس.

يلاحظ في منح المجلس الثقة لحكومتي الطراونة والروابدة ، فعندما تقدمت حكومة د. فايز الطراونه لنيل الثقه تشكل ماعرف بالائتلاف النيابي الذي ضم (٥٣) نائبا غير متجانسين ، وتقدم هذا الائتلاف بشروط واعطى الحكومة عدة شهور للاختبار ، لكن الحكومة وفي رد رئيسها على مناقشة النواب للثقه لم يلتزم بالتنفيذ ، وقد حصل على الثقه برقم قياسي (٦٤) نائبا وحجب عنه (٩) وامتنع (٥) ولم يصوت رئيس المجلس ، وجاءت حكومة الروابده ، وقد تحدث في جلسة الثقه (٧٤) نائبا بدون ان نسمع رأيا تحليليا الا من القليل جدا ، بل كانت الكلمات مدائح واشادات بالحكومة التي لم تبدأ عملها بعد ، مما يعطي صورة سيئه للغاية للحالة التي وصل اليها اداء المجلس الثالث عشر ، وفي ظل اتساع قاعدة الفقر والبطالة ، والتراجع المتزايد عن الممارسة الديمقراطية في العديد من اجهزة السلطة التنفيذية ، والمديونية ، والفساد الاداري والمالي، يحق للمواطن الاردني ان يسال نوابه ماهي القواعد والاسس التي يتم فيها منح الثقة ؟، لقد حصلت حكومة الروابده على (٦٦) صوتا وحجب عنها (١٢) نائبا وامتنع اثنان ، وصوت رئيس المجلس لصالح الحكومة .[٣٥]

إلا ان الاداء النيابي للمجلس الثالث عشر لم يكن في مستوى الطموح ، لا بل إن المؤشرات تؤكد ان اداء هذا المجلس لم يسجل له دور يذكر في خدمة المسيرة الديمقراطية، مع الاخذ بعين الاعتبار ان الحديث عن اداء المجلس ، يجب ان لايسهم في نسيان الاداء الفردي لبعض اعضاء المجلس ، وان كان هؤلاء عددهم محدود بالشكل الذي لايؤثر على اداء اداء المجلس بالشكل العام .

د. المجلس النيابي الرابع عشر (٢٠٠٣ حتى تاريخه)

بعد توقف الحياة البرلمانية لمدة عامين ٢٠٠١٢٠٠٣، فقد تمت انتخابات نيابية في ظل ظروف إقليمية ودولية سيئة جداً، حيث ما زالت الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأردن تراوح مكانها من مديونية وفقر وبطالة إلى تراجع في الأداء السياسي والرسمي والشعبي، وعلى الصعيد العربي فقد شكل سقوط العراق تحت الاحتلال الإمبريالي الأمريكي ضربة للتوجهات الوطنية والقومية، وأصبح الأردن يعيش بين احتلالين صهيوني في الغرب، وإمبريالي أمريكي في الشرق.

لقد جاءت الانتخابات النيابية بعد مقاطعة لانتخابات المجلس النيابي الثالث عشر احتجاجاً على قانون الصوت الواحد، وبشكل خاص من أكبر القوى السياسية في الأردن، حزب جبهة العمل الإسلامي، وقد عاد الحزب إياه للمشاركة في الانتخابات البرلمانية هذه مع عدم زوال الأسباب التي أعلنها في التبرير لمقاطعته للانتخابات السابقة، وشهد المجلس النيابي الرابع عشر

نجاح (١٥) نائباً عن جبهة العمل الإسلامي، وعدد آخر من النواب لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، يحسبون على التيار الإسلامي، وما عدا ذلك فإن الأعضاء الآخرين لا يستندوا إلى تيار أو سند سياسي محدد باستثناء بعض الشخصيات المحسوبة على تيار الوسط ،والتي نجحت من خلال ثقلها العشائري وليس السياسي، وما يميز هذا المجلس عن غيره هو تمكن خمس نساء من دخول المجلس بسبب الكوتا التي أعطيت للمرأة في الانتخابات النيابية، وفي الحديث عن الأداء السياسي للأحزاب أو التيارات السياسية داخل المجلس أو للمجلس نفسه،على الرغم أنّ بدايات حركته وبشكل خاص في حركته الاجتماعية على تشكيل الحكومة الحالية فيما يتعلّق باتهامه للحكومة على تجاهل المجلس في المشاورات المتعلقة بتشكيل الحكومة، واعتراضه على التمثيل الجغرافي والطاقم الاقتصادي داخلها، إلاّ أنّ المحتجّين فيما يبدو أنّهم ممن لا يصمد كثيراً في السير بالاتجاه الذي يحجب الثقة عن الحكومة ، لأنّهم يمثّلون نواب خدمات، وليست هناك خيوط سياسية محدّدة يرتبطون بها، وأما كتلة الإخوان المسلمين الذين لا يتجاوز عددهم مع المتحالفين معهم (١٧) نائباً، فإنّ هؤلاء غير قادرين على إسقاط حكومة، ولم يشدّوا من أزر الذين أعلنوا رفضهم لأسلوب وطريقة تشكيل الحكومة، ويبدو عدم فاعلية وقدرة المجلس في سرعة تشكيل الكتل النيابية وتحلّلها بدون مبررات لا للتشكيل ولا لانفراط عقدها، لأنّها تمثّل مصالح شخصية آنية تدور حول مصالح ليست ذات علاقة لا بهموم الوطن ولا هموم المواطن، وهذا ما أكّده المجلس في إعطائه الثقة للحكومة السابقة، والتي جاءت على حصان التنمية السياسية، فراوحت مكانها بدون سياسة ولا تنمية سياسية.

٩ الاحزاب السياسية ودور المرأة

يجب التأكد على ان الاحزاب السياسية في الاردن ومنذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي، قد فشلت في جذب المراة الى صفوفها الاعلى نطاق ضيق جداً ، وغالباً ما كانت المرأة المشاركة في العمل الحزبي اما اخت او زوجة، وكان تطور جذب المرأة للعمل الحزبي يسير ببطئ شديد جداً، نتيجة لعوامل ذاتية تتعلق بطبيعة المرأة والتزامها الكامل لقيم المجتمع التي هي قيم ذكورية ، وقد فرضت عليها قيودا حالت دون ان تكون فاعلة في العمل السياسي والحزبي ، وللظروف التي كان يمر بها العمل الحزبي ،وبشكل خاص لجوئه الى الاسلوب السري نتيجة للاجراءات الامنية التي كانت تمنع قيام احزاب سياسية، وبشكل خاص بعدمنتصف الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينات، فلم تمكن هذه الظروف المرأة من اداء دورها السياسي والحزبي مما ترك اثراً سلبياً على نشاط ودور المرأة والرجل تجاه العمل الحزبي ، مما افقد المجتمع دوراً فاعلاً ومؤثراً لقطاع واسع من عناصره

للمساهمة في بناء المجتمع وخدمة الوطن ، لان النشاط السياسي عمل اجتماعي يسهم في خدمة الحياة العامة، وينعكس ايجابياً على الاداء العام لافراد المجتمع.

ومع هبة نيسان ١٩٨٩ فقد تشكلت الحياة العامة والسياسية على وجه الخصوص عندما بدأت محطة بارزة في التحول نحو الممارسة الديمقراطية ، بدا هامش من الحرية يعطي الرجل والمرأة دورا في العمل، ولكن على الرغم من ذلك فقد احجمت المرأة عن المشاركة الفعلية ، حيث ان المشاركة الحزبية لعدد محدود جداً من النساء لم يكن يتجاوز هامش العمل الحزبي والنشاط السياسي ، ولم يشكل هذا الدور والمشاركة عنصرا فاعلاً في المسيرة السياسية العامة والعمل الحزبي خاصة ، مما افقد الحياة السياسية والعمل الحزبي جزءً مهماً من نشاط افراد المجتمع، بالاضافة الى ان برامج الاحزاب السياسية لم تتمتع بشئ من المرونة التي تسمح للمرأة بالمساهمة في ضوء هذه البرامج ، وان كانت الكثير من البرامج الحزبية تتطلب الدور الاجتماعي الذي يمكن ان تضطلع به المرأة اكثر من الرجل .

المرأة وواقعها داخل الأحزاب

ان للاحكام العرفية انعكاساتها السلبية على المجتمع نظراً للقيود على الحريات التي اثرت بشكل فاعل ومؤثر على العمل الحزبي والمشاركة السياسية، وعلى وجه الخصوص على اقبال المرأة على المشاركة السياسية والانخراط في العمل الحزبي ، خاصة انها كانت تحت تأثير قيود اجتماعية وقفت في طريق تقدمها ومشاركتها الفاعلة في النشاط السياسي العام والعمل الحزبي ، ولان القيود على الحريات قد تأثرت كثيراً على حياة الحزبيين من الذكور، فقد اثر ذلك بشكل كبير على المرأة كزوجة وابنة واخت لما يتعرض له السياسي من معاناة نتيجة ادائه الحزبي، بالاضافة الى محدودية انتشار الاحزاب السياسية، والذي اقتصر على المدن الكبرى، مما ادى الى تهميش العديد من المناطق لحساب المجتمع المدني ، وحرم قطاعات واسعة من ابناء المناطق الذين لم يصل لهم التعليم بشكل خاص.

وعلى الرغم من وجود المراة ضمن الاعضاء المؤسسين لعدد من الاحزاب الا ان هذا الحضور لا يشكل الوزن الحقيقي للمرأة في المجتمع ، ففي احسن احواله كان يمثل ١٧% تقريبا بالنسبة للمؤسسين ، وهذا الرقم لا يعكس حجم التمثيل الحقيقي داخل التنظيم الحزبي لهذه الاحزاب.



اولا :بالنسبة للاعضاء المؤسسين

هناك ١٢ حزب من اصل ٢٥ لديهم مشاركات نسائية في العضوية أي مايعادل ٥٠% منها ، وقد حقق حزب الانصار العربي الاردني اعلى نسبة مشاركة نسائية في العضوية، حيث بلغت ٣٦%،من اعداد الأعضاء الذكور تلاه حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية بنسبة ٥ر١٧%، ثم حزب الارض العربية بنسبة ٣ر١٤%من اعداد الاعضاء الذكور، اما باقي النسب فمعظمها يقع بين ٣ر٣% ٧ر٣%.

ثانيا :بالنسبة للهيئات القيادية

هناك ٨ احزاب من اصل ٢٥ حزب تحققت منها مشاركة نسائية في عضوية هيئاتها القيادية ، الا ان حجم المشاركة متواضعة ، فقد كانت اعلى نسبة ٥ر١٢% لدى الحزب التقدمي، وكذلك نفس النسبة لدى حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد»، ثم تلاهما الحزب الوطني الدستوري بنسبة مشاركة ١ر١١% ثم حزب الوسط الاسلامي وحزب العمل الاردني وكلاهما بنسبة ٣ر٨%.

ثالثاً: حجم المشاركة

نجد ان حجم المشاركة النسائية يتضاءل كلما تدرجنا الى المستويات القيادية العليا في موقع صنع القرار، فمثلا هناك احزاب لديها نسب مقبولة من حيث المشاركة النسائية في العضوية، الا ان المشاركة في الهيئة القيادية لها تكون معدومة ،وهو مالا يعكس وزنها النسبي في الهيئات الاولى ، واذا ما نظرنا الى المستوى الاعلى وهو منصب «الامين العام»، سنجد ان هذا المنصب كان ولازال حكرا على الرجال.

وتبين دراسة اجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ان حوالي ٦٥% في المتوسط من النساء لم يتعرفن على الاحزاب التي طرحتها الاستبانة، وان ٤ر٩٩%من النساء من افراد العينة لم ينتسبن في يوم من الايام لأي حزب سياسي، وان٤ر٩٩% ليس لديهن النية في الانتساب لاي حزب .

وحول اسباب عزوف المراة عن المشاركة في الحياة السياسية الحزبية تبين الدارسة ان حوالي ٣٥% من افراد العينة يعزين اسباب هذا العزوف الى ما يلي:

عدم وجود تاثير واضح للاحزاب في مجريات الامور حتى الان .

برامج الاحزاب لا تعالج مسائل مهمة للمواطنين.

اعتماد بعض الاحزاب على النفوذ العائلي او العشائري او الاقليمي .

الحكومة لا تشجع الانتساب الى الاحزاب
عدم كفاية القدرات التنظيمية للحزب.

واقع المراة في البرامج الحزبية .[٣٧]

ان المتتبع للبرامج الحزبية فيما يتعلق بالمرأة تشير الى فهم تقليدي في هذه البرامج لدور المرأة، حيث ان الاشارة لدور المرأة في هذه الاحزاب لا تتجاوز الشعارات السطحية ، التي لا تعبر حقيقة عن واقع المرأة ودورها المنوط بها في خدمة المجتمع والمساهمة في بنائه على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، ولم تتمكن هذه الاحزاب على الرغم من اعترافها بوجود خلل في وضع المراة من معالجة القضايا المرتبطة بالمراة باليات واضحة وبرامج فعالة ، يمكن ترجمتها على ارض الواقع من اجل المساهمة في حل قضايا المرأة والاخذ بيدها نحو النهوض وازاحة العقبات ، التي تعترض طريق تقدمها ، وتساعدها على تحسين شروطها السياسية.

ان معظم الاحزاب فيما يبدو لا يهمها استقطاب المرأة الى صفوفها التنظيمية اذ يخلو خطابها السياسي والاعلامي من استقطاب المرأة ، كما هو شأن هذا الخطاب بالنسبة للرجل ، اذ تجعل من دور المرأة دورا هامشيا على صعيد التنظيم الحزبي ، مما ادى الى غياب تمثيلها في الهيئات الحزبية المتوسطة والعليا ، ولا يبدو واضحاً تمثيل المرأة في القيادات العليا لهذه الاحزاب ، وتبدي بعض الاحزاب ذات التواجد النسائي في تنظيمها افراد تنظيم خاص بالمرأة ، مما يعني اهتمام المرأة بشؤونها الخاصة بعيدة عن اهتمامها بشؤون المجتمع وقضاياه ، وتؤدي هذه الحالة الى عزل العضوات عن الاعضاء من الذكور مما يؤدي الى تحجيم الدور الحزبي المنوط بهن.

ومما يجدر ذكره وكما اسلفنا سابقاً ان المشاركة الحزبية للقطاع النسائي مقتصرة على النخبة القادرة على الحركة والاكثر انفتاحا وهن من نساء المدن ، وغالباً ما كانت هذه المشاركة مقتصرة على زوجات واخوات وبناء اعضاء الحزب ، وهن في كثير من الحالات ممن لا تختلف طروحاتهن عن طروحات زملائهن من الاعضاء الحزبيين الذين حملوا شعار تحرير المراة ، كما ان الاعمال الحزبية المنوطة بالمرأة تكاد تقتصر على الاعمال الثانوية في العمل الحزبي ، مثل توزيع المنشورات وتنظيم الاعتصامات وهن بعيدات عن الخوض في جوهر القضايا الحزبية .

الاداء السياسي للمرأة الاردنية

لعل الانتخاب هو المجال الابرز للمشاركة السياسية للمراة وتاخذ هذه المشاركة اشكالا ثلاثة هي :

قيام المراة بالترشيح للانتخابات .

المشاركة في دعم الحملة الانتخابية للمرشحات.

التصويت وانتخاب المرشحين من الرجال .

اما افاق المشاركة السياسية امام المراة الاردنية ، فتكمن في العديد من المجالات وتتمثل فيما يلي :

فتح آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتمكين المجتمع من امتلاك مصادر القوى الفعلية وتوجيهه للمشاركة الحرة الواعية ، بعيدا عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الفقر والبطالة وتدن في مستوى المعيشة والانعكاسات السلبية لنتائج هذه الضغوط.

تعريف الفرد على النظام السياسي والبيئة السياسية ، التي يعيش في محيطها من خلال فهم الوسط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المحيط بالفرد من خلال برامج توعية وتثقيف في شتى وسائل التعليم والتدريب والاعلام ، وذلك لان الحق الذي لانعرفه او لانعرف ممارسته هو حق غير مفيد او كانه غير موجود.

تصور استراتيجي للتحرك والمواقف والبرامج الخاصة بالتنظيمات النسائية، حتى يمكن فرز قيادات نسائية مؤثرة في التغيير الاجتماعي والسياسي .

ابتعاد المراة عن لعب دور الضحية ، حيث ان بناء الوعي السياسي للمراة في سياق مشروع ديمقراطي نهضوي يحتاج الى جهود جميع افراد المجتمع ، ولكن بوعي فكري ثقافي يعي تماما ان هذا المشروع يحتاج الى تضحيةومعاناة، لابد وان ياخذ الجميع قسطه فيها والمراة لها الدور في ان تكون كذلك . [٣٨]

معوقات مشاركة المراة الاردنية في العمل الحزبي لقد شخصت اغلب الدراسات التي تناولت واقع المراة في العمل السياسي الحزبي ازمة مشاركتها بالاسباب التالية . [٣٩]

١. اسباب سياسية.

كان لوجود الاحكام العرفية اثره السلبي الذي ادى لغياب التنظيمات السياسية جراء حل الاحزاب ومنع نشاطاتها واعتقال اعضائها وما رافق ذلك من هجمة سياسية واعلامية ضد العمل الحزبي والحزبيين ، كل هذا دفع بالافراد العاديين تجنب الاتصال باي عمل له علاقة بالعمل الحزبي وتجنب الاشخاص الذين يمارسون العمل السياسي المنظم ، وقد اصابت هذه الاجواء الرجال والنساء ، ولكن كان انعكاسها على النساء اكثر منها على الرجال.

.٢ اسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية

كان للعادات والقيم التي تسود المجتمع اثرها الفاعل في تقييد حرية المرأة بما يتعلق بممارسة أية فعالية او نشاط خارج البيت ، لان الاطار العائلي والاسري كان شديد المحافظة في السماح للمرأة ان تمارس دورها خارج البيت ، وهذه البيئة التي تعيشها المرأة قد انعكست على مستوى مشاركتها في الحياة العامة بشكل عام وفي العمل الحزبي بشكل خاص ، الى جانب العمل الحزبي والسياسي بشكل عام لم يكن مرحب به في اوساط المجتمع ، لانه يتطلب حركة وفعالية كان ينظر اليها الكثير من اوساط المجتمع انها انشطة وفعاليات خاصة بالرجل ، لهذا فان النشاط السياسي والحزبي للنساء المشاركات في التنظيمات السياسية كانت مقتصرة على عدد محدود ممن تميزن بأنهن الاكثر تمدناً وتحريراً وقدرة على الحركة ، وقد ساعد هذا النفر المحدود انهن ذات صلة ببعض القيادات الحزبية كزوجة واخت وابنة ،وفي هذا المجال لا بد من التنويه الى جهل المرأة بحقوقها القانونية ، وعدم قدرتها على الدفاع عن هذه الحقوق في حالة معرفتها ، وقد كان لذلك اثر سلبي على مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام وليس في الاحزاب على وجه التحديد .

ان ما تتحمله المراة من اعباء اقتصادية وبشكل خاص المرأة العاملة بسبب الازمة الاقتصادية وما أفرزته من ارتفاع في مستوى المعيشة دفع بالاسرة ، المراة والرجل للعمل معاً كي يتم التوفيق في متطلبات الحياة الاسرية المعيشية ، هذا الانغماس في القضايا المعيشية لم يترك مجالاً للمرأة للتفكير في العمل السياسي المنظم ، العمل الحزبي.

.٣ اسباب مرتبطة بواقع الاحزاب السياسية

لم تتمكن الاحزاب السياسية من تشكيل قاعدة واسعة من الاعضاء العاملين في صفوفها على صعيد الرجل ، ولم تكن قادرة على استقطاب الطرف الاخر من المجتمع (المرأة)، نظرا لعدم تمكين الاحزاب من العمل في جو ديمقراطي يسمح بالانفتاح على جميع فيئات المجتمع ، ولهذا فان ضعف بنية هذه الاحزاب ، قد انعكس على عدم قدرتها على استقطاب المرأة الى صفوفها ، الى جانب ان حل الاحزاب السياسية والسماح للاحزاب الدينية المحافظة بالاستمرار قد عزز من القيم والعادات ، التي كانت تدفع بالمرأة خارج اطارالعمل السياسي والحزبي.

.١٠ اشكالية المشاركة في الحياة السياسية

ان المشاركة السياسية هي مساهمة المواطنين دورا وتاثيرا في العملية السياسية في ظل النظام السياسي، وهي تتوقف على عنصرين هما ارادة المواطنين ، وطبيعة النظام السياسي ، وتتمثل

انماط المشاركة السياسية في المشاركة الانتخابية ايا كان نوعها ومستواها ، وممارسة النشاط التنظيمي الحزبي والنقابي ، والاتصال بالجهات المعنية في صنع القرار السياسي وتعتبر المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والانظمة السياسية الحديثة المتطورة.

ان المشاركة السياسية نشاط سياسي تعتمد كليا على ارادة المواطنين الذاتية ، ورغبتهم في الدخول بالمعترك السياسي ، والعمل على المساهمة في بناء الحياة والمستقبل للاجيال الحاضرة والمستقبلية ، التي تسعى دوما الى بناء الاوطان ، ويرتكز الاستقرار السياسي لهذه الاوطان على المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية ، والمؤسسات السياسية القائمة ، التي لابد لها من العمل على استيعاب هذه القوى.

ان العملية السياسية تنطلق من جميع جوانب النظام السياسي ، لانها القاعدة التي تمثل جوانب نجاح النظام السياسي في انجازه لجميع وظائفه ، ولهذا فلا بد من جود مؤسسات سياسية رئيسية ، وخلق التكامل فيما بين هذه المؤسسات من جهة ، وممارسة التقاليد العملية للعمل السياسي ، وتطوير اساليب وادوات العمل المستخدمه من جهة اخرى ، لان عكس ذلك يظهر دولا ضعيفه وعاجزة عن تحقيق المصالح الخاصة والعامة للنظام السياسي ، ولان غياب المؤسسات السياسية يلغي قدرة المواطنين على المساهمة في صناعة القرارات السياسية ، اذ لاوجود لمشاركة سياسية حقيقية من دون مؤسسات سياسية قوية ، واذا كان التحول الديمقراطي في أي مجتمع يحول دون وصول القوى الشعبية الى مراكز صناعة القرار السياسي ، وانتقاد السياسات العامة ، فان ذلك لايعتبر الا اطارا مظهريا للعمل الديمقراطي ، والذي لايخدم مصالح الجماهير الشعبية ولا النظم السياسية .

ان الديمقراطية والتعددية السياسية اصبحت سمة العصر ومقياس التطور ، والنظام القابل للحياة ، هو النظام القادر على التجدد ، وتوسيع قاعدته الاجتماعية واعطاء دور اوسع للجماهير، ودور اقل للاجهزة الامنية ، من اجل توسيع قاعدة المشاركة في صياغة وصنع القرار وتنفيذه ، بدلا من الانفراد بالقرار ، الى جانب الوقوف ضد الممارسات التي تصب باتجاه خنق الحريات ، والتضييق على الرأي ، وعدم احترام حقوق الانسان ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان التعددية السياسية هي الطريق الافضل لانجاز الاهداف الوطنية والقومية وتحرير طاقات الابداع ، والتوظيف الصحيح والسليم للطاقات الكامنة لخدمة الوطن .[٤٠]

ان المجتمع المدني لايمكن له الا ان يكون مجتمعا يتسم بالمؤسسات التنظيمية ، وفي طليعة هذه المؤسسات قيام الاحزاب السياسية التي تسعى لتنظيم المجتمع ، الا ان التعددية في الاردن وقانون الاحزاب قد عمد على تشويه صورة الاحزاب في نظر الجماهير ، لكي تبقى هياكل دون مضمون

اومحتوى ، ولاتملك قاعدة جماهيرية لها قدرة على التاثير في صياغة وصنع القرار السياسي ، ان جميع هذه الاحزاب لم تخرج عن الايدولوجيات ذات البعد المحلي او الوطني او الوسطي ، البعد القومي ، البعد الاسلامي ، البعد الماركسي.

هناك مجموعة من الاشكاليات التي تقف في طريق المشاركة في الحياة السياسية لهذه الاحزاب، وفي طليعة هذه الاشكاليات عدم القناعة بالفهم الحقيقي للتعددية السياسية ، فاصبحت السمة الغالبة للتعامل مع هذه الاحزاب من خلال اجهزة الامن ، والتي اصبحت تمارس دورا قمعيا في مطاردة الاعضاء النشيطين في هذه الاحزاب ، وعدم السماح لهذه الاحزاب من ممارسة دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية في المجتمع ، حيث يتسم دور الرفض الغريزي من قبل الدولة للقوى الحزبية ، لانها في نظر السلطات الحكومية خطرا عليها ، لان العقلية المتنفذه تنظر بعين الشك والريبة باتجاه الاحزاب، الامر الذي يجعلها تتخوف من كل من يود الاقتراب من تنظيم حركة الناس والمجتمع.[٤١]

ان هناك مجموعة من الاشكاليات تكمن في ذاتية الاحزاب الاردنية نفسها يمكننا ان نلخصها فيما يلي :

احزاب افراد بدلا من احزاب جماهير.

الشعارات اكبر من القدرات .

ضعف النسيج التنظيمي .

قلة الامكانيات المالية .

وهن القيادات ودون مستوى المرحلة.

جمود حركة التغيير على الصعيد القيادي.

غياب النخب والقوى الفاعلة الفكرية والسياسية عن صفوف الاحزاب.

فشل الاحزاب في توسيع قاعدة المشاركة داخل صفوف الحزب الواحد.

كثرة الانشقاقات والانقسامات .

ان هذه الاشكاليات تسهم بشكل كبير في تغييب فعالية دور الاحزاب السياسية في عملية المشاركة في الحياة السياسية ، اذ ان المشاركة تحتاج الى قدرة على استقطاب حركة الناس وتحقيق طموحاتهم وامانيهم، واذا كانت الاحزاب الاردنية بهذا الوصف فهل يمكن ان تكون في مستوى طموحات واماني الناس ؟ .

يمكن القول اذن ان السلطات التنفيذية بالذهنية التي تعيشها ، وبالعقلية التي تدير بها السلطة ، وبادواتها المختلفة التي تتعامل مع حركة الناس بالاتجاه المضاد لمصلحة الوطن والمواطنين ، هي المسؤولة بشكل مباشر عن تغييب دور الاحزاب السياسية في عملية المشاركة في الحياة السياسية ، وان كثيرا من الاوضاع المازومة التي تصيب حركة العمل الحزبي على امتداد الساحة الوطنية تكمن في عدم القناعة لدى السلطات الحاكمة في المساهمة في بناء المجتمع المدني المنظم ، يضاف الى نظرة السلطة الحاكمة والوضع الكامن في ذاتية الاحزاب ، حالة الاحباط التي تعيشها الجماهير بعد حرب الخليج الثانية والمتمثلة في العدوان الامبريالي الصهيوني على القطر العراقي الشقيق ، ومآلت اليه القضية الفلسطينية في دهاليز التسوية السياسية ، التي جاءت بشروط صهيونية والتسليم بها .

على الرغم من ان التيارات السياسية الاربعة التي اشرنا اليها الوطني القومي، الاسلامي ، الماركسي، اخذت تقترب من بعضها البعض باهمية التعددية السياسية ، والحرية وحقوق الانسان وحرية التعبير واحترام الراي والري الاخر ، الوحدة والتحرر ، والعدالة مما يعني ان هناك ارضية خصبة لامكانية قيام مشروع وطني ، لكن فيما يبدو ان قيام مثل هذا المشروع على الصعيد العملي يحتاج الى مزيد من التضحيات من قبل القيادات الحزبية على جميع المستويات ، لاستقطاب حركة جمياهيرية واسعة تساند هذا المشروع من جهة ، وتبنيه وتعمل على حمايته ، وفي طليعة هذه التضحيات العمل على صعيد بناء الحزب السياسي على اسس بعيدة عن جيمع الاشكاليات التي اشرنا اليها ، والتي تقف في الطريق نحو التقدم لاستقطاب الناس .(٤٢)

ان العمل الحزبي هو عمل تطوعي يجهد العضو المنتمي لاداء دوره في خدمة اهداف المجتمع من خلال نضاله لتحقيق اهداف الحزب الذي ينتمي اليه ، وان هذا العضو يضحي بجهده ووقته وماله وفي حالات كثيرة من متطلبات واحتياجات اسرية ، وفي هذا يجد من يعاقبه على الرغم من ان الدستور والقوانين تعترف بالتعددية السياسية والعمل الحزبي ، ولكن فيما يبدو ان الدستور والقوانين لاتجيد الا صياغة العبارات الانشائية ، التي وضعت لكل الناس باستثناء مواطنيها ، لان الحرية في اقامة الاحزاب والتعددية دائما في حدود القانون ، الذي ترسم معالمه السلطات الحكومية القائمة والممتلئ بالممنوعات والمحظورات.

إن العمل الحزبي هو عملية تأطير للجماهير ، وتوجيهها ، وتعمل على تلقينها مبادئ التربية السياسية وترشيد السلوك العام ، وحشدها لاجراء تغييرات في المجتمع والدولة ، وفي جلسات الاحزاب ومداولات مؤتمراتها تلقينا لاخلاقيات الحوار وتوجيها لقضايا المصلحة العامة، وهي تعمل على بث الثقافة السياسية لعموم الاعضاء ، وتعلم الناس على قبول الاختلاف في الراي

والبعد عن الخلافات الشخصية ، بالاضافة الى ذلك تعلم الفرد الديمقراطية السياسية من خلال ترشيح الاصلح لمسؤولية القيادة ثم تحري الصدق والامانة عند الاختيار.[٤٣]

ان العمل الحزبي والسياسات الحزبية نتيجة تغييبه او ضعفه ادى الى العجز عن القيام بالوظيفة الحقيقية المنوطة بالاحزاب السياسية ، والمتمثلة في تحرير المطالب والحاجات الاساسية للقوى التي تمثلها وتامين مشاركتها في العملية السياسية[٤٤] ، فلا تملك هذه مشاركتها الاحزاب القدرة على التعبير عن مطالب ومصالح القوى الشعبية المختلفة ، وتبدو في كثير من الاحيان انها مجرد ادوات للحكومة ، ولا تتمتع الا بدور هامشي في توصيل المطالب الشعبية ، لانها مكرسة لحشد التاييد للنخب الحاكمة وممارسة عملية الحشد ، مما يضعف دورها في ان تكون قناة اتصال مع اجهزة صناعة القرار وصياغته ، واتخاذ القرارات السياسية او المصالح المطلبية لعموم الجماهير.[٤٥]

خلاصة ورؤية اجمالية

بما ان الاردن يعيش وسط عالم اخذ هاجسه في التوجه نحو الخيار الديمقراطي ، فقط اختط طريق التعددية السياسية ، عندما بدأ اول انتخابات نيابية تكاد تكون الانزه في تاريخه السياسي عام (١٩٨٩)،واثر ذلك صدر قانون الاحزاب وغيره من القوانين التي اشارت على مغادرة مرحلة الاحكام العرفيه، والتي سادت الاردن لاكثر من خمس وثلاثين سنة .

ان الانفتاح السياسي الذي جاءت به مرحلة التسعينات من القرن الماضي في الاردن، اعطت الفرصة للعديد ممن يتوق الى ممارسة العمل الحزبي ان يتقدم بانشاء حزب سياسي ، بالاضافة الى خروج الاحزاب العقائدية من المرحلة السرية الى المرحلة العلنية ، وقد استبشرت الجماهير على الساحة الاردنية خيرا في العيش في ظل دولة يسودها القانون ، خاصة وان اكثر من(٨٠%)من الشعب الاردني نالت حظا وافرا من التعليم، وهي على وعي بشكل او باخر بحقوقها المدنية والسياسية.

ان العوامل الخارجية في دفع الدولة الاردنية لتبني المسار الديمقراطي يضاف الى توفر العوامل الداخلية وبشكل خاص على الصعيد الحزبي ، والذي دفع بالعديد من الاحزاب السياسية التي كانت ترفع شعار اسقاط النظام الى تبني العمل الحزبي في ظل القانون والدستور ، قد رافقه ان اللغة التي صاحبت تبني المسار الديمقراطي من قبل عناصر النظام لم تكن في حقيقة امرها لغة صادقة، ويبدو انها من البداية قد انحنت لتجنب العاصفة ، الى حيث توفرت لها الظروف ، فعادت تمارس الدور العرفي الذي كانت تمارسه قبل المسيرة الديمقراطية.

ان صدور قانون الاحزاب السياسية في الاردن عام (١٩٩٢)، في ظل اجواء بشكل ديمقراطي، قد تبعه وبعد اقل من عام، ان عادت الاجهزة الامنية لممارسة دورها ضد العمل السياسي والحزبي بشكل خاص ، تلا ذلك توقيع اتفاقية وادي عربه (١٩٩٤)، وتبعاتها ثم اعتقالات الخبز (١٩٩٦)... إلخ

ان الاحزاب السياسية الاردنية التي كانت تعيش عرسها في ظل الاجواء التي اشرنا الى اهمها لم تكن تعي ان المخطط لها ان تكون احزابا هلامية لاحول لها ولاقوة ، يعتقل اعضاؤها دون مساءلة ، يطاردون في ارزاقهم وقوت اطفالهم بدون محاسبة ، تمنع عنهم فرص التواصل والاتصال الجماهيري الا في ظل اقبية مراكزهم على التنصت وعمليات الاختراق من قبل الاجهزة الامنية ، مما خلق حالة من الاحباط والياس لدى العديد من الاعضاء الفاعلين في الاحزاب الاردنية ، وهجروا العمل الحزبي ، وبقي من يشعر بانه وجد ضالته في اشغال فراغه داخل هذه المقرات الحزبية .

هذه الاجواء لايمكن لها ان توفر بيئة لمسيرة ديمقراطية ، وبالتالي لايمكن ان يؤسس عليها لقيام احزاب سياسية ذات تاثير فاعل ومؤثر في الحياة السياسية اليومية ، لهذا وجدنا ان العمل الحزبي على الساحة الاردنية فقد بريقه، الذي كان يتمتع به في الخمسينات على الرغم ان هذه المرحلة فيها من المبررات القوية لقيام عمل سياسي ناشط من خلال مسيرة حزبية قوية وفاعلة ، فهل هناك ابشع من سقوط بغداد على يد الامريكان وحلفائهم؟ ، يضاف الى ذلك الحالة المتردية التي يعيشها الاردن دولة ومواطنين من وضع اقتصادي مغلف بمديونية ، وبطالة وفقر ، وارتفاع مستوى معيشة يثقل كاهل المواطن باعباء تعليمية وصحية وغذائية .

يجب ان يتخلص الاردن وبشكل خاص الرسمي من ان هناك فريق حريص على النظام والمجتمع ويعمد على تخوين الاخرين وهذا الفريق ينخر جسده الفساد الاداري والمادي ، فالمجتمع الاردني مجتمع فيه من الحيوية والوعي مايدفع بحماية الوطن والمواطنين ، ولكن عندما يشعر الانسان فيه انه مواطن حقيقي ، وهذا يتاتى من خلال الوعي السياسي الناجم عن تربية سياسية وطنية في يد الناس تسعى الى ممارسة دورها الوطني لخدمة الوطن والمجتمع.

ان التعددية الحزبية على الساحة الاردنية لم يتوفر لها الظروف الملائمة التي تساهم في خلق تيار سياسي منظم يناضل من اجل خدمة الفرد والمجتمع على الساحة الاردنية ، وان الحياة الحزبية اخذه في التراجع بدل التقدم الى الامام في اوساط الجماهير ، مما يعني لابد من إعادة النظر في الاسباب التي تقف في طريق النمو الحزبي ، وان يعاد النظر في جميع الاجراءات الحكومية التي وقفت في وجه اداء المسيرة الحزبية ، حيث ان أي ادعاء لمسيرة ديمقراطية دون مسيرة ايجابية وتوفير

المناخ الملائم لقوى الاحزاب السياسية، هو ادعاء لايسمن ولايغني من جوع، وان الديمقراطية هي مجرد هيكل كرتوني قابل للانهيار في أي وقت، لانه لايملك الادوات السياسية التي تؤكد قدرته على البقاء وخلق الفعاليات والنشاطات التي تجذب المزيد من الاعضاء والمؤيدين لهذه الاحزاب السياسية.

ان الاحزاب السياسية في الاردن قد تراجعت كثيرا في اداء دورها بسبب الكثير من محاولات التضييق التي اقامتها الاجهزة الامنية سواء على صعيد النشاطات والفعاليات او على صعيد مسيرة الاعضاء المنتسبين لهذه الاحزاب ، يضاف الى ذلك ان الحالة الاقتصادية المتردية التي تعيشها الاحزاب السياسية تقف حجر عثرة في طريق هذه الاحزاب لاداء دورها التنظيمي والجماهيري.

لذا فان المسيرة الديمقراطية تتطلب اعادة النظر في معالجة كافة المعوقات التي تقف في وجه عملية المسيرة الحزبية السياسية الاردنية الامنية والاقتصادية ، بالاضافة الى توفير الاجواء الملائمة والمناسبة للجماهير للانخراط في مسيرة هذه الاعمال سواء على الصعيد التنظيمي او المشاركة في الفعاليات الحزبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، على اعتبار ان الاحزاب السياسية هي مؤسسات وطنية تهم الجميع وهي في خدمة الجميع ، فالدولة والمجتمع تتحملان مسؤولية الانكفاء السياسي الحزبي ، ولهذا فالدولة لايمكن ان تدعي بانها دولة ديمقراطية ودولة مؤسسات وقوانين بدون فعاليات سياسية من خلال احزاب سياسية ذات برامج سياسية واقتصادية واجتماعية ، والمجتمع لن يكون مجتمع فعاليات يملك قدرات حيوية فاعلة دون ادوات حزبية ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ايضا .

المصادر والمراجع

١ د.نظام بركات: المرشد إلى الحزب السياسي، الحزب السياسي في ظل النظام الديمقراطي، مركز الأردن الجديد، دار سندباد، عمان، ١٩٩٥، ص ٥٣٥٤.

٢ موسى بريزات: الحزب السياسي في الأردن، في «الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع والطموح»، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٣، ص ١٤٧.

٣ أحمد موسى، حسن بكار، الديمقراطية حاضراً ومستقبلاً، الدوزنا للطباعة، عمان، ١٩٧٧، ص ١٨٣١٩١.

٤ جيرالد، م. بومبر، مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية، (عواطف ومصالح)، ترجمة، محمد نجار، مراجعة فيصل الرفوع، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ١٣.

٥ د.محمد المصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩، ص ٥ .

٦ جيرالد م. بومبر، مصدر سابق، ص ١١.

٧ حسين علوان البيج، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٦، بيروت، ١٩٩٨، ص ٩٦٩٧.

٨ علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد، ١٦٨، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٢.

٩ عبد المنعم المشاط، التربية والسياسة، دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون للدارسات الانمائية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٦٤.

١٠ المصدر السابق، ص ٧٤.

١١ إيهاب ابراهيم الشلبي، الحزب السياسي، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ١٩٩٤، ص ٢٧.

١٢ د.أمين مشاقبة، في التربية الوطنية، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية، دار مكتبة الحامد للنشر، ط ٥، عمان، ٢٠٠١، ص ٢٨٣.

١٣ د.محمد المصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مصدر سابق، ص ١٩٢.

١٤ المؤسسة الصحفية الأردنية، مركز الرأي للدراسات والمعلومات، وحدة الأبحاث والدراسات، دراسة واقع الأحزاب السياسية في الأردن، ١٩٩٢٢٠٠٢، إعداد هنا المحيسن، ومحمد الحوامدة.

١٥ جمال الخطيب، بانوراما الأحزاب السياسية، ندوة الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع والطموح، عمان ١٠١١/أيار ٢٠٠٣.

١٦ سليم الزعبي، الأحزاب السياسية والبرلمانية، التجربة البرلمانية الأردنية، في المرشد إلى الحزب السياسي، (تحرير) هاني الحوراني، دار سندباد للنشر، عمان ١٩٩٥، ص ٨٩ .

١٧ ندوة الديمقراطية في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، تحرير، أحمد البرصان، ج ١، ص ٣٥.

١٨ مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية رام الله، ص ٢٠٣.

١٩ يعقوب أحمد حسين، طبيعة الأحزاب السياسية العربية، ١٩٩٣، ص ١٠.

٢٠ نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية، ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، جامعة مؤتة ١٩٩٩، ص ٣٣.

٢١ المصدر السابق، نفسه.

٢٢ بادي بير تراند، التنمية السياسية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ص ٥٣٥٤.

٢٣ المصدر السابق، نفسه.

٢٤ الجريدة الرسمية، قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م، قانون الأحزاب السياسية، مديرية المطابع العسكرية، عمان، ١٩٩٢.

٢٥ سمير الحباشنة، الانفتاح السياسي والأداء البرلماني، المسار الديمقراطي الأردني .. إلى أين؟؟ مركز الأردن الجديد، دار سندباد للنشر، عمان، ١٩٩٥، ص ١٤٤.

٢٦ جيرالد م. بومبر، مصدر سابق، ص ٨٥.

٢٧ غالب الفريجات، آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، «التجربة الأردنية نموذجاً»، دار نينوي للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠١، ص ٢٤.

٢٨ المصدر السابق، ص ٢٥٢٦.

٢٩ حوارات، مفكرون يناقشون كريم مروة في القومية، والاشتراكية والديمقراطية والدين والثورة، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٧٥٢٧٦.

٣٠ إيهاب الشلبي وآخرون، انتخابات ١٩٩٣، دراسة تحليلية، سلسلة المجتمع الأردني والحياة السياسية الأردنية، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، أيلول، ١٩٩٤، ط٢.

٣١ غالب الفريجات، العمل الجماعي للأحزاب السياسية في البرلمان ومعوقاته، جريدة المجد ٧ تشرين الأول ١٩٩٦، ص ٧.

٣٢ المصدر السابق.

٣٣ المصدر السابق نفسه.

٣٤ سميح المعايطة، النواب والمعارضة تتحمل مسؤولياتها، كيف يمكن استعادة مكانة مؤسسة مجلس النواب، جريدة العرب اليوم، الأردن هذا الصباح٢٩،/٩/،١٩٩٨ ص٣.

٣٥ سميح المعايطة، مجلس النواب الثالث عشر، منح حكومتين أرقاماً فلكية، ماذا بقي من القيمة السياسية لصوت النائب؟، جريدة العرب اليوم، الأردن هذا الصباح، ١٢/٤/،١٩٩٩ ص٣.

٣٦ المؤسسة الصحفية الأردنية، مركز الرأي للدراسات والمعلومات، وحدة الأبحاث والدراسات، مصدر سابق.

٣٧ المصدر السابق نفسه.

٣٨ عيده المطلق، الأداء السياسي للمرأة الأردنية، الواقع والمؤشرات، المسار الديمقراطي الأردني... إلى أين؟، مركز الأردن الجديد، دار سندباد للنشر، عمان، ١٩٩٦.

٣٩ المؤسسة الصحفية الأردنية، مصدر سابق.

٤٠ سمير الحباشنة، مصدر سابق، ص ١٤١١٤٢.

٤١ زياد أبو غنيمة، الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب الأردنية المسار الديمقراطي في الأردن.... إلى أين؟، مصدر سابق ص١٥٥.

٤٢ غالب الفريجات، نحو بناء تنظيم قومي على الساحة القطرية، ورقة عمل مقدمة إلى الأحزاب والشخصيات القومية من أجل بناء الجبهة القومية على الساحة الأردنية ١٩٩٦.

٤٣ مصطفى الفيلالي، نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (ملف)، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد (٢٢٣) أيلول، ١٩٩٧، ص ٩٦٩٧.

٤٤ جلال عبد الله معوض، أزمة عدم الإندماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة الرابعة، ١٩٨٦، ص ٦٦.

٤٥ عبد الغفار رشاد، تبقرط العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الثامنة، العدد (c) نيسان، ١٩٨٩، ص ٢٥.

الفصل الخامس

الإعلام العربي ودوره في الحياة الديمقراطية

مقدّمة

أولاً : الإعلام العربي

.١ عناصـــــــره والفـــــاعلون فيــــــه

.٢ وســــــــــــائله ووظيفتــــــــــــه

.٣ دوره فـــــي تنميــــــة المجتمـــــع

ثانياً : الحياة الديمقراطية

.١ الديمقراطيـــــــــة والحريّــــــــــة

.٢ الديمقراطيــــــــة والانتخابــــــات

.٣ الديمقراطيــــــــة والأحـــــــزاب

ثالثاً: دور الإعلام في الحياة العربية

.١ الإعـــــــــلام والحريّـــــــــــة

.٢ الإعـــــــلام والانتخابــــــــات

.٣ الإعـــــــلام والأحـــــــزاب

خلاصة ورؤيا إجمالية

المراجع



مقدمة

الاعلام هو تزويد الناس بالمعلومات والحقائق والاخبار بقصد معاونتهم على تكوين الرأي السليم في مواجهة مشكلة ما او مسالة عامة ، وهو يقوم على مخاطبة العقل والعاطفة ، ودوره نقل صورة الشئ لا انشاء هذه الصورة وهو معبر عن سياسة الدولة ولا يقوم برسمها ، وقد كان العامل السياسي من احد العوامل الرئيسية الذي لجأ للاستخدام المتزايد لوسائل الاعلام، حيث دابت القوى السياسية على احكام قبضتها على سير الامور والمحافظة على استمرارية موازين القوى في عالم شديد الاضطراب ، زاخر بالصعوبات والتناقضات ، واصبحت وسائل الاعلام لا تمارس عملها الا من خلال ضوء اخضر من السلطات الحاكمة، وقد استحوذت الدول وبشكل خاص في الدول النامية على جميع عناصر الإعلام من إذاعة وتلفزيون وصحافة.... الخ، وأصبح الاعلام هو طفلها المدلل ، ولان الاعلام يمثل الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي والسياسة الثقافية، فهو يجسد ثقافة العامة ونافذة تطل على ثقافة الخاصة ، فهو يتيح للقوى السياسية المهيمنة على الاعلام ان تقوم بصياغة وعي وثقافة المجتمع بالاتجاه والطريق الذي يخدم مصالحها واغراضها .

لقد لعبت الصحافة دوراً اساسياً في ظهور الدولة الحديثة ، وبلورت علاقة مؤسسة الحكم بالمؤسسات الاخرى ، وهناك من يعتقد ان بناء الدولة يعتمد بصورة كبيرة على تحويل مواطنيها الى مشاهدين .

لقد أدركت القيادة السياسية اهمية الاعلام فعملت على رقابته من جانب واستغلاله من جانب اخر ،وقد برع رجال السياسة في استغلال الاعلام، واصبح لكل نظام سياسي اعلامه الخاص الذي يعبر عن ثقافته وتوجهاته وما يريده لمواطنيه ومشاهديه، وهو يدفع الناس باتجاه تبنيها لما يريد تحقيقه والوقوف الى جانبه، وفي احسن احواله يتمكن من التأثير على عقلية الاغلبية في المجتمع، واذا كانت الديمقراطية هي افساح المجال امام مشاركة القوى الحية والفاعلة في المجتمع لتتحمل المسؤولية ، وهي ممارسة يومية تشمل جميع مفردات الحياة واسلوب التفكير والسلوك ، فان من

يملك محتوى الاعلام مضمون الرسالة الاعلامية من موسيقى واغاني واخبار وافلام، ومن يسيطر على المحتوى يصبح هو القابض على زمام اللعبة الاعلامية بلا منازع ، ليصل الى تحقيق اهدافه في التأثير على عقلية الاغلبية في المجتمع ، وبالتالي يفوز في الوصول الى تحقيق مفهوم الديمقراطية التي تتمحور حول ضرورة خضوع الاقلية لرأي الاكثرية ، الا ان الصورة تبدو غير وردية عندما يؤشر الواقع على ان منظومة الاعلام الرسمي ، المرئي والمطبوع والمسموع يخضع للنزعة الاحتكارية من خلال المعطيات التالية على سبيل المثال لا الحصر :

اربع وكالات انباء عالمية تحتكر (٨٠%) من فيض المعلومات .

اربع مجموعات اعلامية رئيسية تتحكم في (٩٠%) من الصحف البريطانية .

(١٠%) من شركات الاعلام الامريكية تسيطر على (٨٠%) من اجمالي الانفاق الاعلاني في الولايات المتحدة ، والذي يصل الى (٢٥٠) مليار دولار سنوياً .

مائة موقع فقط على الانترنت تستولي على (٨٠%) من اجمالي زوار مواقعها.

امام هذه المعطيات فان المحتوى أي مضمون الرسالة الاعلامية ياتي في قوالب جاهزة لا تخدم الا اسيادها ، ومن هنا فان علينا ان لا نكون كالنعامة التي تغطي رأسها في الرمال حتى لا تعرف الحقيقة ، فالعالم الثالث والوطن العربي منه يساق سوقاً لابتلاع الخبر والصورة اياً كان لونها وشكلها وحجمها ، لان المصور الحقيقي أرادها هكذا، ومن هنا يستطيع الاعلام ان يلعب دوره الفاعل في الحرب والسلم في ثنايا الديمقراطية وطيات الديكتاتورية ، وحتى لا نكون كالنعامة علينا ان نعيد حياتنا ، بما فيه اعلامنا ، بما يخدم اهدافنا وقضايانا ، وان يكون معيار مصداقية هذا الاعلام مدى صلته بهذه الاهداف والقضايا .

تهدف هذه الدراسة الى تشخيص حالة الاعلام العربي ودوره في الحياة الديمقراطية من خلال ما يلي :

١ الاعلام العربي من خلال عناصره والفاعلين فيه ،وسائله ووظيفته ، ودوره في تنمية المجتمع.

٢ الحياة الديمقراطية ، من خلال الديمقراطية والحرية الديمقراطية والانتخابات الديمقراطية والاحزاب .

٣ دور الاعلام في الحياة الديمقراطية من خلال الاعلام والحرية ، الاعلام والانتخابات ، الاعلام والاحزاب.

٤ خلاصة ورؤية اجمالية للاعلام العربي ودوره في الحياة الديمقراطية.

أولاً : الاعلام العربي

مما لا شك فيه ان الاعلام العربي هو اعلام سلطة اكثر منه اعلام دولة ، فهو يتماهى مع رغبات السلطة ويسير في فلكها ، وقليلة هي الدول التي تسمح بالتعددية للاعلام ، وعلى الرغم من وجود بعض الصحف الممثلة لهذا الحزب أو ذاك الا انها صحف تعرف حدود السقف الذي عليها عدم تجاوزه ، واما مصادر معلوماتها واخبارها فهي خارجية تحتكم لما تبثه وكالات الانباء الاجنبية، وتحليلاتها في كثير من الاحيان سطحية وغير معمقة وتفتقر الى المصداقية والتوثيق .

ان الاعلام العربي يعتبر خارج النظام الاعلامي العالمي اساساً وليس لنا فيه شئ غير الانتفاع بمخرجات هذا النظام، وهناك «صعوبة القول بوجود نظام اعلامي عربي الا اذا قبلنا تجاوزات عديدة واستثناءات شتى ، او اذا قصد بالنظام الاتصال الاعلامي مجرد توصيف ما هو قائم بالفعل مع اعتباره نظاماً معيباً ».[١]

١ عناصره والفاعلون فيه :

ثمة نقاط اتفاق بين النظام الاعلامي الدولي والنظام الاعلامي العربي فيما يتعلق بالعناصر المكونة لكل منهما ، ويتكون النظام الاعلامي الدولي من عناصر فنية واقتصادية وسياسية وتنظيمية وثقافية وعناصر للسيطرة الاجتماعية ، وان تحليل عناصره ومكوناته تتضمن التكنولوجيا المستخدمة وفلسفات النظام (السياسيات والايدولوجيات) والاهداف التي تسعى الى تحقيقها والمضمون ، والعلاقات بين النظام الدولي للاتصالات والنظم الفرعية وعناصر كل نظام واخيراً المتلقين او الجمهور .[٢]

لقد حدد فاروق ابو زيد خمسة ابعاد لمفهوم النظام الاعلامي ، هي الفلسفة الاعلامية التي يقوم عليها النظام الاعلامي والمتمثلة بمجموعة المبادئ والاسس الفكرية ، ثم السياسات الاعلامية المتمثلة في البرامج التطبيقية للفلسفة الاعلامية ، ثم الاطار القانوني الذي يترجم الفلسفة الاعلامية الى تشريعات تحكم عمل المؤسسات الاعلامية ، والبنية الاتصالية الاساسية وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية المتاحة والامكانيات المادية وغيرها ، واخيراً تأتي الممارسات الاعلامية في الواقع الفعلي .[٣]

يشمل النظام الاعلامي العربي مجموعة عناصر ومكونات يقوم عليها وهي العناصر الفنية والاقتصادية والسياسية التنظيمية والثقافية، بالاضافة الى عناصر السيطرة الاجتماعية، ويمكن عرض اهم خصائص النظام الاعلامي العربي كما ظهرت في العديد من الدراسات .

تشابه السياسات الاتصالية فهي تتشابه من حيث سعيها الى دمج الاعلام في المؤسسات ورموز السلطة السياسية وتوظيف الاعلام سياسياً ودعيائياً وترفيهياً على حساب وظائف الاعلام الاخرى، بالاضافة الى سيادة المركزية الشديدة على ممارسات الاتصال على الصعيدين الجغرافي والاداري[٤] .

كما تتشابه السياسات الاتصالية في العديد من اوجه القصور والتضارب مثل العشوائية وغياب التخطيط والافتقار الى المعلومات والوثائق والبحوث ، وقلة القطاعات المشاركة في صنع السياسة الاعلامية.[٥]ووجود فجوة بين النصوص التشريعية والقانونية والتطبيق الفعلي للسياسة التشريعية .

ملكية الدولة اذ تقوم الدولة باحتكار النظام الاعلامي العربي، ملكية وادارة الاذاعة والتلفزيون بينما تتعدد انماط مختلفة لملكية الصحف بين الخاصة والعامة والمختلطة مع وجود قوانين وانظمة وتعليمات لاصدار امتلاك الصحف .

عدم التوازن في انتشار تكنولوجيا الاتصال الجماهيري من قطر الى اخر.

التبعية ، يتمثل في تبعية مدخلات ومخرجات النظام وعلى مستويات عدة للدول الصناعية المتقدمة وللشركات العملاقة لتعدد الجنسية التي تعمل في مجال الاعلام وتكنولوجيا المعلومات.

تشابه المضمون حيث تلتقي المضامين الاعلامية عند عدد محدود من الاهداف والاستراتيجيات ، تتمثل في التركيز على الشؤون المحلية وغلبة الطابع الدعائي والاستهلاكي وبشكل عام لا تتسع وسائل الاعلام العربية الا لوجهات النظر الرسمية ، وهي تسير في اتجاه واحد لسريان المعلومات من السلطة الى الجماهير، وهناك نظام رقابة صارم لا يسمح الا بما تراه وتفكر به السلطة ، يضاف الى ذلك ان ما يمكن استيراده من الخارج من مضامين ومواد جاهزة ،او انتاج مضامين ترفيهية ومنتجة عربية يتسم بالسطحية وتقليد صناعة الترفيه الامريكية .[٦]

الجماهير (المتلقون) هناك تفاوت بين الدول العربية في ما يتعلق بمدى انتشار وسائل الاعلام بين المواطنين يتماشى هذا التفاوت مع التفاوت في المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين الاقطار العربية ، وتلعب الامية وتدني المستوى الاجتماعي والثقافي فجوة معرفية بين الجماهير والمثقفين لبرامج ومضامين النظام الاعلامي العربي ، وكذلك تنتج فجوات لاستخدام وسائل الاعلام التقليدية وغير التقليدية ، ثم تنتج نظام من التفضيلات لبرامج ومضامين ترفيه تتسم بالسطحية والاثارة .[٧]

اما في ما يتعلق بالفاعلين في النظام الاعلامي العربي :

اذ يقصد بالفاعلين كل سلطة او جهاز او شخص له دور داخل النظام على المستتويين القطري او القومي ويمكن تحديد الفاعلين الرئيسيين كما يلي :[٨]

١ الدولة وتشمل جميع المؤسسات والسلطات والرموز الخاصة بالدولة القطرية .

٢ سلطات العمل الاعلامي العربي من خلال الجامعة العربية .

٣ منظمات القطاع الخاص والتي يديرها افراد او شركات خاصة .

٤ فاعليات المجتمع المدني ويقصد به الجمعيات والمنظمات والاتحادات ومراكز البحوث غير الحكومية التي لا تسعى الى الربح ، وتقوم ببعض انشطة الاتصال الجماهيري على المستويين القطري والقومي .

٢ وسائله ووظيفته :

تتنوع وسائل الاعلام وتتعدد في المجتمعات وتختلف في درجة الثقة فيما تقدمه ، وهناك اختلافات بين الوسائل من ناحية فاعليتها ، وتزداد اهمية الراديو والتعليم في مجتمعات الدول النامية، لانهما متوفرتان على نطاق اوسع من المطبوع ، وتستخدمان اكثر لانهما اقرب من الاتصال بالمواجه، بينما نجد ان مكانة المطبوع اكثر ثباتاً واستقراراً في المجتمعات الحديثة، التي اعتادت على المطبوع لسنوات عديدة قبل ظهور الوسائل السمعية والبصرية .[٩]

عند الحديث عن وسائل الاعلام فان المقصود الراديو ، والتلفزيون ، الصحافة ، وبعض المختبرات الالكترونية الحديثة في بعض الاحيان وسنتحدث عنها بايجاز :

الصحافة :

كثيراً ما يطلق عليها بالسلطة الرابعة الى جانب السلطات الثلاث في حين يعتبرها البعض بالسلطة الاولى ، وتتميز الجريدة او المطبوع بشكل عام عن غيرها من الوسائل بما يلي :[١٠]

انها الوحيدة بين الوسائل الاعلامية التي تسمح للقارئ بالسيطرة على ظروف العرض ، كما تتيح الفرصة للقارئ باكثر من مرة ، وتسمح بتطوير الموضوع في أي طول وباي تعقيد تظهر الحاجة اليه .

انها متعددة ومتنوعة ، مواعيدها مختلفة الصدور ، الصباحي ، المسائي ، اليومي ، الاسبوعي ، الشهري ، الفصلي ، السنوي ، وفيها الخبر والمقال والصورة والتحقيق والحوار والحديث والتحليلات .

الراديو :

هناك العديد من الخصائص الحسية التي تتمتع بها الاذاعة مما يجعلها اداة فعالة، فهي توجه رسالتها الى مستويات تعليمية مختلفة ، وسهولة عمل الجهازونقله من مكان لاخر ، ان الراديو عنصر فاعل في عملية التعليم والتثقيف ، وهو يقدم رسالته بكل اساليب الكلمة المنطوقة ، وهو يتسم بطابع السرعة الفورية في نقل الاحداث ذات الاهمية .[١١]

التلفزيون :

ان للتلفزيون معظم مزايا الراديو وله مجموعة من الخصائص اهمها :[١٢]

وسيلة سماعية وبصرية .

اسير الوقت ، فهو يعمل في الزمن اكثر منه في المساحة .

محدودية قنوات التلفزيون .

التلفزيون وسيلة معقدة وذات كلفة تشغيل عالية .

اما فيما يتعلق بوظيفة الاعلام العربي :

تقوم وسائل الاعلام بوظائف هامة وخطيرة يمكن ايجازها فيما يلي :[١٣]

التوجيه:ان وسائل الاعلام تستطيع اكساب الجماهير اتجاهات جديدة او تعديل اتجاهاتهم القديمة من خلال حسن اختيار المادة الاعلامية ، وملاءمتها للجمهور المستقبل وتقديمها في ظروف مناسبة ، وقد اتجهت الدول الى مواجهة الاثار السلبية الناتجة عن بعض هذه التوجهات بالرقابة على وسائل الاعلام ، وتنمية مقدرة المواطنين على التعامل مع وسائل الاعلام، بحيث لا يتقبلون كل ما تقدمه لهم وسائل الدعاية .[١٤]

التثقيف :وهو زيادة المعرفة بغير الاسلوب الاكاديمي المتبع في المدارس، وهو يساهم في اتساع افق الفرد وفهمه لمجريات الاحداث حوله ،وقد يكون التثقيف من خلال وسائل الاعلام عارضاً او مقصوداً، فالاول ما يتعرض له الفرد دون قصد او تخطيط مسبق ، اما المقصود هو حصيلة اتجاه الفردالى وسائل الاعلام وتفاعله معها بهدف معين وبخطة طويلة او قصيرة .[١٥]

التعارف الاجتماعي:ان المقصود بالتعارف الاجتماعي زيادة احتكاك الجماهير بعضهم مع بعض من خلال المواد المنشورة في اخبار واعلانات ودراسات .[١٦]

الترفيه :ان الترفية ضروري لمنح الراحة التي تمكن البشر من مواجهة متطلبات وتعقيدات

الحياة اليومية، وتلعب وسائل الاعلام دوراً في مجال الترفيه الذي يعطي صمام امن لما يختلج في نفوس الافراد من عدوان مكبوت ودوافع منحرفة ،فهو بذلك يؤدي وظيفة نافعة اجتماعياً.[١٧]

٣ دوره في تنمية المجتمع :

ان المجتمع الذي تسود غالبية افراده الامية ، بالاضافة الى استحكام التقاليد والاعتقاد بالخرافات والتمسك بالقيم البالية ، يجعل من الجهود والمجالات المبذولة لتطوير الاوضاع الاجتماعية غاية في الصعوبة ، وقد يكون للاذاعة والتلفزيون دور فعال لتيسير المعرفة ، ولتحقيق الكثير من اهداف التنمية والتطور ، فالتلفزيون يوفر فرصاً نادرةً لادخال المفاهيم والقيم الجديدة، وتتاح الفرصة للتعليم والمتابعة ،وتستطيع وسائل الاعلام بكافة عناصرها ان تساهم في توعية المجتمع في ميادين عديدة الى جانب ما يمكن ان تقدمه للمرأة في مجالات كثيرة .[١٨]

ان انتشار جهاز الراديو في كل مكان من المراكز الحضرية الكبرى الى القرى النائية ، وفي المنازل والاماكن العامة ، وهو ما يساعد على استخدام هذا الجهاز في العمل على تنمية المجتمع بشتى ميادينه ولكل شرائحه ، وهذا الجهاز اسهل استعمالاً واكثر اقتصاداً، ويمكنه ان يقوم بدور فعال في عدد كبير من الانشطة، وبشكل خاص التربوية والثقافية سواء بمفرده او بالاشتراك مع وسائل اخرى .

ان عملية تنمية المجتمع ذات مضمون حي ، اساسه الواقع ويتصل اتصالاً وثيقاً بالحياة وبالمجتمع ، ويتفاعل مع جميع مشكلاته واحتياجاته ، وعملية التنمية هذه هي مسألة تغير في الاتجاهات والسلوك ، وفي البيئة وما يتخللها من مشكلات ومن اوضاع عقيمة متأخرة ، يمكن لوسائل الاعلام ان تساهم بشكل فاعل وكبير في تغيير هذه الاوضاع ، من خلال التركيز على محاربة الاتجاهات والسلوكيات البائدة والمنحرفة باتجاه سلوكيات واتجاهات ايجابية ، تساهم في تنمية وتطوير المجتمع ، فالصحافة يمكن ان تلعب الدور كما هو جهاز الراديو وجهاز التلفزيون ويمكن تلخيص فوائد وسائل الاعلام وحدودها فيما يلي :

الفوائد :[١٩]

يمكن ان تقدم وسائل الاعلام خبرات وتجارب واسعة لا يمكن تحقيقها بطرق اخرى .

تساعد وسائل الاعلام على تقديم المعلومات والتجارب بصورة حية وفورية .

الاثر الذي يحدثه وجود الصورة الى جانب الصوت يكون اكثر اقناعاً للمتلقي .

تساعد على نشر المعلومات العلمية والتجارية لمسافات بعيدة ولمجموعات كبيرة من الناس.

لوسائل الاعلام امكانات فنية تساعدها على التعبير بدقة عن المضمون العلمي .

الحدود (٢٠)

تحتاج وسائل الاعلام الى امكانات مادية وفنية وبشرية واسعة .

بعض وسائل الاعلام تعتمد على الاتصال اللغوي فقط مما يجعل فوائدها محدودة .

تقدم وسائل الاعلام موادها باتجاه واحد ، فليس هناك رأي ورأي آخر .

برامجها وموادها قد لا تراعي الفروق الفردية لدى المتلقين .

وايأ كانت هذه الحدود الا ان لوسائل الاعلام دوراً في تنمية المجتمع ورفع كفايته الانتاجية من خلال توعيته وتبصيره بالطرق والاساليب الايجابية التي تسهم في رقي الفرد والمجتمع .

ثانياً :الحياة الديمقراطية

الديمقراطية تجربة انسانية ليست ملكاً لاي جيل او مجموعة من البشر فهي تجربة عالمية وهي ملك لجميع البشر فرضها العقل البشري ، والحكم الديمقراطي هو الذي يسعى الى تحقيق رغبة الانسان في مساهمة الاغلبية في شؤون الحكم ، ويهتم بتحقيق المساواة للجميع امام القانون ولا مناص لاي مجتمع مهما كانت ظروفه من ممارسة الديمقراطية ، حيث ان هذه تصحح نفسها بنفسها ، واية طريقة لعلاج اخطاء الديمقراطية لا تتم الا بمزيد من الديمقراطية .

ان الديمقراطية هي احدى القوانيين الاساسية لمصلحة الشعب والوطن وهي ليست حالة ظرفية او مزاجية يشتاق الى تطبيقها الادنى او المظلوم ، وعندما يتحول هذا الى الحالة الاعلى اوفي موقع الظالم يتناسى حاجته الى الديمقراطية ، فالديمقراطية منهج وسلوك حياة يحتاج الى تربية ، لان هذه تعمل على تعديل السلوك ، ومن هنا فعلى الاعلى ان يضع نفسه في موقع الادنى عند اتخاذه القرار ، وكذلك على الادنى ان يضع نفسه في موقع الاعلى عند تطبيقه لهذا القرار ومن هنا تؤكد المسألة الديمقراطية الحاجة الى التفاعل الصميمي بين الشعب والسلطة ، وهذا ما يرتب على السلطة القائمة ان تفهم هموم الناس الوظيفية والاجتماعية العامة كما ان هناك فرقا بين القرار الذي يصدر بشكل فوقي ، وبين القرار الذي يشعر المواطن انه جزء منه ، يشارك في صنعه ويعطي رأيه فيه .

الديمقراطية هي افساح المجال امام مشاركة القوى الحية والفاعلة في المجتمع ، لتتحمل

المسؤولية وهي ممارسة يومية تشمل جميع مفردات الحياة واسلوب التفكير والسلوك ، وهي ليست شكلاً قانونياً ولا حالة مؤقته ولا منحة من احد ، وهي تهم الجميع وتطبق على الجميع بدون تمييز، وهي تعني الاعتراف الفعلي والواقعي بالطرف الاخر وان الحقيقة لا يحتكرها طرف واحد، وان الاعتراف والحوار في جو من التكافؤ والاعتراف المتبادل مبني على الاحترام والرغبة في التعاون .[٢١]

١ الديمقراطية والحرية :

ان الديمقراطية تعبير رئيسي عن مفهوم الحرية وان الحرية قد ارتبطت بصورة تطبيقية لها وهي الديمقراطية ، والديمقراطية ليست حقاً طبيعياً مجرداً من مقوماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، بل هي حق ملتزم بهذه المقومات وواجب نضالي ، ولا يمكن ان تكون الديمقراطية في تطبيقاتها هياكل برلمانية متجردة من مضامينها الحياتية حاضراً ومستقبلا ، بل هي عمل متفاعل مع الحياة تكتمل بالتوجه نحو العدالة الاجتماعية وتحرير الطاقات الجماهيرية من ضغط الحاجات اليومية .

عندما نرى زوال الديمقراطية من انظمة الحكم نرى اختفاء الحديث عن الحرية ، ولا نرى افكاراً تدور حول الحرية السياسية ، ومع فكرة العقد الاجتماعي ظهرت مشكلة الحرية السياسية من جديد فقد اهتم هوبز بالفهم السلبي للحرية حين يقول «الانسان الحر هو الانسان الذي لا يعيقه العوائق عن فعل ما يرغب فعله»[٢٢] فهو هنا غير مقيد لا بقوانين ولا عادات ولا عرف ولا نظام ومن هنا كان القانون بصفة مستمرة قيداً حتى ولو كان يعمل لمصلحتك .

لقد امد جون لوك المسيرة الديمقراطية بكثير من الافكار الاساسية ومنها :[٢٣]

الناس احرار وهم سواء في حقوقهم السياسية .

للانسان حقوق طبيعية كحق الحياة وحق الملكية وهي ليست منحة من احد .

لا مراتب ولا درجات ولا فئات بين البشر فهم جميعاً متساوون .

ان الحكم عن طريق الاجماع يكون للاغلبية .

لا يجوز لاحد ان ينتزع السلطة ليحكم رغماً عن ارادة المحكومين .

تقوم الحكومة على اساس الفصل بين السلطات .

كان جان جاك روسو اول من اهتم بالفهم الايجابي للحرية حيث اشار الى ان الحرية بدون العدالة هي تناقض حقيقي ، فلا حرية بغير قوانيين ولا حرية عندما يكون أي شخص فوق القانون[٢٤] ، والحرية الاخلاقية هي التي تجعل الانسان سيد نفسه ، وهو في الواقع يطيع نفسه او

ارادته الكلية، وهو يطلب العقاب لنفسه عندما يعصي القانون ، وبهذا يصبح سلوك الفرد وحريته صورة مصغرة للديمقراطية أي ان يحكم المرء نفسه ، وتكون الديمقراطية السياسية ان يحكم الشعب نفسه بنفسه وعندئذ فقط يكون حراً .

ويقول جون ستيوارت مل «الغاية الوحيدة التي تسوغ للناس ، افراداً أو جماعات التدخل في حرية الفعل لاي عضو هي : حماية انفسهم منه ، ومعنى ذلك ان الغرض الوحيد الذي تستخدم فيه السلطة بطريقة مشروعة ضد الفرد هو منعه من الاضرار بالاخرين او ايذاء غيره »[٢٥] ،وفي رأي مل ان الحرية الوحيدة التي تستحق هذا الاسم هي حرية السعي وراء مصالحنا الخاصة بطرقنا الخاصة ، ما دمنا لم نحاول حرمان الاخرين او منعهم من السعي وراء مصالحهم بطرقهم الخاصة، او ما لم نحاول عرقلة جهودهم في الوصول اليها ، والواقع ان حديث مل هذا يعتبر اساساً لانطلاقة المذهب النفعي ، الذي قامت عليه الثورة الامريكية والثورة الفرنسية ، و في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين توجه الاهتمام الى العلاقة بين الفرد والمجتمع ، حيث لا يوجد الفرد الا في مجتمع ، كذلك لا يقوم المجتمع الا على اساس الافراد ، واصبحت الحرية الايجابية لا بد وان ترتبط او تواكبها قضية المساواة ، وحتى تتحقق هذه لا بد من الامن الاقتصادي وتكافؤ الفرص الاقتصادية واختفاء ما ينتج عن غير العمل الانساني ، ومن هنا نرى اجماع المفكرين السياسين في القرن العشرين على المعنى الايجابي للحرية ، تلك التي تجعل الانسان يحقق ذاته ويعبر عن امكاناته ويحكم نفسه بنفسه ويعيش امناً على يومه وغده ، امناً على رأيه وعلى رزقه سواء بسواء .[٢٦]

الحرية والديمقراطية هما قانوناً اندفاع الفرد والمجتمع من الماضي الى المستقبل ، ولا يمكن تجاهلهما لان الزمان لا يتوقف ، واذا تحققت حرية الراي للجميع تحققت الديمقراطية ، ولا يشعر الناس انهم شركاء في مصير مجتمعهم فعلاً الا اذا شاركوا فيه فعلاً ، ولا طريق الى هذا الا من خلال الديمقراطية ، التي تعني ان يكون التنظيم القانوني للمجتمع متفقاً مع ما يريده الناس واحترام ارادتهم ، ويتولى كل مجتمع من خلال الدولة وضع نظامه الديمقراطي في قانون ملزم للناس ، وتقوم سلطة الدولة بردع الذين يتجاوزون ولا يلتزمون .[٢٧]

وهذا يعني ان سلوك الفرد في المجتمع مشروعاً اذا اتفق مع القانون ، ويكون هذا مشروعاً اذا اتفق مع الدستور ، ويكون الدستور مشروعاً اذا اتفق مع ارادة الشعب ، وليست هناك قيود على حرية التعبير والمعرفة والعلم والتعليم وابداء الرأي في المشكلات الاجتماعية بدون قيود وتنفيذ الاقلية لرأي الاغلبية .

ان الجوهر الاساسي في الديمقراطية هو حضور ضمير الشعب ومصالحه وارادته حضوراً

دائماً،وارادته في ضمير مركز القرار ، وتجنب تقرير الامور في الدهاليز المظلمة ومكاشفة الشعب بما ينبغي اطلاعه عليه من الحقائق ، وتقرير الامور الاساسية في السياسة العامة على اساس العمل الجماعي ، ولا بد عبر الندوات المفتوحة واللقاءات الشعبية المباشرة مناقشة كل المسائل الحيوية لحياة المواطن والسياسة العامة ومن بينها القوانين قبل تشريعها .

ان الحرية لا يمكن ان تتوفر بدون الديمقراطية التي هي اطار الحكومة ، يتوفر فيها :

اولاً :اعطاء الناس الفرصة لصنع الحكومة التي يعيشون في ظلها .

ثانياً:ان القوانين التي تصدرها هذه الحكومة سوف تربط الجميع بدرجة متساوية .[٢٨]

وقد اشار لاسكي «ان الحرية لا يمكن ان تتوفر بدون الديمقراطية لاي مجتمع ديمقراطي دون انسان حر ، وبشكل اخر لا ديمقراطية حقيقة دون حرية حقيقية» .[٢٩]

ومن هنا فان معنى الديمقراطية الشامل يتضمن السلوك الديمقراطي بين الناس وعلاقات الاحزاب مع بعضها وعلاقة السلطة بالشعب ، ولهذا لا بد من وضع مقياس يؤشر الانحراف وقوة تصحيح الخطأ والانحراف ، وهذا المقياس هو النضال ، وهذه القوة هي التنظيم ، فالنضال فوق الحكم وقبل الحكم وبعده .

٢ الديمقراطية والانتخابات

ان الديمقراطية لا بد وان تسقط التنافس غير المشروع المتأتي من خلال موقعين غير متساويين في الفرص ، ولذا لا بد من العمل على عزل تأثيرات الناس المعادين للشعب والوطن في مواقفهم ونزعاتهم السياسية والفكرية وفق صيغ واساليب محددة ومناسبة ، ولان جميع افراد المجتمع تقريباً يشتركون بشروط الاخلاص العام للوطن والشعب ، فلا بد من وضع الشروط الخاصة التي يتمتع بها بعض افراد المجتمع بعين الاعتبار عند النظر الى تساوي الفرص بين المتنافسين .

اما في موضع الانتخابات البرلمانية فاننا نريد من الانتخابات البرلمانية ان تكون عوناً لتعميق وترسيخ النهج الديمقراطي على اساس منطلقات واهداف الشعب الوطنية والقومية والتقدمية ، وفي البناء الاقتصادي والاجتماعي ، واننا نريد ممثلاً صادقاً للشعب من اجل الرخاء الاقتصادي عن طريق العدالة في التنمية ، وليس المستغلين أو الفاسدين على حساب الجمهور الواسع من الشعب ، اننا نريد مجلساً يضع نصب عينيه تحقيق وتأمين مصالح الوطن والامة واهدافها ، وليس طريقاً أو غطاء للتنازل ، اننا نريد مجلساً لا يتسلل من خلاله العملاء للعبث باستقلال وسيادة وكرامة الشعب والبلد .

اننا نريد الحرية الكاملة لاعضاء المجلس النيابي في التعبير عن ارائهم في جلسات ومناقشات المجلس ، ولا بد من التقيد البناء من خلال فسح المجال للتنظيمات السياسية والنقابات والاتحادات الشعبية والمهنية ، ولعموم جماهير الشعب واجهزة الاعلام في نقد قرارات ومناقشات المجلس أو آراء اعضائه على نطاق واسع كل من موقعه وحسب مسؤوليته ، ولا بد من التشجيع على القول الجرئ الذي يتناول الاشارة الى السلبيات التي تعززها المسيرة ونقدها نقداً مسؤولاً ونزيهاً .

الديمقراطية تحرر الشعب من استبداد الحاكمين واستغلال الرأسماليين ورفض التبعية الاقتصادية، حيث ان التحرر من السيطرة الاقتصادية ضمان لحرية الاستفتاء والانتخابات والتمثيل، وحصانة اعضاء المجالس التشريعية ضد كافة المسؤوليات الجزائية والمدنية والادارية عن اية آراء يبدونها وهم يؤدون وظائفهم ، والتقاليد الديمقراطية لا تشمل المجالس النيابية فقط بل تمتد الى المؤسسات والمنظمات واللجان والمجالس والمؤتمرات الحكومية والشعبية ، وان يكون الجميع محصنين ضد الخوف من الخطأ والمسؤولية .[٣٠]

اننا نريد ان يكون الاختيار في الانتخابات على اساس المبادئ وليس على اعتبارات اخرى ، وان سقط الكثير من الناس في مستنقع المصالح .

ان الفشل الشريف بالانتخابات افضل بكثير من التدني في اللجوء الى تبني الممارسات المريضة والظواهر المنحرفة ، حيث يكون هذا الفشل لكبوة جواد اصيل ، لان العفة والاباء وعدم التدني للوسائل غير المشروعة هي من الخواص والسجايا الحميدة ، التي يعتز بها كل مواطن شريف ، ولا بد للمواطن ان يبتعد عن ان يكون وسيلة رخيصة في سوق المساومات والالاعيب الخبيثة والنوايا التي قد يكون بعضها غير سليم ، ويهدف على المدى البعيد لافراغ الممارسة الديمقراطية من محتوها .

٣ الديمقراطية والاحزاب

في الحديث عن الديمقراطية والأحزاب لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في ظل غياب التعدّدية الحزبية، إذ أنّ الممارسة الحزبية حق مشروع للمواطن في مواقعه المختلفة، والأحزاب السياسية هي مدارس لتعليم الديمقراطية، ولتوسيع مدارك المواطن نحو قضاياه الوطنية، ودفعاً له للمشاركة الفاعلة في النهوض بمجتمعه نحو الرقي والتقدّم الذي ينشده الوطن والمواطن.

إنّ الحديث عن علاقة الديمقراطية والتعدّدية السياسية (الأحزاب) هي علاقة الإنسان بالحياة،

وعلاقة التربة بالماء، فالديمقراطية ضرورة حياتية للإنسان، والتعدّدية السياسية التطبيق الفعلي والعملي للديمقراطية على أرض الواقع، لهذا فإنّ التغنّي بالديمقراطية بدون إفساح المجال للتعدّدية السياسية في أخذ دورها في مجريات الحياة في المجتمع هو تغني كاذب، تهدف السلطة من ورائه إلى التبرقع ببرقع الديمقراطية الكاذب، الذي يعني اغتصاب السلطة ، والتي هي حق من حقوق الجماهير، التي تتمكّن من التعبير عنها بالحريّة في إنشاء الأحزاب والانتظام في صفوفها، حتّى تتمكن من أداء فعلها الديمقراطي والتمرين على ممارسته؛ لتتمكّن من أداء دورها الديمقراطي من خلال تمثيلها الحزبي، الذي يعبّر عن إرادتها وطموحاتها.

يتعلّم المواطنون من خلال التعدّدية السياسية والالتزام الحزبي فعاليات ديمقراطية ضرورية لأداء دورها الديمقراطي في المجتمع ومنها : [٣١]

مبدأ الانتخاب الذي يعبّر عن امتلاك الإنسان لإرادة حرّة قادرة على انتداب من هو قادر على تمثيله تمثيلاً صحيحاً وصادقاً.

مبدأ الالتزام، حيث أنّ المنتخب يضع نصب عينيه أنّ الأداء، الذي يقوم به من يمثله قابل لعلمية المساءلة حول مدى فعاليته في أداء دوره الذي انتخب من أجله.

مبدأ النقد، حيث أنّ من ينتدب نفسه للتمثيل الجماهيري قابل لعملية سماع وجهات نظر منتخبية سواء أكانت إيجابية أو سلبية، لأنّ السلطة التي يمتلكها جاءت إليه من قبل التفويض الذي قدّمه إليه المنتخب.

احترام التقاليد الديمقراطية والنزاهة والمصداقية، لأنّ هذه معايير لا بد وأن تتوفر في الممثلين الحقيقيين الذين يطمحون دوماً لثقة الناخبين.

الأمانة في التمثيل، حيث أنّ المنتخب لا بد وأن يكون أميناً في تمثيل مصالح من انتدبه في عملية الانتخاب ، وأن يبتعد عن اغتصاب إرادة المنتخبين وتجييرها لمصالحه الخاصة.

إنّ النظام العربي الرسمي عامة ضد التعدّدية السياسية، وهو ضد الديمقراطية، ويعمل جاهداً على اغتصاب السلطة، حيث أنّ التعدّدية لا تسمح باغتصاب السلطة، لأنّها تمنح ثقة للأحزاب السياسية الممثّلة الفعلية والحقيقية لمصالح الجماهير، فالتعدّدية السياسية والديمقراطية وجهان لعملة واحدة لا يمكن فصل أحدهما عن الاخر، ولهذا فإنّ الأحزاب السياسية في ممارساتها اليومية والحياتية يجب أن تكون ممارسات ديمقراطية داخل مؤسساتها ، وفي اجتماعاتها ولقاءاتها وانتخاباتها الداخلية، حتّى يتم بها تأهيل الإنسان المنتمي لصفوفها ممارسة الديمقراطية في الحياة العملية والسياسية على أكمل وجه، وبدون ذلك فإنّ هذه الأحزاب ستجد نفسها موحشة لعدم

سريان الحياة فيها من خلال ابتعاد الناس عن الانضمام إلى صفوفها، فالديمقراطية ضرورة حياتية للأحزاب، تمدّها بالحياة وتدفع بالجماهير على الالتفاف حول مبادئها وأهدافها، وتدفع بها إلى قبة البرلمان وقيادة السلطة، والعمل على تنفيذ أهدافها وبرامجها وخططها، والسعي لكسب القواعد الشعبية من خلال التعبير الفعلي والحقيقي لمصالح هذه القواعد.

إنّ الأحزاب في أمسّ الحاجة إلى التشبّث بالديمقراطية، لأنّها تستطيع بالممارسة الديمقراطية أن تحمي نفسها ، وتبني مشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي تبني المجتمع الذي تريده أهدافها، وما عدا ذلك فإنّ الأحزاب التي تمارس الديكتاتورية فإنّها تتقوقع على نفسها حتّى تموت، ولا يمكن لها أن تصل إلى ما تصبو إليه، من هنا فإنّ على أحزابنا الوطنية والقومية مسؤولية الممارسة الديمقراطية للحماية الذاتية، ومن أجل تحقيق إنجاز الأهداف التي رسمتها في دستورها، وإلاّ فهي هياكل كرتونية فارغة لا يلتفت إليها الناس، هؤلاء الذين يصنعون الحياة على الأرض، إننا من خلال الأحزاب نتعلّم الديمقراطية ونعلّمها من خلا ممارستها في الحياة الحزبية والسياسية، لننتقل بها إلى الحياة العامة، بحيث تصبح ممارساتنا في مفردات الحياة الديمقراطية تعبير حقيقي عن وعي ونضج لمفهوم الحياة الديمقراطية، ومن هنا لا يمكن فصل وجوب الممارسة الديمقراطية داخل العمل الحزبي عن تلك الممارسة في الحياة العامة، ومتطلبات الديمقراطية وضروراتها في المجتمع. (٣٢)

ثالثاً : دور الاعلام في الحياة الديمقراطية

ان الاعلام من الناحية العلمية يأتي في مقدمة الوسائل التي تعبر عن اشكال الممارسة الديمقراطية ، لانه يتمتع بهامش من حرية الحركة ، يتجاوز مما هو مسموح به لادوات الممارسة الاخرى ، مثل الاحزاب وجماعات المصالح وبعض اشكال التعبير عن الرأي ، ويصبح التعبير عن الرأي من خلال الصحف والدوريات والمجلات اكثر ادوات الممارسة تاثيراً وحيوية .

ان الاعلام يعتبر المنبر الذي من خلاله يمكن ترسيخ الوعي بالديمقراطية ، ولدى مختلف الاطراف والهيئات والشرائح الاجتماعية ، لان النظام الاعلامي يعكس جميع الانظمة الفرعية المكونة للمجتمع ويؤثر فيها ، ولاننا لا يمكن ان نخلق ديمقراطية الادارة اذا لم نخلق ديمقراطية الاعلام ، فديمقراطية الاعلام تسبق ديمقراطية السياسة وديمقراطية ادارة الدولة ، فاذا لم نخلق الانسان الديمقراطي لن نخلق التقاليد الديمقراطية ، التي تمكن المواطنين من الاشتراك في صنع القرار ، واذا غابت الديمقراطية عن النظام الاعلامي ، فسيؤدي الى احباط الجماهير وينمو شعورها بالاغتراب ، وتوضع في موضع الحياد تجاه القضايا السياسية ، والاحجام عن اتخاذ

الموقف الحاسم ، وعدم الشعور بالمسؤولية واللامبالاة تجاه حاضرها ومستقبلها .

تشكل وسائل الاعلام مرآة تعكس تنوع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومع كون الحياة بهذه المفاصل غنية زاخرة ، فان وسائل الاعلام متنوعة المضامين والاتجاهات ، ويمكن اعتبار النظام الاعلامي يمثل السلطة الرابعة ، سلطة لها قوة من دون ان تتحمل اوزار المسؤولية ، ولا يحد من هذه المسؤولية سوى اساليب القدح والذم وتشويه السمعة والتي تكبح أي ميل للتجني وتعطي حافزاً للعاملين فيها على التأكيد من مصداقية معلوماتهم قبل نشرها .

يتأثر الاعلام بالاطار العام الذي يأخذ به النظام السياسي ، فالاعلام في النظم الديمقراطية الليبرالية هو اعلام يتميز بتعدد مصادره ومؤسساته ، ويكتسب مجالاً للحرية بشكل اوسع ، بينما في النظم الشمولية او ذات الديمقراطية المركزية ، فهو جهاز من اجهزة السلطة السياسية ، ويخضع للتوجيهات والارشادات السياسية للنظام الاعلامي القائم او للحزب الحاكم ، اما في الوطن العربي فليس هناك ثمة فروق جوهرية بين النظام الاعلامي في هذا القطر او ذاك ، لان النظام الاعلامي العربي لم ينشأ الا على ايدي السلطة السياسية وخصوصاً الصحافة ، وان نمط الملكية الحكومية لوسائل الاعلام هو النمط المسيطر في مختلف ارجاء الوطن العربي .[٣٣]

ان الاعلام حق انساني ، هو ملك للانسانية جمعاء فلا يجوز ان يكون ملكاً لشخص او جماعة ، لانه وظيفة اجتماعية له ارتباط بالمجموعات البشرية والثقافات والاتجاهات المختلفة للحضارة الانسانية ، ومن حق كل شعب ان يكون قادراً على اختيار اعلام يتفق وتوجهاته الخاصة ومبادئه وطموحاته ، ولا يجوز ان يكون الاعلام اقطاعاً لمن يملك وسائل تقنية ومالية توفر له اسباب الهيمنة والسيطرة على وسائله .[٣٤]

١ الاعلام والحرية

ان الدول العربية تقوم باشكال متعددة ومختلفة تفرض قيود على الحريات العامة دفاعاً عن النظام العام وأمن الحكومات ، وتستخدم مثل هذه القيود باساليب باهرة في المهارة لحرمان القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وتنظيماتها السياسية والثقافية من حرية التعبير والمشاركة في صناعة القرار ، وتمارس الحكومات العربية رقابة صارمة على وسائل الاعلام وبشكل خاص الصحافة ، حيث تلجأ الى انواع من هذه الرقابة كالرقابة المسبقة ، اذ تقدم المادة الاعلامية للرقيب قبل النشر ، والرقابة بعد التوزيع من خلال مصادرة النسخ المطبوعة ، وهناك الرقابة الاشد فتكاً وهي الرقابة الذاتية التي يقوم بها القائمون على تحرير المواد من تلقاء انفسهم دون الحاجة الى رقيب رسمي .[٣٥]

ان الاعلام العربي في مجمله مملوك للدولة ، ولا يتسع الا لوجهة نظر واحدة وهي وجهة النظر الرسمية ، وتنطوي على اتجاه واحد لسريان الاعلام من السلطة الى الجماهير ، ولا يوجد اتصال متبادل في اتجاهين ، أي انعدام الرأي والرأي الاخر ، ويشمل ذلك جميع وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وصحافة ..... الخ .

ومن النادر جداً ان تسمع او تقرأ ما يسمح ببرامج خاصة لاحزاب معارضة او تحمل وجهات نظر مغايرة لوجهات نظر الحكومات .

ان الانظمة العربية جميعها تضع مختلف العوائق امام حرية الاتصال المتبادل الحر للمعلومات بين اقطار الوطن العربي ، ويتم احتكار معظم وسائل الاتصال مع السلطة السياسية والرقابة والقمع الثقافي والاعلامي ، والتهديد وحظر الكتب والانباء ، والعوائق البيروقراطية جميعها من معيقات التبادل ، وتبقى حرية التبادل بين الاقطار او داخل القطر الواحد رهينة رغبة السلطات السياسية .(٣٦)

ان الحرية لا تقتصر على توفير التشريعات الضامنة لها ، ان لم يكن التطبيق محققاً لمضمون هذه التشريعات ، كذلك فان الحرية لها جانبان آخران لا بد من توفرهما كي تكون حرية حقيقية متكاملة ، هما الحرية الاجتماعية للصحفي ، ثم الواجب الصحفي بان يكون اكثر اداء واكثر علماً، فالحرية اذاً تتكون من ثلاثة عناصر ، واحدة يضعها المجتمع من خلال التشريع ، وثانية من خلال توفير الحرية الاجتماعية ، وثالثة يضعها الفرد نفسه من قدرته على الاداء والوصول الى المستوى الافضل .(٣٧)

ان المجتمعات الديمقراطية هي اكثر المجتمعات انفتاحاً على حرية الافراد وحرية المؤسسات الاعلامية ، والحق في الوصول الى المعلومات ، الا ان ذلك ليس مطلقا ، فقد تمارس هذه المجتمعات في بعض الاحيان الرقابة وتمنع كتباً من النشر وتمنع بعض الصحفيين من تغطية بعض الاحداث وتراقب الرسائل الاعلامية وتقيد حركة المراسلين او نقل الصورة كما يرونها .(٣٨)

لقد ساد الحديث عن اربع فلسفات ما زالت تسيطر على وسائل الاعلام ، واهم ما يعنينا منها هو هدفها وصلتها بالحرية والمسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام ، وهذه الفلسفات والنظريات هي :(٣٩)

النظرة السلطوية :يحتفظ مصدر السلطة بحقه في التشريع وتغيير السياسة وحق الترخيص والرقابة ، وهذا المفهوم لم يترك مجالاً لدور الصحافي الرقابي على الحكومة .

النظرة الشمولية :الدولة تملك وسائل الاعلام وتسيطر عليها من خلال الموارد ، ودور

وسائل الاعلام دعم الدولة ، وذلك بالمساعدة لتحقيق اهدافها .

النظرة الليبرالية :تقوم على مبدأ الحرية الذي يكفل للانسان حرية التفكير وحرية الاختيار، وتطرح ملكية وسائل الاعلام باعتبارها مشروعات خاصة يتنافس الافراد في اطار السوق الحر للافكار والسوق الحر للاقتصاد .

نظرية المسؤولية الاجتماعية : تحمل الحرية معها التزامات، وحيث ان الصحافة تتمتع في ظل المجتمعات الديمقراطية بامتيازات ، فانها مجبرة على ان تكون مسؤولة نحو المجتمع ، لتتحمل معها الوظائف الاساسية للاتصال الجماهيري في المجتمع المعاصر .

لقد جاء في دستور الاتحاد العام للصحفيين العرب الصادر ١٩٩٤، «بان الانسان الحر هو اساس المجتمع الحر ».

ان الكلمة الحرة هي ضوء كشاف امام الديمقراطية ، وحرية الصحافة هي ابرز مظاهر حرية الكلمة، ويجب توفر جميع الضمانات لها ، فالمسؤولية تنبع من الحرية كأساس للديمقراطية ، وترتبط حرية وسائل الاعلام في المجتمعات المعاصرة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية .

ان التمتع بالديمقراطية هو الشرط الاساسي لاستكمال الانسان لانسانيته ، وان الديمقراطية في الوطن العربي ليست واقعاً محسوساً يعيشه المواطن ، وينعم بخيراته وانما هي نص دستوري جامد، او واجهة دستورية مختصة تحتوي على كل ما لذ وطاب من مفردات وجمل تؤشر على الحرية والمساواة والعدل والكرامة ، والنظام الاعلامي هو اعلام التوجيه المباشر من قبل السلطات الحكومية فوقع في مأزق المبالغة غير الواقعية ، كثرة الاقوال تطغى على الافعال الى جانب مأزق المواقف غير المنطقية كرفع الشعارات الكبرى دون تشخيص للواقع السلبي بصورة معمقة ، واصبحت وسائل الاعلام تسبح بحمد السلطات التنفيذية وان الصحفي الجيد والمفكر والكاتب المبدع هو من يصفق بكلتا يديه للنظام السياسي ولا مجال للرأي الاخر ، لانهما من اعداء الوطن وفي التيار المعادي لمصالح المواطنين .

٢ الاعلام والانتخابات

يتزايد اعتماد الفرد على الاعلام للحصول على معلومات تساعده في اتخاذ القرار ، وفي الانتخابات تسعى وسائل الاعلام للحصول على معلومات ، ويسعى المرشحون للوصول الى وسائل الاعلام ، ويسعى الجمهور للحصول على المعلومات كي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم نحو هذا المرشح أو ذاك.

ان وجود وسائل الاعلام بعيدة عن الخضوع لسيطرة الحكومة او المحتكرين هو ركيزة من ركائز الديمقراطية ، فالحريات الصحفية هي جزء من الحريات العامة ، والصحافة الصادقة الامينة على اداء رسالتها لا يمكن لها ان تعيش الا في اجواء الحرية ، والا فان قطار السلطة هو الذي يسير في اتجاه صب المعلومات والافكار والاراء ، ولا ياخذ بعين الاعتبار قطار الجمهور الذي لا يقتصر دوره على التلقي ، بل لا بد وان يكون متفاعلاً مع هذا الذي يتلقاه .

ان حرية الرأي وحرية الصحافة تكاد تجدها في جميع دساتير الدول العربية ، ولا يوجد مجتمع ديمقراطي الا وينظر الى الصحافة كسلطة رابعة تتساوى مع أي من السلطات الثلاث ، وقد قيل ان هناك مجلس شعب في كل قطر احدهما المنتخب من الشعب ، والاخر هو الصحافة ، ولا يمكن وجود مجلس الشعب الا في ظل وجود حريات عامة ، تشكل حرية الصحافة جزء منها وتقوم بدورها في الاوضاع الانتخابية ، بما يعزز مشاركة الجمهور وتبصيره في الممارسات المرافقة سواء من المراشحين او من السلطات الحاكمة ، لان التجاوز لاي منهما هو صفعة باتجاه المسيرة الديمقراطية .

ان حجم انتشار وسائل الاعلام هو بمثابة الصوت للافكار التي يطرحها المرشح ، واتاحة الفرصة لهذه الافكار بان تصل الى الناخبين ، ويجب ان يكون هدف وسائل الاعلام اتاحة الفرصة للجمهور للحصول على الاخبار التي يطرحها كل مرشح ، حتى يتمكن هذا الجمهور او الفرد في ان يتخذ قراره .(٤٠)

ان وسائل الاعلام الرسمية تسعى الى حشد التأييد خلف اتجاهات وقرارات السلطة التنفيذية للتأكيد على رفع نسبة الناخبين ، والاقبال الشديد على مراكز التسجيل والانتخاب ، وان تنظيم الانتخابات كان في منتهى الدقة ، وهي نادراً ما تعرض برامج المرشحين او الاحزاب ، وان فعلت ذلك فانتقائية ، ان وسائل الاعلام مطالبة وفي كل الظروف وفي وقت الانتخابات ان تعمل بموضوعية ونزاهة والالتزام الاخلاقي والحياد التام .(٤١)

ان تأثير وسائل الاعلام على الناخبين في المجتمع العربي قد يكون محدوداً في العديد في اقطار الوطن العربي حيث ارتفاع نسبة الامية ، كما ان حجم توزيع الصحف متدن بالاضافة الى تشتت الجمهور ، وتشير دراسة اردنية الى ان حجم تأثير الاتصال الشخصي على اتجاهات الناخبين في قطاع الريف اقوى من تأثير وسائل الاعلام ، وهذه الاخيرة حجم تأثيرها في القطاع الحضري كان اقوى من الوسائل الشخصية ، وبلغت نسبة من تابع الحملة الانتخابية من افراد

العينه وبشكل دائم (٦٠,٦%) ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان ليس كل من يتابع الحملة الانتخابية من خلال وسائل الاعلام ، يمكن ان يكون قد اتخذ قراره في المشاركة الى جانب هذا المرشح او ذاك ، بناء على هذه المتابعة ، اذ تبين ان تأثير البرنامج الانتخابي ، قد بلغت (٤٣,٣%) والصحف اليومية (٢٨%) .[٤٢]

ان المشاركة السياسية وفي أي من مؤسسات الدولة ، هو حق قانوني ودستوري وهو حق انساني ، لان السلطة لا تقوم الا على اكتاف الفرد المواطن ، لذا من حقه ان يكون شريكاً في هذا الحق ، ومن هنا يجب ان تتوفر لكل فرد الاختيار الحر لممثليه عبر مجالس منتخبة انتخابات دورية حقيقية ، وبقوانين انتخابية لا تشوبها شائبة ، وهذه المشاركة الواعية للناخبين تتطلب حرية تعبير حقيقية ، وهو ما يقع على اكتاف وسائل النظام الاعلامي ، وبشكل خاص اذاعة وتلفزيون وصحافة ، لكي توفر معلومات دقيقة ، تؤهل الناخبين على اتخاذ قراراتهم باتجاه مرشحيهم في الانتخابات ، والدور الذي تلعبه وسائل الاعلام هنا هو دور تثقيفي لخدمة المواطنين ، كما هو دور رقابي باتجاه ممارسسات السلطات التنفيذية .

ان الديمقراطية تعتمد على قدرة وسائل الاعلام في نقل آراء جميع الاتجاهات بشكل متوازن وبدون تمييز ، فالتنافس الحر في سوق الافكار والاراء هو الاساس الذي يمكن البناء عليه للاختيار المستنير في المعركة الانتخابية .[٤٣]

ان العلاقة بين النظام الاعلامي والانتخابات اصبحت تشكل مظهراً من مظاهر الديمقراطية، فلا بد لهذا النظام من ان يأخذ دوره الفاعل والمؤثر في إبراز شكل من اشكال الديمقراطية الانتخابات بموضوعية ونزاهة ، لان ذلك في مصلحة المجتمع من خلال مساعدته على فرز ممثلين حقيقيين له في المجالس النيابية ، لان هذه هي التي تتمكن من مراقبة الاداء الحكومي وسن القوانين والتشريعات ، لتسيير شؤون الحياة وضبط حركة المجتمع ، وبغياب الاعلام الحر النزيه يمكن ان تتوغل السلطة التنفيذية ، وتسعى لهيكلة قوانين انتخابية لفرز مجلس برلماني لا يؤدي دوره بفاعلية ، وهو ما ينعكس سلباً على حقوق الافراد ومصالح المجتمع ، فالنظام الاعلامي والصحافة بشكل خاص تبقى عيناً يقظة على اداء الافراد في حركة المجتمع وبشكل خاص اولئك الذين يقومون باداء الخدمة العامة ، لان هؤلاء يملكون مفاتيح مصالح المجتمع ، والمجلس النيابي بأعضائه في طليعة هؤلاء الذين يقومون باداء الخدمة العامة .

٣ الاعلام والاحزاب

ان العلاقة بين الاعلام والاحزاب علاقة اكثر من ضرورية فهي علاقة حتمية ، حيث لا يستطيع أي حزب الوصول الى الجماهير بدون اعلام ، وهو قناة التواصل التي لا غنى عنها للوصول الى عقول الناس لاطلاعهم على افكاره واهدافه وبرامجه ، ولهذا فان كل حزب يجاهد لتكون له صحيفته اليومية او الاسبوعية ، وفي مقدور الاحزاب الكبيرة ان تكون لها اذاعتها ومحطات التلفزة الناطقة باسمها والمعبرة على توجهاتها .

في النظام الاعلامي العربي فان الاحزاب العربية التي هي خارج السلطة لا تحظى برضا او موضوعية الاعلام الرسمي ، وقد يتعرض هذا الحزب او ذاك من قبل وسائل الاعلام الى الاغتيال السياسي ، لانه في صفوف المعارضة ، لان وسائل الاعلام هذه مملوكة للسلطة وليسى للدولة ، فاذا كانت وسائل اعلام دولة ، فالمفروض ان هذا الحزب المعارض هو جزء من المجتمع الذي ترعاه الدولة ، ولا يجوز للدولة ان تقف ضد ابناء المجتمع اياً كانت ألوانهم وميولهم السياسية ما داموا تحت مظلة الدستور والقانون .

ان النظام الاعلامي يجب ان يتسم بالنزاهة والموضوعية في التعامل مع قضايا الوطن السياسية، وبشكل خاص مع الاحزاب السياسية سواء كانت داخل السلطة او خارجها ، وفي البلدان التي تتوفر فيها الاسس للتمييز بين الاحزاب الكبيرة والاحزاب الصغيرة ، التي تخوض الانتخابات ، تستطيع وسائل الاعلام ان تخصص الوقت الملائم لهذه الاحزاب على اساس نسبي.

ان التعددية السياسية في الوطن العربي شبه معدومة ، الا في بعض التجارب الشكلية هنا وهناك ، ولاجهزة الاعلام دور في التنمية السياسية ، ولان الاعلام يتأثر بالاطار العام الذي يأخذ به النظام السياسي ، وهذا الاخير في الوطن العربي يسير باتجاه واحد فلا مجال لديه للرأي والرأي الاخر ، فان الاعلام سيكون قاصراً ان لم يكن عاجزاً في المساهمة في تحديد ثقافة سياسية يمكن ان تساهم في خلق توجهات سياسية لدى الافراد ، حتى يبحث كل منهم عن الحزب الذي يراه معبراً عن طموحاته وتوجهاته ، ولهذا فاننا نرى ظاهرتين لا ثالث لهما الاولى هي اقبال الناس لتأييد سياسة الحزب الحاكم سواء أكان ذلك من خلال تأثير وسائل الاعلام التي يملكها ، أو بحكم ارتباط مصالحه بالسلطة ، وحزب السلطة ، والثاني احجام الناس في الانضمام الى احزاب المعارضة لانها احزاب تحرمه من كثير من حقوق المواطن ، بسبب معاداة السلطة لهذه الاحزاب ومؤيديها واعضائها .

ان الاعلام الذي لا يتمتع بالحرية في التعامل مع القضايا السياسية لا يمكن ان يخلق تنمية سياسية وبالتالي ثقافة سياسية وهذه هي المناخ الحقيقي لولادة الاحزاب السياسية ، فالنظام الاعلامي العربي مسؤول عن غياب التعددية السياسية وولادة الاحزاب في الوطن العربي ، وهو ما يعني عجز النظام العربي الرسمي في فهم الواقع من خلال احتكاره لوسائل الاعلام وعدم السماح بتشكيل قاعدة من الثقافة السياسية ، فالاعلام هو المنبر الذي من خلاله يمكن ترسيخ الفهم في اهمية وجود الاحزاب لدى مختلف شرائح المجتمع .

ان النظام السياسي يتوجب عليه ان يترك النظام الاعلامي يتمتع بمزايا التعددية ، فالاحزاب السياسية لها الحق في خلق وسائلها الاعلامية ، فلا يجوز القول بالديمقراطية في ظل اعلام تسيطر عليه السلطة السياسية ، وتغييب حركة المجتمع السياسية من خلال رفض التعددية السياسية وانتشار الاحزاب او التضييق عليها وعدم السماح لها بالتعبير عن توجهاتها ووجودها اعلامياً .

الواقع ان الوطن العربي لم يشهد صحافة تمثل الاطياف السياسية والاجتماعية في ظل النظام العربي الرسمي ، والطابع المركزي هو المسيطر على وسائل النظام الاعلامي العربي ، بحيث لا يفسح مجالاً الا للسلطة ورموزها ومن يتغنى بامجادها ، فالحزبية شر لا بد من محاربتها واعضاؤها هم من الفئات الخارجة عن القانون ، ولهذا نجد ان كثيراً من الاحزاب لم تنجح على الصعيد الجماهيري ، لان الخلفية الذهنية في الوعي الثقافي والاجتماعي لدى المواطنين تتمثل في ان العمل السياسي المعارض او الذي يأتي من خارج اسوار السلطة ، يحملهم متاعب من الحرمان لابسط الحقوق التي تنص عليها الدساتير المنمقة .

اخيراً ان الاعلام الحر هو جزء من عملية التنمية السياسية ، الذي يساعد في خلق تنشئة سياسية وقاعدة من الثقافة السياسية تسهم في ولادة الاحزاب السياسية المعبرة عن امال وطموحات قطاعات المجتمع .

خلاصة ورؤية اجمالية :

ان الديمقراطية هي مهمة كل فرد من افراد المجتمع والجميع مطالبون بالتبصير بالاخطاء وبالتعاون في النقد البناء ، بحيث يكون النقد بعيداً عن النقد غير الموضوعي نتيجة لاهواء شخصية ، ناتجة عن فردية انانية بعيدة عن الحس الجماعي او لعدم توفر او دقة المعلومات ذات

العلاقة ، وكما أن الأدنى والأعلى مطالبون بالعمل على ممارسة الديمقراطية بحيث يضغط الأدنى باتجاه الممارسة الديمقراطية، والأعلى يعمد إلى فتح جميع القنوات أمام الأدنى ليمارس معه العملية الديمقراطية في إطار صيغها وعملها الجماعي ،.... ومن هنا نرى ان المسألة الديمقراطية مسألة حياة شمولية وهي ليست واجباً فقط ، وانما هي حق كذلك باعتبار ان كل انسان من موقعه مطلوب منه ان يفهم الحياة بشموليتها لا ان يفهم اختصاصه فحسب .

ان من اهم تقاليد المسالة الديمقراطية الالتزام بالعمل والجهد الجماعيين ، ويعبرعنهما بالمناقشة الديمقراطية والنقد والتصويب وطرح الاراء ووجهات النظر بدون قيود تؤثر على حرية الرأي والمشاركة الجماعية وفق صيغة الانتماء الطوعي ، التي تتطلب الايمان باسس العمل وعدم الخروج عن رأي الجماعة وخضوع الاقلية الى رأي الاكثرية ، مع الاخذ بعين الاعتبار احترام الرأي الصادر عن الاقلية ضمن سياق العمل الجماعي المشترك ، ولذلك يتوجب ان لا تضيق الصدور بالملاحظات المضادة التي تنطلق من نيات صحيحة ، لان الغاية هي تصارع الاراء تصارعاً غير عدائي من اجل المصلحة العامة .

ان الكشف الواعي والمدرك لما يتعرض مسيرة تحقيق الطموحات ، وما يعيق تحقيق الانجازات والتدابير المطلوبة لمصلحة الوطن والشعب ، يجب ان يكون واعياً في تحديد جهة المسؤولية ازاء السلبية المنتقدة ، لكي يسهل على المعنيين تجاوزها لان النقد هو لاغراض مشروعة تهدف تحقيق صوابيه المسيرة ، وعلينا عندما نسعى الى ذلك ان لا يكون هدفنا هو الترضية ، وانما ان يكون هدفنا الرضى والاخلاص للحقيقة .

الديمقراطية شئ جوهري وحق شرعي ينبغي ان يمارس كاملاً وعامل حاسم في رقي الامة العربية ، والمنطلق الشعبي الديمقراطي يعد شرطاً من الشروط الثلاثة ، التي لا بد للعرب من النضال في سبيله ، ليخرجوا من حالة العجز التي يتخبطون فيها .... والشرطان الاخران هما:

الايمان بالقومية والايمان بالعمق الحضاري العربي وجوهره الاسلام .

ان أي شكل للديمقراطية لا يمكن ان ننتظر منه النجاح في مجتمع معين حتى ولو كان قد نجح في مجتمعات اخرى ، وذلك بسبب الاختلاف في التكوين التربوي للافراد والظرف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، من حيث ان الديمقراطية هي نوع من محاولة تنظيم علاقة الافراد فيما بينهم والمجموعات فيما بينها وفي علاقتها مع السلطة ، وعليه فان شكل الديمقراطية ومفهومها محكومان بعاملين احدهما داخلي يتمثل بالتكوين التربوي والثقافي للافراد وظروف المجتمع ،

والاخر خارجي علاقة المجتمع بالمجتمعات الاخرى ، وان شكل ومفهوم الديمقراطية قابلان للتغير تبعاً لتغير تأثيرات العاملين الحاكمين له .

ان الديمقراطية التي ننشدها على امتداد الساحة العربية تعني مجموعة القوانين والضوابط والاخلاقيات التي تحدد حركة الفرد في المجتمع بما يضمن ابداعه ، انها مرتبطة بحرية الانسان العربي الذي يعاني اضطهاداً وتهديداً مزدوجاً بمعنى حرية مهددة باستبداد الحكومات داخل المجتمع وبالنزعات الاستعمارية للامم الاخرى القوية ، فالحرية المنشودة تسعى لنمو وعي الفرد وتحقيق ارادته الى جانب نمو وعي الامة وتحقيق ارادتها ، وهي حضارتها المنشودة والنضال المزدوج على الصعيد الفردي وعلى صعيد الامة لا يدفع الحركات او الاحزاب في هذا القطر او ذاك الى التنافس والاصطراع فيما بينها كما لو كانت لا تعاني خطراً خارجياً ، ومن هنا نستطيع ان نقوم بتحديد مواصفات الديمقراطية العربية في انها :[٤٤]

١ نضال شعبي وفي قائمة اولويات النضال الوطني والقومي .

٢ مقترنة بالعدالة الاجتماعية وعدم الاستغلال.

٣ مقترنة بالتمسك بالقيم والاخلاق والايمان بالعلم والعقلانية.

٤ تتجسد قومياً في جبهة شعبية على نطاق الوطن العربي .

٥ ترفض قمع الاخر السياسي والايدولوجي والقومي .

٦ تتناقض مع الجهل والتعصب والتجزئة والاستعمار والطائفية والتمرد .

ان الديمقراطية هي الحل والهدف او البديل للواقع العربي الراهن كحريات وحقوق ومؤسسات ، تعني الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية وتعني الديمقراطية في المجتمع والدولة والحزب وترتبط بها التعددية السياسية والحزبية ، وحقوق وواجبات الفرد والقيم الانسانية والمساواة والعدالة ضمن اطار المجتمع في العلاقات الدولية .[٤٥]

وانطلاقاً من طبيعة المرحلة التي بلغها وطننا وخاصة بعد اقرار قانون الاحزاب السياسية والاخذ بالتعددية الحزبية وتأسيساً على ان السلطة ملك الشعب وانه وحده مصدرالسلطات، وان ارادة الشعب يجب ان تمثل تمثيلاً لاعطائه الفرصة لصنع المجتمع الذي نتطلع اليه والذي يضمن المساواة والعمل بين الجميع دون تمييز .

نرى ان الاخذ بقاعدة التمثيل النسبي واقرارها بما يجعل الترشيح على الاساس الحزبي دون

غيره وضمن قوائم حزبية ذات برامج واضحة ، وهو وحده الذي يضمن المساواة في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين او العرق او الطائفية ، بحيث تتاح للناخب فرصة منح ثقته للاتجاه السياسي والمنهاج الحزبي وليس للمرشح كشخص ، وعلى اساس التمثيل الحزبي في مجلس النواب بنسبة ما يحصل عليه من مجموع اصوات الناخبين بصورة عامة ، وبهذا تستطيع ان تدفع الى قبة البرلمان بخيرة من يمثلونها وفق قائمة الترشيح واولوياتها المعدة مسبقا ، ويعطي الحزب ايضاً الحق في ان يسحب الثقة من النائب الذي يخرج على منهاج الحزب او لا يتقيد به، وبذلك يتمكن من استبداله بمن هو اكثر التزاماً .

ان الاخذ بقاعدة التمثيل النسبي تشجع المواطنين وذوي الكفاءة على وجه الخصوص للانتظام في صفوف الحزب الذي يراه اكثر قرباً من توجهاته ، ولا يبقى بعدها مجال للوقوف بعيداً عن العمل العام في دائرة الاغلبية الصامتة .

كما ان الاخذ بقاعدة التمثيل النسبي يفرض ان تتحمل خزينة الدولة جانباً من نفقات الدعاية الانتخابية واعطاء فرصة مناسبة في اجهزة الاعلام لعرض برامج الاحزاب التي على اساسها تخوض الانتخابات ، لان للاحزاب والدولة مصلحة مشتركة في عرض وتوضيح مناهج الاحزاب امام جمهور الناخبين ، لاختيار من يجدوه معبراً عن طموحاتهم العامة .

والاخذ بقاعدة التمثيل النسبي البرامجي يتيح تمثيل مختلف شرائح المجتمع بنسب حجومها وتجعل النائب ممثلاً عن مجموع الشعب وليس لدائرة انتخابية منعزلة ، فلا يعود يهتم للمصالح والقضايا الصغيرة التي ترضي ناخبيه فقط فتجعله باستمرار يخضع لضغوطهم وارادتهم الفردية بل يتفرغ للقضايا والمشكلات العامة ، فالتجارب السابقة اثبتت ضرورة اخراج نواب الشعب من دائرة المصالح الانتخابية الذاتية .

ونخلص الى ان الديمقراطية تتجسد فيما يلي :

توسيع التمثيل القاعدي في المؤتمرات سواء أكان ذلك للمؤسسات الاجتماعية او التربوية او الحزبية .

ممارسة النقد البناء والنقد الذاتي .

الحرية في مناقشة الاشخاص والهيئات والقرارات .

فهم الحرية فهماً ايجابياً يفترض ان تكون نقيضاً للفوضى ، وحرية تهدف البناء لا الهدم .

تحريم رأي العضو الذي يبديه في أي جلسة او هيئة اساساً لاتهامه او سبباً للتهجم عليه .

ضمان حق الاقلية بالاحتفاظ برايها مع التزامها برأي الاكثرية .

الديمقراطية تعني المسؤولية والانضباط والخلق السياسي الذي يحترم الغير ويحترم قناعات وافكار الغير .

ان مفهوم الديمقراطية وبأبسط معانيه هو مشاركة المواطنين بالقرار السياسي العام ومراقبة تنفيذه بوعي ومسؤولية ، وهي تعتمد على الخلق والعقل والانضباط ، كما انها مبادئ ومؤسسات وممارسات ، مبادؤها الحرية والعدالة والمساواة والكرامة ، ومؤسساتها الاحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات ، وممارساتها الانتخابات والحوار القائم على احترام الرأي والرأي الاخر واحترام رأي الاغلبية ، وهي تحتاج الى زمن تتطور فيه وتتعمق من خلال التطبيق والممارسة والرعاية .

الديمقراطية هي منهج العدالة الذي يشارك فيه المواطن باتخاذ القرار العام ، ويعمل على مراقبة تنفيذه وعلى اساس الحرية والعدالة والمساواة .[٤٦]

الديمقراطية هي الاداة الفعالة لبناء قواعد الوطن بناءً اصيلاًمتقدماً تتطلب التفكير المتأني وترفض التعصب والانغلاق .

ممارسة الديمقراطية تتطلب التحرر من الاساليب البالية في العمل ، والبعد عن القوالب الجامدة والتوجه الى التجديد والابتكار والعمل المثابر الدؤوب .

وفي الديمقراطية يصبح احترام اموال الدولة واحترام الوقت من مظاهر احترام الذات،وتوافر الفرص لقيام الجماعات المعارضة او قوى الضغط داخل الصف الوطني الواحد .

تسعى الديمقراطية لتوسيع دائرة الانفتاح الثقافي والتنوير المعرفي ، وتبعد المواطن والمجتمع عن مظاهر الصلف والغرور ، والتخلف ، وتمنح النظام السياسي مزيداً من الخبرة والبصيرة .[٤٧]

اخيراً الديمقراطية ليست حلاً سحرياً انها المناخ او الوسط الذي يرسخ العقلانية ويسمح بمناقشة كافة القضايا تمهيداً للوصول الى افضل الحلول ، وهي الصيغة التي تخلق توازناً تفرضه الحاجة والضرورة من دون الغاء الاخر او تجاوزه ، وهي التي تساعد على الانتقال الهادئ والمتدرج والمنطقي ، وهذا ما يجب فهمه من قبل الجميع ، فاذا لم يفهم او يقبل فسوف يكون الثمن غالياً ، وربما ايضاً فاجعاً .[٤٨]

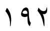
اما دور الاعلام في الحياة الديمقراطية :

ان للاعلام اثره الفاعل والبارز في ايصال الرأي والتوجيهات الى افراد المجتمع ، ومن خلال الشرح والتحليل وابراز العناصر الايجابية لهذه التوجيهات ، ومن هذه الاراء يمكن تشكيل قاعدة من العلم والمعرفة ، تتحول لدى الافراد الواعين الى منهج وسلوك حياتي وتشكل حافزاً لهم للسير في المنهج الصحيح ورادعاً في نفس الوقت للابتعاد عن الصيغ والاساليب اللامسؤولة ، التي لا تتفق ومصالح المجتمع وتحقيق اهدافه ، فالديمقراطية رأي الاغلبية وممارساتها في المنهج ، ولكن من خلال الاقناع العلمي والاقتناع الصحيح فيما يخدم هذه الاغلبية ، ولن تكون قادراً على الاقناع وتشكيل قاعدة اقتناع راسخة الا من خلال التواصل مع المجتمع عبر وسائل الاعلام المتنوعة ويمكن ان نخلص الى ما يلي :

ان للاعلام دوراً فاعلاً ومهماً في تفعيل الحياة الاجتماعية والسياسية وهو لاعب نشط في تجذير الممارسات الديمقراطية ،عندما يؤشر على الممارسات الايجابية ، ليتم تعزيزها ويطارد الممارسات السلبية من قبل الحاكمين والمحكومين .

ان وسائل الاعلام لا يمكن لها ان تلعب الدور المنوط بها كسلطة رابعة الا في جو ومناخ من الحرية يمكنها من اداء دورها دون خوف او مواربة .

ان الصحافة الحرة عون وسند لقوى المجتمع المتنوعة في نضالاتها ضد الفساد والمفسدين ، وهي قادرة على رصد كل محاولات اللعب او تجاوز الانظمة والقوانين من قبل المتنفذين .



المراجع

١ راسم محمد الجمال ، الاتصال والاعلام في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١ م ص ١٧٣ .

٢ محمد شومان :عولمة الاعلام ومستقبل النظام الاعلامي العربي ، عالم الفكر المجلد الثامن والعشرون العدد الثاني اكتوبر ، ديسمبر ، ١٩٩٩ م ص ١٥٠ .

٣ فاروق ابو زيد ، انهيار النظام الاعلامي الدولي ، القاهرة ، د. ت ١٩٩١ م ص ١٤٩ .

٤ ليلى عبد المجيد ، السياسات الاتصالية والاعلامية واثرها في الثقافة والتربية ، عالم الفكر، المجلد ٢٣ العددان الاول والثاني ، يوليو : ديسمبر ١٩٩٤ م ص ٥٣ ٩١ .

٥ راسم محمد الجمال ، الاتصال والاعلام في الوطن العربي ، بيروت ، مرجع سابق ، ص ٥٠٥٢ .

٦ سعد لبيب ، عالمية الاتصالات والوطن العربي والمتغيرات العالمية ، القاهرة معهد الدراسات العربية ١٩٩١ م ص ٢٠٦ ٢٠٩ .

٧ محمد شومان ، عولمة الاعلام ومستقبل النظام الاعلامي العربي ، مرجع سابق ،ص ١٤٥ .

٨ المرجع السابق ، ١٥٤ ١٥٧ .

٩ سعيد اسماعيل علي ، التعليم والاعلام ، عالم الفكر ، المجلد الرابع والعشرون ، العددان الاول والثاني يوليو/سبتمبر ، اكتوبر /ديسمبر ١٩٩٥ م ص ١١٤ .

١٠ المرجع السابق : ص ١١٥ .

١١ المرجع السابق : ص ١١٥ ، ١١٦ .

١٢ المرجع السابق ص ١١٥ ١١٦ .

١٣ وليام ل : ريفوز واخرون ، وسائل الاعلام والمجتمع الحديث ، ترجمة ابراهيم امام ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، د.ت ص ٣١ . ١٤ فتح الباب عبد الحليم وابراهيم حفظ الله : وسائل التعليم والاعلام ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٨٥ م ، ص ٥٨ .

١٥ عبد اللطيف حسين فرح ، الهدف التربوي للمخطط الاعلامي في ماذا يريد التربويون من الاعلاميين ، الرياض/١٩٨٦ م ج١ ص ٣٠٦ .

١٦ فتح الباب عبد الحليم وابراهيم حفظ الله ، مرجع سابق ص ٧٣ .

١٧ وليام ل : ريفوز واخرون ، مرجع سابق ص ٣١٥ .

١٨ عبد الجبار ولي ، دور وسائل الاتصال الجماهيري في تنمية المجتمع العربي ، في : ماذا يريد التربويون من الاعلاميين ، الرياض ، ١٩٨٦ م ، ج٣ ، ص ١٥٣ .

١٩ المرجع السابق ص ١٥١ ١٥٢ .

٢٠ المرجع السابق ، ١٥٢ .

٢١ عبد الرحمن منيف ، «الديمقراطية اولاً .. الديمقراطية دائماً » المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢ م ص ٦ ٨ .

-٢٢Thomas Hobbes :Le v iathan ز Every man s Library ،N.Y. 1973.P.110.

-٢٣Robert A. Goldwin ; John Locke in History of political philosophy p. ed: bu leo strauss ، p . 476

٢٤ المرجع السابق ص ١١٠

-٢٥John Stuart Mill ، no Liberty (London : J . W . Parker and son ، 1859) . P . 75.

٢٦ د : يحيى الجمل «الحرية والمذاهب السياسية المختلفة » مجلة عالم الفكر ، المجلد الاول ، العدد الرابع يناير ١٩٧١ م .

٢٧ عصمت سيف الدولة ، نظرية الثورة العربية (٤) الغايات دولة الوحدة الاشتراكية الديمقراطية ، دار المسيرة ، بيروت ١٩٧٩ م ، ص ص ٨٩، ١٢٩ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

٢٨ جون ديوي الحرية والثقافة ترجمةامين مرسي قنديل مكتبة الانجلوالمصرية ١٩٧٨م ص٤ .

٢٩ هارولد لاسكي :«الحرية في الدولة الحديثة » ترجمة احمد رضوان عز الدين ، دار الطليعة بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م ، ص ٣٣٨ .

٣٠ د.عصمت سيف الدولة ، نظرية الثورة العربية (٧) الطريق الى الديمقراطية " الى وحدة القوى التقدمية ، دار المسيرة ، بيروت ١٩٧٩م ، ص ٨٩ ، ١٢٩ .

٣١ غالب الفريجات، آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي «التجربة الأردنية نموذجاً»، دار نينوى للطباعة والنشر، دمشق، .٢٠٠١

٣٢ المرجع السابق نفسه :ص ٢١١ .

٣٣ رامز عمر ، دور الاعلام والتعليم في حماية حقوق الانسان ، مجلة الفكر العربي ، العدد ٦٥ ، السنة ١٩٩١م، ص ١٥٠ ١٥٤ .

٣٤ سجاد الغازي ، التوازن في تدفق الانباء ، في «حق الاتصال في اطار النظام العالمي الجديد» ابحاث ودراسات قدمت الى الندوة العربية لحق الاتصال ، اعداد دائرة الشؤون الثقافية بغداد ١٩٨١ م ص ٣٠١ .

٣٥ عواطف عبد الرحمن ، الاعلام العربي وحقوق الانسان ، الدراسات الاعلامية ، القاهرة العدد ٥٣، ١٩٨٨ م ص ٣٧ .

٣٦ حسين العودات ، حق الاتصال والسياسات الاعلامية العربية في حق الاتصال في اطار «النظام العالمي الجديد» ابحاث ودراسات قدمت الى الندوة العربية لحق الاتصال اعداد دائرة الشؤون الثقافية بغداد ، ١٩٨١م ص ٣٢١ ٣٢٢ .

٣٧ سجاد الغازي مرجع سابق ص ٣٠٣ .
٣٨ صالح ابو اصبع ، الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة ، دار أرام للدراسات والنشر والتوزيع عمان،/،١٩٩٥ ص ٢٥٤ .
٣٩ المصدر السابق ص ٢٥٥ ٢٥٧ .
٤٠ موسى الكيلاني ، وسائل الاعلام والعملية الانتخابية في «الانظمة الانتخابية المعاصرة، مركز الاردن الجديد للدراسات» ، دار سندباد للنشر ، عمان ١٩٩٥ م ص ٢١٢ .
٤١ المصدر السابق ص ٢١٣ .
٤٢ حلمي خضر ساري ، دور وسائل الاتصال في السلوك الانتخابي ، دراسات ، المجلد الثامن عشر (أ) العدد الرابع ، ١٩٩١م ص ٢٧٧ ٢٨٣ .
٤٣ باتريك ميرلو «وسائل الاعلام والعملية الانتخابية في الانظمة الانتخابية المعاصرة» مركز الاردن الجديد للدراسات ، دار سندباد للنشر عمان ، ١٩٩٥ م ص ٢١٧ .
٤٤ عصمت سيف الدولة «الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر» دار المسيرة بيروت ١٩٧٩ م ، ص ٤٣ .
٤٥ حوارات ، «مفكرون يناقشون كريم مروة في القومية ، والاشتراكية والديمقراطية و الدين والثورة »، دار الفارابي ، بيروت، ،١٩٩٠ ص ٣٧٥ .٤٧٦
٤٦ د سعيد التل ، تطور الديمقراطية في الاردن ، جريدة الرأي الاردنية ، الاثنين١٩٩٣/٣/٢٢م .
٤٧ عصام موسى ماشقر ، قراءة هادئة في النهج الديمقراطي الاردني،جريدة الرأي الاردنية ، الاثنين٢٢،/٣/.١٩٩٣
٤٨ عبد الرحمن منيف مرجع سابق ص ٢٨ .